الصادق النيهوم

صوت الناس

محنة ثقافة مزورة

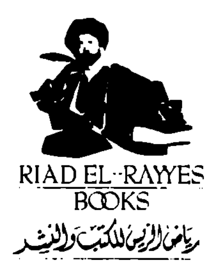
KING

RIAD EL-RAYYES
BOOKS
رياض الريس للكتب والنشر

الصادق النيهوم

صوت الناس

محنة ثقافة مزورة



4, Sloane Street, London SW1X9LA

PEOPLE'S VOICE
DILEMMA OF A DISTORTED CULTURE

BY
AL SADEK AL NAYHOUM

First Published in Great Britain in 1987

4 Sloane Street, London SW1X 9LA

ISBN 1 869844 51 3

British Library Cataloguing in Publication Data

Al Nayhoum, Al Sadek
People's voice: Dilemma of a distorted culture

1. Civilization, Arab
1. Title
909'.04927 DS36.88

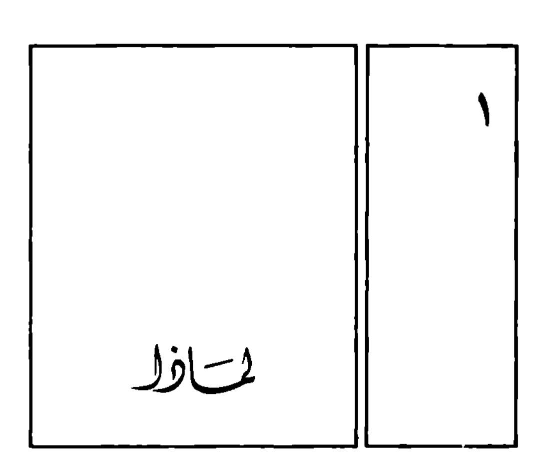
ISBN 1-869844-51-3

Photosetting by : Riad El-Rayyes Books Ltd, London
Printed & Bound in Great Britain By : Biddles Ltd., Guildford & King's Lynn


Twitter: @alqareah

محتويات الكتاب


Twitter: @alqareah


١
لماذا



في العالم القديم الذي شهد غارة الصليبيين على الوطن العربي ، منذ ألف سنة تقريبا ، كان العرب هم أصحاب الجيوش النظامية المتطورة ، وكان موقعهم على أبواب آسيا وأفريقيا ، يضع بين أيديهم المفاتيح الذهبية للتجارة بين القارات ، ويضمن لهم معركة سهلة ضد عصابات صليبية مفلسة ، يقودها رجال أميون من طراز ريتشارد قلب الأسد .

في العالم الجديد الذي نعرفه الآن ، يملك الصليبيون المفلسون أنفسهم ـ وهم شعوب غرب أوروبا ـ جميع مفاتيح التجارة الدولية بين القارات ، ويملكون أيضا ثلاثة أخماس الكرة الأرضية ، وأربعة أنهار من كل ستة أنهار ، وخمسة فدادين ، من كل سبعة فدادين صالحة للزراعة ، وثمانية قروش ، من كل تسعة قروش ونصف .

سبب هذا الانقلاب الصاعق ، ان شعوب أوروبا الغربية ، بحكم موقعها على المحيط الاطلسي ، في عصر تميز بتطوير الملاحة المحيطية على أيدي العرب ، قد ارتادت فجأة ، ثلاث قارات ومئات الجزر المأهولة بشعوب بسيطة السلاح والتنظيم ، فأبادت سكانها بالبنادق ، وفتحتها لاستيطان ملايين من مواطنيها ، الذين تولت الشركات ، أمر تهجيرهم ، وتمويل مشروعاتهم في العالم الجديد ، منذ مطلع الغارة ، خلال القرن السادس عشر .[١]

بعد ثلاثة قرون أخرى ، كانت عائدات الغارة من الذهب والمواد الخام ، قد جعلت غرب أوروبا ، وطناً للرجال الاثرياء ، وقلبت موازين القوى في العالم ، الى حد برر تقسيمه بين ثلاثة عوالم مرة واحدة :

ـ **عالم غني واسع** ، تسكنه شعوب مهاجرة من غرب أوروبا ، تحت

اسماء جديدة مختلفة ، في امريكا الشمالية والجنوبية واستراليا ، ونيوزيلندا ، وجميع جزر المحيط ، بالاضافة الى غرب أوروبا نفسها . وهي شعوب تجمعها الآن معاهدة حلف شمال الاطلسي .[٢]

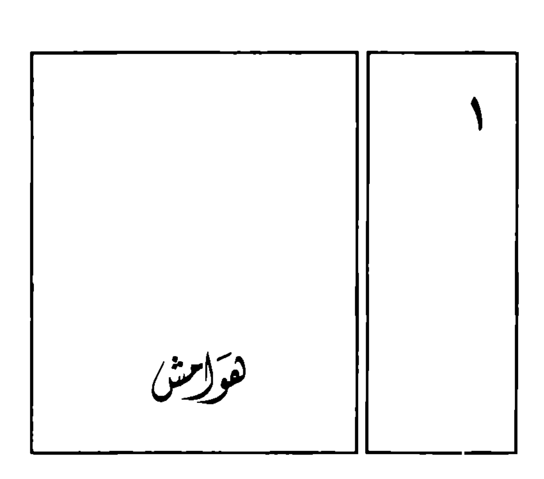
ـ **عالم متوسط الحال** في شرق أوروبا ، لم يشارك في الغارة ، بحكم موقعه بعيدا عن شواطيء المحيط ، لكنه أيضا لم يسقط فريسة لها ، بسبب قدرته الدائمة على الاحتفاظ بقوات عسكرية رادعة .[٣]

ـ **عالم فقير مزدحم** ، تعرض للاحتلال او الابادة ، واستنزف الأوروبيون موارده ، بشركاتهم الاحتكارية الجديدة ، حتى أصبح أمر اعادة بنائه ، مشروعاً محفوفا بالشكوك .

وطننا العربي ، يقع ضمن هذا العالم الأخير ، في خانة تضم أكثر الشعوب عجزا عن ملاحقة مسيرة الحضارة . وهو موقع لا مبرر للشكوى منه ، سوى أن الحضارة بأسرها ، ولدت أصلا في وطننا ، وان السفن والأسلحة ، التي ارتاد بها الأوروبيون قارات العالم الجديد ، كانت في أيدينا ، قبل أن يعرفها الأوروبيون بثلاثة قرون على الأقل . فلماذا يحدث الذي لا يحدث ؟ وكيف يمشي وطن وناسه ـ الى الوراء ؟

ثمة اجابة . وهي اجابة محددة ، وصحيحة ، وجادة ، وسهلة ، وخالية من أهواء الفلسفة ، لكن مشكلتها أنها مكتوبة بلغة عربية أخرى ، لم ينسها العرب فقط ، بل تعلموا ، بدلا عنها ، لغة عربية جديدة ، مما يجعل مهمة الترجمة ، صعبة بعض الشيء ، وأحيانا ـ أيضا ـ صعبة ومفاجئة .

ان هذا الحديث ، هو الخطوة التي لا بد منها ، لارتياد اجابة غائبة على الاسئلة المطروحة الآن في واقعنا . وهي اجابة طمرتها الادارة السياسية ، في ثقافتنا العربية ، منذ أربعة عشر قرنا ، وراء اجابة مزورة عمدا ، في ثقافة عربية أخرى .


١
هوامش


Twitter: @alqareah

١

آثار الغارة الاوروبية على قارات المحيط ، تظهر الآن بوضوح في اسماء الدول على خارطة العالم . فالدول الواقعة في العالم القديم ، ذات اسماء محلية منسوبة الى سكانها الاصليين ، اما المناطق الواقعة في العالم الجديد ، فلن جميع اسمائها ، من دون استثناء منسوبة الى المستوطنين الأوروبيين .

في هذه القائمة :

اميركا AMERICA نسبة الى الجغرافي الايطالي VERPUCCI AMERIGO
كولومبيا COLOMBIA نسبة الى البحار الاسباني CHRISTOPHER COLOMBUS
برمودا BERMUDA نسبة الى اسرة المستوطن الاسباني JUAN BERMUDEZ
بوليفيا BOLIVIA نسبة الى المستوطن الاسباني SIMON BOLIVAR
ترينيداد TRINIDAD نسبة الى (الثالوث) سفينة كولومبس
فنزويلا VENEZUALA «فينيسيا الصغيرة» وهي مدينة ايطالية
السلفادور ELSELVADOR «المنقذ» نسبة الى السيد المسيح
الارجنتين ARGENTINA ارض الفضة بالاسبانية
كوستا ريكا COSTA RICA الساحل الخصب ، بالاسبانية
سانت دومينيك St. DOMINIC قديس اسباني
باربادوس BARBADOS معناها (اللحي) بالاسبانية ، نسبة الى عناقيد العنب ، التي بدت للاسبان ، لسبب ما ، مثل شكل اللحي .
كوراكوا CURACAO معناها (القلب) بالبرتغالية ، نسبة الى (القلب المقدس)
استراليا AUSTRALIA القارة الضائعة ، لاتينية
انتركتيكا ANTARCTICA القارة القطبية ، لاتينية
فولكلاند FOLKLAND ارض الشعب ، انجليزية
هوندوراس HONDURAS ارض العمق ، اسبانية
نيوزيلاند NEW ZEALAND ارض الميعاد الجديدة ، هولندية

بقية اسماء الدول في العالم الجديد ، لا تنتسب مباشرة الى المستوطنين الأوروبيين ، بل تعكس تسمياتهم التي اختاروها لمجرد طمس اسمائها الاصلية .

وفي هذه القائمة :

مكسيكو MEXICO تحريف لكلمة MEXTI عند الازتك ، التي تعني اله الحرب
جواتيمالا GUATEMALA تحريف لكلمة QUAUHTEMALAN عند المايا التي

تعني (موقع العرصات الخشبية)

هاييتي HAITI تحريف لكلمة AHTI في اللغات الكاريبية التي تعني الجبل

كوبا CUBA تحريف لكلمة CUBAGUA في اللغات الكاريبية التي تعني (بيت الله)

نيكاراغوا NICARAGUA تحريف لاسم NECARO اسم زعيم هندي في عصر الغارة الاسبانية

جامايكا JAMAICA تحريف لكلمة CHYMOKA في اللغات الكاريبية التي تعني الأرض المروية

شيلي CHILE في لغة ARAUCANIAN تعني «نهاية الارض»

أورغواي URUGUAY في لغات CUARANI تعني (نهر الطائر الملون)

باراغواي PARAGUAY تعني النهر الذي يصب في البحر

البهاما BAHAMAS تعني (الرف الضحل)

اما اسماء شعوب العالم الجديد واسماء حيواناته ، فقد دخلت التاريخ تحت مصطلحات أوروبية ، بعضها شتيمة عادية مثل (اسكيمو) التي تعني (أكلة اللحم النيء) وبعضها مجرد خطأ في الترجمة ، مثل اسم حيوان اللاما ILAMA الذي سأل الاسبان ، الهنود عن اسمه قائلين : COSMO SE ILAMA ? اي ما اسمه ؟ ، لكن الهنود رددوا كلمة ILAMA سائلين عن معناها ، فاعتقد الاسبان ان الحيوان نفسه اسمه اللاما .

٢

الشعوب التي شاركت في الحروب الصليبية ، تعرف حاليا باسم بريطانيا وهولندا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا واسبانيا والبرتغال . وهي دول تشترك في أحلاف عسكرية مع استراليا وكندا والولايات المتحدة ، وتشكل ما يعرف احيانا باسم الكتلة الرأسمالية ، وأحيانا باسم الغرب .

لكن الحروب الصليبية نفسها ، لم تبدأ بالهجوم على الشام سنة ١٠٩٩ ، كما يقال في مصادر التاريخ الأوروبي ، بل بدأت قبل ذلك بأربعة عشر عاما على الأقل ، بالهجوم على طليطلة في وسط أسبانيا . وهو مكان الجبهة الرئيسية التي فتحها الأوروبيون في أقصى الغرب ، خلال حربهم الطويلة لاختراق الوطن العربي ، والوصول الى أسواق الشرق الأقصى .

على جبهة اسبانيا ، حقق الأوروبيون اهدافهم ، بالوصول الى مضيق جبل طارق ، وتأمين طريق بحري الى آسيا ، عبره فاسكو دي غاما الى الهند سنة ١٤٩٨ . وبذلك توقفت الحروب الصليبية مؤقتا في الشرق ، وادار الأوروبيون

ظهورهم للبحر الابيض المتوسط ، وانشغلوا باستيطان «العالم الجديد» ، في حروب نشبت ـ هذه المرة ـ بين الصليبيين أنفسهم ، وأدت سنة ١٥٨٨ ، الى تدمير الاسطول الاسباني على يد البريطانيين ، وظهور بريطانيا بمثابة اول دولة في التاريخ تبسط سيطرتها على المحيط .

عند مطلع القرن السابع عشر ـ بعد مئة سنة من بدء الغارة على الاميركتين ، كان عدد سكان أوروبا ، قد تضاعف مرتين ، من ٥٠ مليون نسمة سنة ١٤٥٠ ، الى ١٠٠ مليون نسمة سنة ١٦٠٠ . وكانت مناجم الفضة في المكسيك وبيرو ، تصب في خزائن أسبانيا ، ستة ملايين كيلوجرام من الفضة سنويا ، تنقلها سفن اسبانية متثاقلة بحمولات أخرى من الذهب والرقيق والتبغ والقهوة و السكر والكاكاو والبهارات ، وتعبر بها المحيط ، على خط التجارة الدولية بين سواحل اميركا الشرقية ، وبين موانىء غرب اوروبا ، وهو الخط الرئيسي للتجارة الدولية حتى الآن .

عند مطلع القرن الثامن عشر ، كان معدل عمر الرجل الاوروبي ، قد زاد مرتين عن معدل عمره خلال الحروب الصليبية ، فيما ارتفع عدد سكان اوروبا من ١١٤ مليون نسمة سنة ١٧٥٠ ، الى ١٤٩ مليونا سنة ١٨٠٠ ، بسبب نقص الوفيات المفاجىء الذي نجم عن تحسين ظروف التغذية ، وتصنيع الصابون الرخيص ، والملابس القطنية التي يسهل غسلها ، وهي مواد لم تتوفر للمواطن الاوروبي العادي ، حتى منتصف القرن السابع عشر على الاقل .

في هذا الوقت كانت اسبانيا والبرتغال ـ وهما دولتان اقطاعيتان ، تعانيان من نظم ادارية بدائية ـ قد خسرتا المعركة على المحيط ، امام خصم كاسح جديد ، تمثل في انظمة برلمانية ، يديرها تجار حاذقون في بريطانيا وهولندا . وهي النظم التي يعرفها العالم الآن تحت اسم «الديمقراطية الرأسمالية» .

امام هذا الخصم ، خسر الاسبان والبرتغاليون ذوو الثقافة اللاتينية ، خطوط التجارة العالمية في المحيط ، وخرجوا نهائيا من مسرح التاريخ ، لكي يستوطنوا مستعمراتهم الجديدة في المكسيك واميركا الجنوبية ، تحت ادارات اقطاعية متخلفة ، ما تزال شعوب هذه المناطق ، تعاني منها حتى الآن .

اما البريطانيون والهولنديون ـ أصحاب النظام البرلماني الجديد ـ فقد استأثروا وحدهم بالمحيط ، واستوطنوا استراليا ونيوزيلندا واميركا الشمالية والقارة القطبية وجنوب أفريقيا ، وظهروا في العالم الجديد والعالم القديم معا بشركات تجارية ضخمة ، من حجم شركة الهند الغربية التي بلغ رأسمالها في هولندا حوالي ١٥ مليون فلورين . وهو مبلغ يساوي حاليا اكثر من ألف مليون دولار . فيما تضاعفت انوال المنسوجات القطنية في بريطانيا ، من ١٨٤ نولا سنة ١٧٥٠ الى ١٠١٨ نولا سنة ١٧٨١ ، بزيادة معدلها نول جديد كل يومين .

في ثقافة البريطانيين والهولنديين الجرمانية ، ولدت دولة الولايات المتحدة ، التي لم تقرر عما اذا كانت لغتها الرسمية هي الانجليزية او الالمانية ، حتى جرى التصـويت في الكـونغـرس ، وفازت اللغة الانجليزية ، بأغلبية صوت واحد . لكنه صوت صنع وجه العالم ، كما نعرفه الآن .

لقد أصبحت لغة ريتشارد قلب الأسد ، لغة يتكلمها عالم جديد بأكمله ، في الولايات المتحدة وكندا ونيوزيلندا واستراليا ، وهي خارقة لم تعرفها مسيرة الحضارة حتى ذلك الوقت . فقد كان العالم القديم ، موزعا قطعا بين لغات لا حصر لها ، وكانت قارة افريقيا وحدها ، تضم حوالي خمسة الاف لغة .

في هذه اللغـة العـالميـة الجـديدة ، ولدت حضارة العصر الحديث التي نعايشها الآن . وهي حضارة تعادي العرب قبل سواهم ، لأن لغتها هي لغة ريتشارد قلب الأسد ، وثقافتها التي ندعوها الآن باسم «الثقافة العصرية» . هي ثقافة الصليبيين أنفسهم الذين اعتقد المؤرخون العرب ، ان صلاح الدين الأيوبي ، قد هزمهم في موقعة حطين .

٣

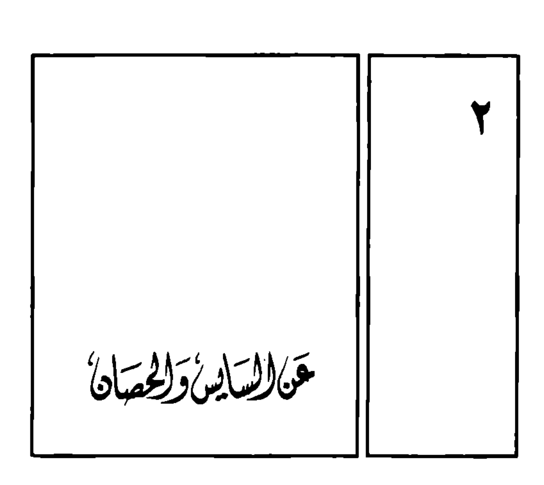
شعـوب شرق أوروبا ، التي لم تشارك في ارتياد المحيط ، يجمعها حاليا حلف وارسو ـ مقابل الحلف الاطلسي ـ وهي دول ما تزال ممنوعة من دخول المحيط حتى الآن ، باستثناء الاتحاد السوفياتي الذي شق طريقه اليه بالقوة ، بعد ظهور الاساطيل النووية .

التاريخ المشترك ، بين هذه الدول ، أنها تورطت جميعا في ادارة اقطاعية عسكرية ، تحت حكم آل هابسبرج في الامبراطورية النمسوية المجرية ، وحكم آل رومـانـوف في روسيـا ، وغـابت طويلا عن عصر الثورات الجماعية التي وضعت نهاية للاقطاع في غرب أوروبا منذ منتصف القرن السابع عشر . وعندما وصـل صوت الثـورة الى شرق أوروبـا ، متـأخرا بمقدار ١٥٠ سنة تقريبا ، وانتفضت شعوب المجر ورومانيا ويوغوسلافيا وايطاليا والمانيا سنة ١٨٤٨ ، كان أقصى ما حققته هذه الثورة ، هو أنها أثبتت مدى قدرة الجيوش المأجورة على ضرب الثورة لحساب الاقطاع ، وعلمت مفكرا مغمورا اسمه كارل ماركس ، ان يهجـر حلمه الساذج بثورة عالمية ، تضع نهاية لسيطرة الاقطاع ورأس المال ويصوغ نظرية في نطاق التغيير البطيء المتدرج ، على أساس مؤداه ، أن رأس المال ، يتركز بين أيدي القلة بالتدريج ، حتى يضيق نطاقه الى حد يؤدي الى ثورة عالمية . وهي النظرية التي تجتمع الآن حولها شعوب شرق أوروبا ، في صيغة حزب لينيني حاكم .

ان احداث السباق المسلح على حيازة المحيط ، هي الزاوية الصحيحة للنظر الى خارطة العالم كما نعرفه الآن ، لكنها زاوية غائبة عن جميع الخرائط ، لان

الأوروبيين الراسماليين الذين أعدوا هذه الخرائط ، هم انفسهم أصحاب الكلمة الأولى والأخيرة في هذا الموضوع . فقد كسبوا السباق من أوله ، وأبادوا اكثر من ٥٠ مليون نسمة من الهنود الحمر ، وخطفوا اكثر من ٢٠ مليون نسمة من الزنوج ، وافرغوا نيوزيلندا واستراليا والاميريكتين من سكانها ، وبنوا لانفسهم عرشا في مكان الصدارة ، وخرجوا من عصر المحيط ، الى عصر الفضاء ، تاركين وراء ظهورهم عالما فقيرا مزدحما ، ما يزال يجاهد للخروج من كارثة التخلف ، متأخرا عن مسيرة الحضارة ، بأحقاب يصعب تعويضها .


Twitter: @alqareah


٢
عن السايس والحصان


Twitter: @alqareah

يقـال في أصل كلمة «السياسة» انها مشتقة من «ساس الحصان» بمعنى «قاده الى موقع الماء» . وهي اشتقاق حسن ، اذا كان الحصان يريد أن يشرب . اما اذا كان السايس ، هو الذي يرغب في نقل بعض البراميل ، فان كلمة «السياسة» تصبح مشتقة من «الويل للحصان» رغم الاختلاف الظاهر بين الحروف . انها نقطة ضعف قديمة في طبيعة كل الكلام .

فاللغـة وحـدهـا ـ مثل العكاز وحده ـ أداة تتوكأ عليها عبر جميع الطرق ، وتدق لك كل الأبواب ، لكنها لا تستطيع أن تقودك الى البيت الذي تقصده ، حتى تعرف أنت طريق البيت ، وتدق بابه ، وتقصده . ان اللغة لا تقول شيئا من دون شريعة .

بمـوجب هذا القـانـون ، ترتبـط لغتنا العربية بمصطلحات الشرع الاسلامي ، ارتباطا يجعلها غير صالحة للتعبير عن شرع سواه . فكلمة **عسكري** مثلا ، تعني في لغتنا ، رجلا يحمل بندقية ، لكن كلمة **مجاهد** هي التي تحدد شرعا ، أين يوجه هذا السيد سلاحه . وكلمة **بنك** تعني ـ فقط ـ مكان النقود ، لكن كلمة **بيت مال المسلمين** تعني أن النقود ملك للنـاس ، وان احـدا لا ينفق منهـا فلسـا ، الا باذن شرعي من جميع الناس .[1] وكلمة **رئيس** تعني أن الادارة ، لها رأس واحدة ، لكن كلمة **أولي الامر** ، تعني ان الادارة لها مجالس مكلفة بها ، تضم كثيرا من الرؤوس[2] . وكلمة **مواطن** لا تقول شيئا عن دستور الوطن ، لكن كلمة **مسلم** تقول ان الوطن ، دستوره الشورى بين جميع المسلمين .

والفرق الظاهر ، بين كل كلمة وأخرى ، ان احداهما ترجمة لمصطلح اداري ، ليست له شريعـة في واقـع العـرب . والأخـرى هي المصطلح الاداري نفسه ، كما يعرفه العرب ، في صياغته الشرعية .

فاذا عمد المرء ، الى استبدال كلمة بكلمة ، بحجة أن روح التجديد ، تحتم استعمال مصطلحات جديدة ، فان ذلك لا يضيف شيئا الى لغتنا العربية ، ولا يجعلها لغة معاصرة ، بل يفرغها من محتواها ، ويجعلها لغة عمياء من دون شريعة ، كما كانت ذات مرة ، في عصر ابي جهل .

ان استبدال مصطلحات الادارة الاسلامية بمصطلحات مترجمة عن نظم ادارية اخرى ، هو أقصر الطرق ، وأقلها مشقة ، لانهاء الحل الاسلامي من أساسه ، واعادة العرب ، أربعة عشر قرنا الى الوراء ، بحيلة كلامية ، سهلة ، ممكنة ، سلمية ، عصرية ، مميتة ، واحدة . لكن ثمة ملاك حارس على عتبة هذا الباب .

فاللغة العربية ، منذ نزول القرآن ، لغة محررة شرعا من أهواء السياسيين ، وأصحاب الرأي . انها لم تعد عكازا لأحد ، ولم يعد من الممكن استخدامها للتعبير في نظام اداري آخر ، سوى نظام الادارة الجماعية في الاسلام . واذا خطر لاحد ما ، ان يتجاهل هذا الخندق ، ويسخر اللغة العربية ، لاحتواء شرائع سياسية من الشرق او الغرب ، فان العرب ـ من جانبهم ـ لا يتخلون عن مصطلحاتهم القرآنية ، ولا ينسونها بمرور الزمن ، ولا يستبدلون منها كلمة ، ولا يضيفون اليها كلمة ، مقابل أية مكافأة ، أو تحت أي تهديد . وقد مر حتى الآن ، اربعة عشر قرنا على نزول القرآن ، تفرق العرب خلالها بين الشرائع السياسية الى شيعة وسنة وخوارج وشعوبيين ورأسماليين وشيوعيين ، واختار كل حزب لنفسه هوية . لكن النسخة الاولى من بطاقة الهوية الاصلية ، ما تزال حية ، في صياغتها الصحيحة ، على شفاههم جميعاً ، وما تزال قادرة على جمعهم من جديد تحت ادارة واحدة ، باسم صحيح واحد ، في أي وقت يختارونه ، وفي وجه أي مقاومة . ان البطاقة ، ما تزال محفوظة ، بمصطلحاتها الاصلية ، داخل صدور العرب ، في سورة الفاتحة :

الحمد لله رب العالمين . فلا شيء عن الشيعة او السنة او النصارى او اليهود او الشيوعيين . لأن المواطن العربي الذي رباه الاسلام ، مواطن عالمي ، لا ينتمي الى غير هذه العقيدة الانسانية الشاملة ، ولا يمكن تسخيره برضاه لخدمة عقائد حزبية او جدلية ، وليس مجهزا لخدمتها شرعا .

الرحمن الرحيم فالمواطن العالمي ، عقيدته الرحمة ، لانها العقيدة الوحيدة الموجهة الى الناس ، وليس الى مؤسساتهم . وكل شعار ـ عدا شعار الرحمة ـ يمكن تسخيره فلسفيا ، لخدمة مصالح المؤسسات ، على حساب الناس أنفسهم .

مالك يوم الدين والدين ليس هو السياسة ، ولا يخاطب الدولة ، بل يخاطب الناس .

إياك نعبد ، وإياك نستعين . فهذه جماعة ، تتكلم علنا بضمير الجماعة ، وليست مجرد مواطن مسنلم وحيد .

اهدنا الصراط المستقيم . والذي يطلب الهداية ، يعرف أنه صاحب القرار الأول والأخير ، وأن ما يحدث له في حياته ـ وحياة عياله من بعده ـ ليست مسؤولة عنه ، جهة ادارية او عقائدية ، بل مسؤول عنه هو شخصيا . وبالذات ، عن كل مثقال ذرة منه .

صراط الذين انعمت عليهم . وهو صراط علامته الفارقة ، إنه طريق الى الخير والنعمة ، في مجتمع يضمن حق الجماعة ، ويحتوي خلافاتها الشكلية ، ويجمعها في نظام اداري فعال ، قائم على الرحمة والتراحم .

غير المغضوب عليهم . فثمة شرائع كثيرة أخرى ـ غير الشرع الجماعي ـ تستطيع ان تجمع الناس أيضا ـ لكنها لا ترحمهم ، لانها لا تستطيع ان تحميهم من بطش الاقوياء .

ولا الضالين وعلامة الضال انه انسان وحيد ، ومغترب عن عالمه . فالناس من دون شرع الجماعة ، أسرى في المدن تحت رحمة الاقطاع ومن دون ادارة على الاطلاق ، قبائل تهيم على وجهها في الصحراء .

ان مواطننا يعرف ما يقوله ، ويقوله علنا ، وباصرار . واذا نسي احيانا ـ او جعله الشيطان ينسى ـ فان تعاليم السنة ، قد فرضت عليه قراءة سورة الفاتحة بالذات ، دون غيرها من السور ، قبل كل ركعة ، في كل صلاة ، في كل يوم ، من كل اسبوع ، من كل شهر ، من كل سنة ، في أمر مستديم من رسول الله شخصيا . ووراء هذا الحصن الذي يصعب اختراقه ، تعيش هوية المواطن العربي ، في مأمن من كل تزوير ، تمليه أهواء السياسة ، مثل روح في صدر طائر ، والطائر في قفص ، والقفص في جزيرة ، والجزيرة بعيدة في ملكوت الله . انها امانة في لغته نفسها .

لهذا السبب ، تختلف اللغة العربية عن كل لغة سواها ، في الشرق

والغرب ، وفي جميع العصور ، لانها ليست وسيلة للتعبير فقط ، بل وسيلة للتفاهم أولا ، على معنى كل كلمة ، وحق كل مواطن ، ونوع نظام الحكم ، وطريقة سير الادارة ، في مصطلحات محددة ، محررة من أهواء المؤسسات ، مألوفة على ألسنة الناس ، حية ، شرعية ، متفق عليها بالاجماع .

والنتيجة الأولى ، لاستبدال هذه المصطلحات ، بمصطلحات رأسمالية او ماركسية ، هي ان يصبح العرب فجأة ، شعبا من الأميين ، حتى يعاد تعليمهم من جديد ، فمخاطبة الناس بمصطلحات لا يعرفون لها شريعة في واقعهم ، مثل مخاطبتهم بلغة أجنبية ، فكرة تحتاج الى اعادة تأهيلهم من الصفر .(٣)

والنتيجة الثانية ، ان يتعلم العرب ، جميع المصطلحات الاجنبية ، لكنهم يبقون عربا ، عند نقطة الصفر . فلغتهم نفسها مقيدة عضويا الى لغة القرآن ،وليس بوسعهم ان يفصلوا هذه اللغة عن الادارة ، كما فعلت بقية شعوب العالم ، ويجتمعوا في نظام تشريعي قائم على وحدة الأرض او اللون او الحزب . انهم ـ اذ ذاك ـ يتورطون تلقائيا ، في حالة مميتة من حالات انعدام الوزن . بين ادارة من دون شريعة ، وبين شريعة من دون ادارة . فمثلا :

كلمة **ديمقراطية** التي تعني **حكم الشعب** كلمة تقدمية براقة ، بالنسبة لكل مواطن في العالم ، ما عدا مواطننا العربي الذي لا يعترف شرعا ، بغير **حكم الله** ولا يستطيع ان يتنازل عن هذا المصطلح بالذات ، او يقبل استبداله ، او ينساه . ومثلا :

كلمة **وطن** تعني في لغة السياسة **أرض الميعاد** . ولهذا السبب ، يقول السياسيون ان «الوطن مقدس» . وتتفق الشرائع السياسية ، على اباحة التضحية بالناس ، دفاعا عن **تراب الوطن** . ورغم ان احدا ، في وطننا العربي ، لا يعارض علنا في اقرار هذه الصياغة ، فان العرب في لغتهم الشرعية ، لا يعترفون بقدسية الوطن ، ولا يموتون طائعين في سبيله ، بل يموتون في **سبيل الله** . وهي فكرة مختلفة جدا ، لانها قد تعني ان يرفع المواطن سلاحه باسم **الشرع** ، في وجه ما يدعى بوطنه **المقدس** . ومثلا :

كلمة **الحرية** تعني في دستورها الرأسمالي ، **حرية البيع والشراء** . وهي كلمة عصرية ، خلبت لب الشعراء في كل اللغات ، بما في ذلك لغتنا

العربية . لكن مواطننا العربي شخصيا ، ما يزال اسمه **عبد الله** واحيانا **عبيد الله** وعادة **عبد المعين** .[4] ومثلا :

كلمة **اشتراكية** تعني في لغة التطبيق ، عدم دستورية الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وهو تشريع عمالي ، يستحيل اقراره سلميا في مجتمع لا يحكمه العمال ، ويتوقف اصداره على اشعال حرب طبقية ، تتولى القضاء على الملكيات الصغيرة والكبيرة ، مما جعل الدعوة الى الاشتراكية ، ترتبط بالدعوة الى الثورة المسلحة في جميع اللغات ، ومنها اللغة العربية . رغم ان مواطننا العربي شخصيا ـ من دون ثورة مسلحة ـ يردد في دستوره منذ اربعة عشر قرنا ، أن **الملك لله وحده** ، **لا شريك له** وان ذلك يشمل شرعا ملكية وسائل الانتاج . ومثلا :

كلمة **دولة** تعني ان تكون للدولة حدود ، وتكون لها هوية ونشيد قومي ، وعلم مرفوع فوق سارية ، وقائد يبايعه الناس على القيادة . وهي شروط تتوفر لكل دولة في العالم ، ما عدا الدول العربية بالذات ، التي ترتفع فيها أصوات المؤذنين ، خمس مرات كل يوم ، من اعلى مواقع في المدن والقرى ، معلنة ولاءها لدولة خفية ، لا تعترف بحدود ، او نشيد قومي ، أو علم ، أو قيادة :

الله اكبر . **الله اكبر** . وهذه صيحة الجهاد ، لكي يسمع من يريد ان يسمع ، والحاضر يعلم الغائب .

أشهد أن لا اله الا الله . وكل شهادة غيرها ، تعتبر مزورة ، مهما قيل في نشرات الاخبار ، وتعليق الاذاعة ، فالمواطن المسلم لا يدين بالولاء لمواطن مثله ، او لحكومة ، او لحزب ، او لطائفة . انه لا يعترف شرعا ، بغير حكم الجماعة .

حي على الصلاة . في وقت لاحق ، سوف يضاف الى نص الاذان ، مقطع يقول **أشهد أن محمدا رسول الله** . ويضيف اليه الشيعة قولهم (وأن عليا ، ولي الله) . لكن ذلك سوف يحدث في وقت لاحق ، بعد ان ينهار نظام الادارة الجماعية ، في الاسلام ، وينتهي عصر الخلفاء الراشدين ، وينجح معاوية في الاستيلاء على الحكم . اما في عصر الرسول نفسه عليه السلام ، فان الاذان كان دعوة الى لقاء كل الاديان ، في اجتماع اداري ، يبدأ بالصلاة ، لان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر .

حي على الفلاح . ثم يبدأ الاجتماع الاداري بعد الصلاة ، ويلتقي الناس على مصلحة الناس ، في مؤتمر جماعي محرر من سلطة المؤسسات الدينية والاقتصادية والعسكرية ، ومحرر من مظاهر التحايل السياسي الموجه لافساد جدية النقاش ، من الغمز واللمز والغيبة والنميمة ، الى الصراخ بصوت عال ، والتنابز بالالقاب .

الله اكبر . الله اكبر . اشهد أن لا اله الا الله . في أول النداء وآخره . فهذه دعوة الى اجتماع لا يعترف بسلطة حزب ، أو كنيسة ، أو امام ، ولا يساوم في بند واحد من دستوره الجماعي ، ولا يدخر جهدا في الاعلان عن هويته جهارا ، من أعلى بقعة في المدينة ، كل يوم من أيام السنة ، منذ الفجر الى العشاء .

ان اجراس الكنائس ، تدعو الناس الى الصلاة ، لكن أصوات المؤذنين ، تدعوهم الى الصلاة ، وتغيير نظام الحكم . واذا كانت أجهزة الرقابة السياسية في وطننا ، لم تصادر المآذن حتى الآن ، فذلك أمر مرده الى انها ـ أولا ـ لا تعرف لغة الاسلام الادارية ، ولأنها ـ ثانيا ـ أقصر قامة من أقصر مئذنة .

فمشكلة الادارة العربية ـ من دون غيرها من الادارات في الشرق والغرب ، وفي جميع العصور ـ انها ملزمة بالتعايش مع نص القرآن . وهي مشكلة تشبه ان يضطر لص سيء الحظ الى ان يسرق ناقوسا . فلغة القرآن ، لغة لادارة اسلامية ضائعة ، سرقتها الادارة السياسية منذ عصر معاوية ، لكنها لم تعرف ابدا أين تخفيها ، لانها تعيش حية في لغة الناس .

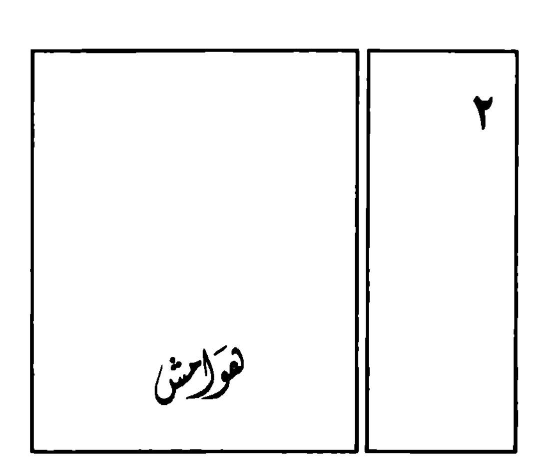
وعند هذا الزقاق المسدود ، في حالة مروعة من حالات انعدام الوزن ، وقفت الادارة العربية ، والمواطن العربي معا ، مشلولين عن الحراك منذ انهاء نظام الادارة الجماعية على أيدي الأمويين ، وما يزالان مشلولين حتى الآن ، تفصل بينهما لغتان عربيتان ،[*] احداهما **لغة حكومية** ، تتحدث عن جهاز اداري من دون شريعة مثل (حكم الشعب ـ وانتخابات ـ واشتراكية ـ وبرلمان ـ وحرية الصحافة ـ والجيش العامل ـ وبنك الدولة ..) والأخرى **لغة اسلامية** ، تتحدث عن شريعة من دون جهاز اداري مثل (الحكم لله ـ وبيت مال المسلمين ـ وكتب عليكم القتال ـ وهذا ما كسبت ايديكم ـ وكلكم راع ـ وكلكم مسؤول عن

رعيته ـ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ...)

كل لغة منهما ، تقول شيئا مختلفا ، وتتحدث عن نظام اداري مختلف ، لكنهما تعيشان معا ، في سلام مفتعل ، جنبا الى جنب ، في كل بيت ، وفي كل شارع ، على امتداد وطننا العربي ، خلال مباراة أبدية لشد الحبل ، بين ادارة لا تعترف بالناس ، وبين ناس لا يعترفون بالادارة .

ان شعرة معاوية القديمة ، ما تزال تتجاذبها الادارة الاسلامية ، والمواطنون المسلمون ، منذ القرن السابع ، من دون ان تنقطع ، في شهادة واضحة على ان معاوية الحكيم ، قد اختار شعرة خاصة جدا . فقد عمد هذا الرجل الى توجيه ضربته في موقع حساس ـ ومميت ـ من جسم الادارة الاسلامية . وهو المؤتمر الاداري في الجامع ، الذي اختفى فجأة ـ وما يزال مختفيا حتى الآن ـ وراء شعائر الصلاة الجامعة في المسجد .




٢
هوامش



١

كلمة بنك ، مشتقة من BANCUM بمعنى المنضدة الطويلة التي يجلس وراءها رجل يدعى BANCHERIUS ، مهمته ان «يحفظ الودائع ، ويقدم القروض» .

مشكلة هذا التعريف ، انه لا يشرح وظيفة البنك السياسية ، ولا يحدد العلاقة الوطيدة ـ والخطيرة جدا ـ بين نظام البنك ، وبين نظام الحكم نفسه . ولعل تجاهل هذه العلاقة ، هو أبرز صفات الفكر السياسي المتخلف ، في بلدان العالم الثالث عامة ، وفي الوطن العربي بالذات .

لقد بدأ نظام البنك في معابد مصر القديمة ، بمثابة خزانة آمنة لحفظ الودائع ، وبقي على هذه الصيغة البسيطة حتى مطلع القرن السادس عشر ، الذي شهد غارة الاوروبيين على قارات المحيط . ورغم ظهور طبقة من الصيارفة المحترفين قبل عصر الغارة ، فان فريضة تحريم الربا في الاسلام والمسيحية ، حدت من قدرة البنوك على الاستثمار الحر ، فيما عدا بعض مصارف المرابين اليهود ، الذين سمحت لهم عقيدتهم العنصرية ، بقبول التعامل بالربا ، وكسبوا لليهود سمعة سيئة جدا في بلدان المسلمين والمسيحيين معا .

خلال هذه الفترة ، كان البنك مجرد مصرف صغير ، تملكه أسرة واحدة ، وتقوم بتمويله من مالها الخاص ، بالاضافة الى ما لديها من الودائع . وكان ربحها ـ أو خسارتها ـ يتوقفان على نفوذها في بلاط اصحاب الاقطاعيات ، الذين كانوا ـ بالاضافة الى البابا ـ أنشط الزبائن ، وأكثرهم حاجة الى القروض . ففي سنة ١٣٤٠ مثلا ، أفلس أكبر مصرفين في فلورنسا ، هما مصرفا «باروى» و«بيرازي» ، بسبب رفض امراء الاسرة الحاكمة ، ان يدفعوا ديونهم . فيما كان بنك ال مديتشي ، يمول بناء كنيسة القديس بطرس ، ببيع صكوك غفران موقعة من البابا ، مقابل عمولة قدرها ١٥ في المائة من ثمن الصك .

بسبب هذه العلاقة الوطيدة بين نظام البنك الخاص ، وبين نظام الاقطاع ، كان البنك الخاص ، فكرة محكوماً عليها بالموت ، مثل الاقطاع نفسه . وكانت قد بدأت تموت فعلا ، وتفلس في فلورنسا مثلا ، بمعدل ثلاثة بنوك ، من كل اربعة ، عندما وصل كولومبس فجأة الى اميركا ، وفتحت «كنوز العالم الجديد» طريقا معبدا بالذهب ، امام نظام مصرفي طارىء ، لم يكن تاريخ المصارف قد عرفه حتى ذلك الوقت .

الميزة الأولى ، لهذا المصرف الرأسمالي الجديد ، انه لا يحرم الربا ، لانه نشأ في نظام اداري بروتستانتي ، يقوم على حرية الكسب ، وليس على تعاليم الدين .

والميزة الثانية ، انه لا يقدم قروضه لحاكم اقطاعي ، بل يقدمها لحاكم

منتخب في اقتراع عام ، مما يعني ان الناس أنفسهم ، هم المسؤولون عن سداد القروض .

وقد تكفلت مناجم الذهب الجديدة في كاليفورنيا وكندا ونيوزيلندا وجنوب افريقيا ، بتوفير غطاء ذهبي ، لبلايين الدولارات والجنيهات والماركات والفرنكات التي اصدرتها بنوك الاستثمار الرأسمالية ، حتى بلغ مجموع الاستثمار العالمي في بناء السكك الحديدية مثلا ، اكثر منماية بليون دولار ، قبل بداية الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ .

هذا البنك الجديد ، نظام راسمالي بحت ، لا يمكن تقليده خارج البلدان الرأسمالية ، ولا يشبه شيئا من انظمة البنوك القائمة في الدول السوفياتية والعالم الثالث ، ولا توجد منه صيغتان متشابهتان في أي مكان . فالولايات المتحدة تتبنى صيغة خاصة في (البنك الفيدرالي) . وبريطانيا لها صيغة اخرى ، وكذلك فرنسا ، وسويسرا وبلجيكا والسويد . لكن جميع الصيغ ، تتفق على ثلاثة مبادىء أساسية .

المبدأ الأول : ان البنك الرأسمالي ، لا وطن له . فهو يعمل في الداخل والخارج ، ويقبل ودائع مالية من المواطنين والأجانب ، لأنه لا يتبع الادارة السياسية .

المبدأ الثاني : ان البنك الرأسمالي ، لا يمول المشروعات ، بل «يستثمر» امواله فيها ، مما يجعل عنصر الربح ، اهم من نوع المشروعات نفسها . وقد دابت البنوك الرأسمالية على تمويل مشروعات موجهة ضد مصلحة الناس عمدا . مثل مصانع السلاح ، عندما كان الناس في حاجة ملحة الى الخبز .

المبدأ الثالث : ان البنك الرأسمالي ، لا يمكن فصله عن نظام تعدد الأحزاب ، وحرية القضاء والصحافة . فهو مؤسسة تجارية ، في نظام قائم على سلطة التجار . وكل محاولة لاستعارة هذا النظام ، من دون سلطة التجار ، فكرة من شانها ان تقود الى كارثة مالية محققة .

بعد ظهور النفط ، عرف العالم نظاما مصرفيا جديدا ، تمثل في مصارف الدول المنتجة للنفط . وهي مصارف تغطي عملاتها بما تسميه (الذهب الاسود) ، وتقلد المصارف الرأسمالية في ادارتها وقوانينها ، وتشبهها من الخارج في ادق التفاصيل ، لكنها تختلف عنها في الواقع ، بقدر ما يختلف مصرف عائلي من القرون الوسطى ، عن بنك اميركي حديث .

فهذه الصيغة الطارئة ، لا يحميها نظام تعدد الأحزاب ، ولا تحرسها صحافة حرة ، ولا يضمن الناس قروضها للدولة ، ولا يستطيع الموظف الذي يتولى ادارتها ، ان يرفض امرا صادرا اليه من الادارة السياسية ، من دون ان يخسر وظيفته فورا ، اذا لم يلقوا به في السجن .

وفي هذه الصيغة الخطرة ، كان من الواضح ان مبنى البنك ، ليس مكانا آمنا

لودائــع النـاس ، بل مجرد حيلة لسرقتها ، وان الشعوب ذات الفكر السياسي المتخلف التي فشلت في فهم الخـدعــة ، عليهـا أن تدفع ثمنا باهظاً من قوت عيالها . فقد أصبحت سرقة البنوك ، فنا سياسيا جديدا ، في اكثر بلدان العالم ، حاجة الى القرش .

في هاييتي مثــلا ، كان الرئيس دو فالييه ، يقبض دولارا عن كل كيس من الدقيق ، تنتجه مطاحن الدولة ، من دون ان يعرف وزير الاقتصاد نفسه بأمر هذه الخوة ، لان الرئيس المذكور ، كان يقبضها خارج هاييتي ، بمساعدة من بنك هاييتي .

وفي الفلبين ، بلغ حجم مسروقات الرئيس ماركوس وامرأته ، حوالي ثلاثة بلايين دولار ، قام بتحويلها بنك الفلبين ، باعتبارها عوائد لشركات اجنبية .

وفي ايــران ، تكفـل بنك الدولة ، بتهريب ٢٥ بليون دولار لحساب الشاه وعياله . وهو مبلغ يزيد على ميزانية ايران نفسها ، جمعه الشاه ، من عمولاته على النفط ، بعد اسقاط مصدق ، وسخر البنك المركزي في تحويله شهريا الى مصارف سويسرا والولايات المتحدة . وعندما قامت الثورة ، وجاء الايرانيون الفقراء ، لاسترداد اموالهم من سويسرا ، طلبت منهم هذه الدولة «المحايدة» ان يثبتوا اولا (أن الشاه لم يكسب امواله بعرق جبينه) .

ان نظام البنك ـ من دون نظام الادارة الجماعية ـ فكرة لا علاقة لها بالاصل ، ولا تمثل بنكا حقيقيا ، ولا تضمن حق اصحاب الودائع ، ولا تؤمن القروض ، حيث يجب تأمينهـا ، ولا تمنع تبذير المال العام على اهواء السياسيين ، بل تكون وسيلة شرعية لتبذيره ، وتصبح مكتبا لانفاق مال الناس ، من دون علم الناس أنفسهم .

في عصر الرئيس عبد الناصر ، وقعت المواجهة بين نظام هذا البنك الرأسمالي وبين الثورة العربية ، لأول مرة في تاريخ العرب . لكن افتقار ثقافتنا العربية الى صيغة الشرع الجماعي ، لم يتح لعبد الناصر ان يكتشف علاجا آخر لنظام البنك ، سوى أن يؤممه ، كما فعل لينين ، مرتكبا خطأ بديهيا جدا .

فتأميم البنك ، مرتبط بوجود حزب عمالي حاكم ، يتولى الاشراف على ميادين الانتاج نفسها في الصناعة والزراعة معا . وهو في الواقع «جمعية عمومية» لها سلطة أعــلى من سلطة الادارة السياسية ، مما يؤهلها لحماية المال العام من أهــواء الافراد والاسر ، ويمنحها القدرة على الردع الفوري ، وتأمين المحاكم العلنية للمخالفين . اما من دون نظام الحزب اللينيني ، فقد كان تأميم البنوك الذي اختاره عبد الناصر ، مجرد دليل آخر ، على مدى تخلف فكرنا السياسي ، في غياب شرع الجماعة في الاسلام .

وبــدلا من أن تصبــح القــاهـرة ، مركزا ماليا للعرب ، كما أصبحت مركزا سياسيا لهم . وبدلا من أن يولد مصرف عربي حقيقي ، قادر على تجميع قوى

الثورة المادية ، وراء شعاراتها السياسية ، اختار «الخبراء» المحيطون بعبد الناصر ، ان يؤمموا البنك المركزي ، ويسدوا الطريق امام كل قرش يصلهم من الخارج ، ويحرموا مصر من أموال النفط ، ويحرقوها على نار هادئة من البؤس والحاجة ، ويهيئوها لمجيء المنقذ أنور السادات ، الذي عاد ففتح كل شيء على مصراعيه ، من دون ان ينفتح امام مصر باب حقيقي واحد .

ان نظام البنك ، ليس فكرة ، بل قنبلة مميتة ، قادرة على قتل أمم بأكملها ، لكي يعيش رجل سارق واحد . واذا شاءت ظروف الفكر السياسي المتخلف ، ان تحجب هذه الحقيقة ، وراء مصطلحات مستوردة من حضارة رأسمالية ذات واقع آخر ، فان الثمن لا يدفعه «المفكرون» ، بل يدفعه الناس يوميا ، من لقمة خبزهم اليومي ، مثل رسوم أبدية على الشمس والهواء .

٢

لقب رئيس في القاموس الرأسمالي ، ليس مستمدا من لغة السياسة ، بل من لغة الاقتصاد . فالرئيس PRESIDENT كلمة مشتقة من PRESIDE بمعنى يترأس مجلسا (وليس يحكم مجلسا) مثل رئيس شركة مساهمة . وهو نظام لا يعطي الرئيس ، سوى صوت واحد في مجلس الادارة ، ويشترط اختيار اعضاء المجلس نفسه ، في اقتراع عام امام جمعية عمومية .

ان استعمال هذا اللقب ، خارج محتواه الرأسمالي ، جعله مجرد بديل جديد للقب الملك في بلدان العالم الثالث ، ينتحله الحاكم مدى الحياة ، ويورثه أحيانا لأولاده ، كما حدث في هاييتي .

فالفرق الذي لا يمكن تعويضه ، بين رئيس في بلد رأسمالي ، وبين رئيس في بلد فقير مثل هاييتي ، ان احدهما راع بعصاته وكلابه ، يقود قطيعا من الفقراء الخائفين . والآخر مدير في مجلس ادارة ، يتم انتخابه من قبل جمعية عمومية ، لها مصالح رأسمالية عملاقة ، واتحادات عمالية منظمة . وهو فرق قد يسهل الغاؤه في صحافة هاييتي ، لكن ذلك لا يلغيه من واقع هاييتي نفسها .

٣

كلمة انتخابات نموذج من نماذج مخاطبة العرب ، بمصطلحات لا يعرفون لها شريعة في واقعهم . فالانتخابات في بيئتها الرأسمالية ، تجري بين خصمين ، لهما مصالح متعارضة ، احدهما تسانده قوة رأس المال ، والآخر تسانده الاتحادات العمالية . وهما خصمان قد يختلفان حول مسائل جانبية كثيرة ، لكنهما ملتزمان دائما بدستور رأسمالي واحد ، يضمن حرية رأس المال ، وحرية الكسب ، وحرية الاعلان ، وحرية القضاء . واذا جرب احدهما ان يعبث

بهذه الحريات ، او بواحدة منها ، فان تكافؤ القوى ، يتيح لخصمه قوة قادرة على ردعه ، فورا ، ومن دون ابطاء .

اجراء هذه الانتخابات في بلد متخلف ، لم يدخل العصر الصناعي ، ولا يملك رأس المال والاتحادات العمالية ، يجعل المعركة الانتخابية ، مجرد تمثيلية لمعركة أخرى من دون دماء ـ مثل مباراة في الشطرنج ـ بين فلاح فقير ، يمثل رأسماليين وهميين ، وبين فلاح فقير آخر ، يمثل عمالا وهميين ، يتنافسان للوصول الى برلمان لا سلطة له . وعندما يصلان الى البرلمان يكتشفان ، ما تكتشفه البيادق على رقعة الشطرنج ، ويعرفان انهما ليسا طرفا حقيقيا في المعركة ، ولا علاقة لهما بأمر الربح والخسارة ، مما يجعل النائب البرلماني في دول العالم الثالث نموذجا مشهورا من نماذج الفساد الاداري والخلقي معا .

ان القول ، بأن الدولة تتبرع طائعة لكل مواطن بحق التصويت ، فكرة مريبة لا علاقة لها بنظام الانتخابات . فحق الاقتراع العام الذي ظهر لأول مرة في بريطانيا بعد منتصف القرن الثامن عشر ، لم تتبرع به الدولة للمواطنين ، بل انتزعه المواطنون لأنفسهم خلال معارك طويلة ، تحت قيادة زعماء راديكاليين من طراز جون ويلكز ، الذي كانت أجهزة الاعلام الرسمي تدعوه باسم «زعيم الغوغائيين» . وعندما قدم مشروع قانون الاقتراع الى مجلس اللوردات سنة ١٨٣١ ـ بعد مائة سنة من عصر ويلكز ـ لم يزد عدد المواطنين الذي ابيح لهم حق التصويت على ٦٢٥ ألف مواطن ، وهي نسبة تعادل ٥ في المائة فقط من عدد الناخبين . وقد دامت المعركة نصف قرن آخر ، قبل ان تعترف حكومة بنجامين دزرائيلي ، بحق التصويت لخمسة ملايين من العمال والفلاحين سنة ١٨٨٤ . اما النساء البريطانيات ، فانهن لم ينلن هذا الحق ، الا بعد سبع وثلاثين سنة أخرى ، عندما أثبتت ظروف الحرب العالمية الاولى ، حاجة جهاز الدولة الى الاستعانة بالنساء في مصانع الذخيرة والمجهود الحربي .

والواقع ان التاريخ لا يعرف دولة واحدة ، تبرعت لمواطنيها بحق التصويت سوى دول العالم الثالث التي الهمها الله الزهد في السلطة ، الى حد دعاها أن توزع الادارة مجانا على مواطنين ، لا يطالبون بحصة في الادارة ، ولا تجمعهم احزاب حقيقية ، ولا تنطق باسمهم اذاعة ، ولا يسمح لهم بالخروج في المظاهرات ، الا باذن من الادارة .

	٤

الفرق بين كلمة عبد وبين كلمة رقيق ان علاقة الرقيق بسيده علاقة استعباد ، والعبد علاقة عبادة . فالرقيق ليس حرا في اختيار سيده ، لانه لا يملك حق الحرية نفسه . اما العبادة فان شرطها الاساسي ان تتم بالقبول

وحرية الاختيار .

لهذا السبب ، لا يستعمل القرآن كلمة عبد بمعنى رقيق ، بل بمعنى مؤمن وهو مواطن حر يختار مولاه بمحض ارادته ، ويختار حكامه بمحض ارادته ، ويعيش في مجتمع محرر من مصادر الاسترقاق . اما استعمال كلمة (عبد) بمعنى (رقيق) ، فهو استعمال جاهلي مترسب في لغتنا العربية منذ ان كانت لغة قبائل من الوثنيين الاميين في الجاهلية ، وقد تعمد القرآن ان يصححه ، بتحرير كلمة (العبد) من العبودية ، وقصرها على معنى العبادة ، في مصطلحات مثل (عباد الله . وعبد الله ورسوله . «وما ربك بظلام للعبيد» . لأن العبد الذي لا يظلم ، ليس مستعبدا أصلا .

ان اسم عبد الله الذي لا يعجب الشعراء المحبين للحرية ، رمز من اقوى رموز المعارضة الجماعية في الاسلام لنظام الاقطاع وحكم الفرد . فالمواطن الذي اسمه (عبد الله) لا يستعبده مواطن مثله . واذا شاءت ظروف الادارة ان تسمح بوقوع مثل هذه الكارثة ، فان اسم عبد الله ، يصبح منشورا سياسيا معارضا ، يوزع يوميا على جميع البيوت .

٥

اللغة ليست وسيلة للتخاطب فقط ، بل هي ايضا ذاكرة الناس . ومن دون اللغة ، يتوه الانسان عن موقعه في الماضي والحاضر ، كما يتوه المريض فاقد الذاكرة ، عن اسمه وعنوانه ، وقد نجم عن ارتباط اللغة العربية بنص القرآن ، أن أصبح القرآن هو ذاكرة العرب نفسها ، مما جعل استبعاد لغته ، من شؤون الحكم والادارة ، بالنسبة للعرب ، لطمة مميتة اضاعت صوابهم الى حد فقدان الوعي . فمثلا :

كلمة مجاهد تعيش في ذاكرة المواطن العربي بمعنى جندي الله الذي يتطوع للدفاع عن شرع الجماعة ، بقلبه ولسانه ويده وماله . وقد نجم عن استبدال هذا المصطلح بكلمة عسكري منذ عصر معاوية ، ان فقد الجندي العربي ذاكرته ، ونسي مهمته في الدفاع عن شرع الجماعة ، وسخر سلاحه لخدمة الاقطاع ، واحل لنفسه ان يستأثر بالسلطة ، على غرار ما فعل الجندي الروماني ، الذي لم يسمع اصلا بكلمة مجاهد . ومثلا :

كلمة الحكم لله ترتبط في ذاكرة المواطن العربي ، بمعنى الحكم الوحيد العادل . وهو حكم له شريعة وقوانين ، منها ان الناس مسؤولون شخصيا عما كسبت أيديهم ، وأنهم مسؤولون دائما ، وفي جميع الأوقات . وقد نجم عن استبدال هذا المصطلح بكلمة حكم الشعب ، أن فقد المواطن العربي ذاكرته ، ونسي مسؤوليته الشخصية ، ونسي انه يحصد ما زرعته يداه ، وصار بوسعه ان يقرأ آيات قرآنية ، مثل قوله تعالى «وما ربك بظلام للعبيد» ، ويهز رأسه خشوعا ،

من دون ان يكتشف ، انه شخصيا ، مظلوم ومستعبد . في شهادة واضحة ، على مدى ما يعانيه هذا المواطن من فقدان الوعي . ومثلا :

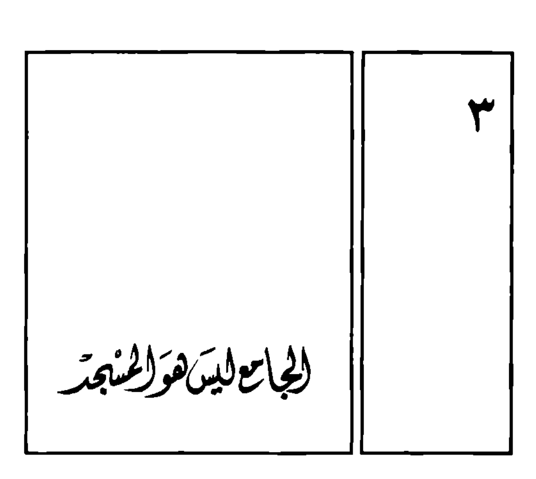
كلمة الجامع تعيش في ذاكرة المواطن العربي بمعنى بيت الله . وهو بيت له، حرمة وقوانين ، منها المجادلة بالحسنى ، والتأدب في الخطاب ، وخفض الصوت ، وتجنب سوء الظن ، والغيبة ، والنميمة والتنابز بالالقاب .

اما كلمة مؤتمر فانها لا تعني في ذاكرة المواطن العربي شيئا له حرمة او قانون ، ولا يعرف سببا شرعيا ، يدعوه الى حضور المؤتمر ، ولا يعرف دستوره ، ولا يعترف بشعاراته ، وليس بوسعه ان يعتبره بديلا عن الجامع ، من دون ان يلاحظ فداحة هذه الخطيئة بالذات .

ان استبدال مصطلحات القرآن ، بمصطلحات مترجمة عن شرائع أخرى ، خطأ سياسي مميت جدا ، لانه يجعل العرب يفقدون ذاكرتهم سرا ، دون ان يفقدوا لغتهم العربية . فكلمة الديمقراطية مثلا ، لا تلغي كلمة الشورى فحسب ، بل تلغي ما يتذكره العرب ، عن معنى الديمقراطية . وكلمة الدستور لا تلغي كلمة كتاب الله فحسب ، بل تلغي كل ما يعرفه العرب ، عن معنى الدستور . وكلمة برلمان ، لا تصبح بديلا عن كلمة الجامع فحسب ، بل تلغي من ذاكرة العرب معنى البرلمان .

فاذا طالت القائمة ـ وهي في الواقع طويلة جدا ـ فمن المتوقع ان تتضاعف كلمات اللغة العربية ، بمقدار ما ينشط المترجمون ، ويتعلم العرب ، مصطلحا جديدا ، مقابل كل مصطلح يعرفونه في لغة القرآن . لكن ذلك لن يجعلهم عرباً فصحاء ، بل سوف يجعلهم عربا من دون ذاكرة ، لهم لغة عمرها اربعة عشر قرنا ، تنقل مصطلحاتها من لغات أوروبية عمرها أربعة قرون فقط ، في شهادة معلنة ، على أن أمة بأسرها ، تستطيع ان تفقد ذاكرتها ، وتضيع زمانها ومكانها معاً ، بحيلة شفهية محضة .


Twitter: @alqareah


٣
الجامع ليس هو المسجد



في المسجد ـ او خارجه ـ يستطيع المسلم ان يؤدي فريضة الصلاة . فالاسلام يعتبر الكرة الارضية بأسرها ، مسجدا مفتوحا للخلوة مع الله .

لكن ثمة فرائض أخرى ، لا يستطيع المسلم ان يؤديها الا في مؤتمر اداري خاص ، له سلطة أعلى من سلطة الدولة ، ومسؤول دستوريا عن صياغة القوانين . فمثلا :

فريضة **الجهاد** تعني ضمنا ان المسلم لا يقاتل ـ ولا يموت ـ في سبيل احد غير الله . وهو شرط لا يتحقق شرعا ، الا اذا كان هذا المواطن ، يشارك شخصيا في اتخاذ قرار الحرب ، واتخاذ قرار السلام . ومثلا :

تحريم الربا فريضة تتطلب ان تسيطر الجماعة اداريا على حركة رأس المال . وهي أمنية قديمة طيبة . لا تصبح فريضة يتعين اداؤها ، الا اذا كانت الجماعة نفسها هي صاحبة الادارة ، وهي صاحبة الحساب[1] ومثلا :

تطبيق حدود الشرع فريضة تعني ان يكفل المسلم أولا ، نزاهة التحقيق ، ونزاهة القضاء . وهي كفالة لا يستطيع المسلم ان يتعهد بها جديا ، الا في مؤتمر له ـ على الاقل ـ سلطة اعلى من سلطة البوليس[2] . ومثلا :

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، معناه اداريا ان يشارك المسلم في صياغة القوانين ، لأن القوانين هي صاحبة الامر والنهي ، وهي وحدها مصدر المعروف والمنكر معا .

جميع هذه الفرائض ، لا يستطيع المسلم أن يؤديها بالخلوة مع الله في المسجد ، بل بالحضور مع الناس ، في **مؤتمر اداري** له سلطة أعلى من سلطة الدولة ، ينعقد دوريا ، في مواعيد محددة ، غير قابلة للالغاء او التأجيل . وهو المؤتمر الذي عرفه تاريخ الاسلام تحت اسم **الجامع** .

فالجامع ليس هو **المسجد** ، وليس مدرسة لتلقين علوم الدين ، بل جهاز اداري مسؤول عن تسيير الادارة جماعيا ، بموجب مبدأين أساسيين في جوهر العقيدة الاسلامية نفسها :

المبدأ الاول : ان الاسلام لا يعترف بشرعية الوساطة ، فلا أحد يشفع لأحد ، ولا أحد ـ بالتالي ـ ينوب عن أحد ، أو يتولى تمثيله في حزب او مؤسسة . وهو تشريع تفسيره في لغة الادارة ، أن يصبح كل مواطن مسؤولا شخصيا عما تفعله اجهزة الادارة .

المبدأ الثاني : ان الاسلام لا يبطل بقية الاديان ، بل يحتويها ، ويلتزم بالتعايش الايجابي معها ، مما يتطلب جهازا اداريا قادرا على جمع طوائف مختلفة ـ وأجناس مختلفة ـ تحت ادارة جماعية واحدة .

لقد ظهر الجامع ، للايفاء بحاجة هذا الشرع الجماعي ، الى مؤتمر اداري على مستوى القاعدة . وكان ظهوره في بداية الامر ، فريدا ، وصاعقا مثل زلزال .

فلأول مرة في تاريخ الحضارة ، تجتمع طوائف الناس المختلفة ، تحت ادارة واحدة ، محررة من أهواء المؤسسات الطائفية والعسكرية . وهي فكرة ما تزال متطورة ، حتى بمقاييس القرن العشرين . اما بمقاييس القرن السابع ، فقد كانت فكرة متطورة ، وغريبة عن عالمنا ، بقدر كل الغرابة في عالم المعجزة .

فحتى ذلك الوقت ، لم يكن ثمة احد قد سمع بكلمة **الناس** أصلا ، ولم تكن الانسانية ، قد تعلمت ان تنطق اسمها بعد ، او اكتشفت انها تستطيع ان تلتقي تحت شرع واحد . بل كانت الفكرة ، ان يستمد الناس هويتهم من أسماء اداراتهم الاقطاعية ، وينقسموا في ما بينهم الى دوائر مغلقة ، قابلة للقسمة الى ما لا نهاية . وطوال سبعة آلاف سنة من عمر الحضارة ، كان الناس قد عرفوا انفسهم تحت اسماء كثيرة ، منها (شعب الله المختار ، وأتباع السيد المسيح ، واتباع بوذا ، والاغريق والرومان) لكنهم أبدا لم يكتشفوا اسمهم الاصلي الواحد ، ولم يكن بوسعهم ان يلتقوا تحت ادارة عالمية واحدة ، الا بعد ظهور **الشرع الجماعي** في الاسلام ، الذي اصلح الانحراف من أساسه ، واستبدل الادارة الاقطاعية ، بادارة خاضعة لاشراف الناس انفسهم في نظام الجامع . اذ ذاك ـ فقط ـ اكتشف الناس ، ان لهم اسما مشتركا

واحدا ، وجلسوا للتفاهم باسم الناس .

هذا الاجتماع له موعد محدد في الاسلام ، ما يزال يحمل اسمه حتى الآن ، هو يوم **الجمعة** الذي تنعقد فيه مؤتمرات جماعية داخل العاصمة وخارجها ، يحضرها المسؤولون عن الادارة ـ ومنهم الخليفة شخصيا ـ وتخصص لنقاش شؤون الحكم ، من قرارات الحرب والسلام ، الى قوانين التجارة ، وتوزيع السلع ، والمخالفات الادارية .

واذا كان يوم **الجمعة** قد اصبح الآن يوما مخصصا للصلاة وحدها ، فان ذلك أمر مرده الى ابطال الشرع الجماعي نفسه ، وتغييب وظيفة الجامع ، وراء وظيفة المسجد ، بموجب تفسيرات سياسية طارئة ، تم تحريفها عمدا عما جاء في النسخة الاصل . وهي تفسيرات ، نقطة الضعف الابدية فيها ، انها ملزمة بالتعايش مع النسخة الاصلية الى الأبد .

ففي سورة **الجمعة** يحتفظ القرآن الكريم بهوية أخرى لهذا اليوم . وهي هوية لا تبدو مختلفة فحسب ، بل بعيدة جدا ، عن هوية يوم الجمعة ، كما نعرفه الآن . ان هذا اليوم موعد للقاء بين جميع الديانات ، وليس بين أتباع دين معين واحد .[٣]

في مطلع سورة الجمعة ، يعلن القرآن الكريم قيام أمة جديدة من العرب الاميين ، الذين جمعهم الاسلام ، تحت شرع واحد ، فاصبحوا أمة حكيمة ومباركة وصاحبة كتاب . وهي مقدمة لا تفاخر بالعرب ، بل بالشرع الجماعي : «**هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم ، يتلو عليهم آياته ، ويزكيهم ، ويعلمهم الكتاب والحكمة ، وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين** ..» .

فالعرب لم يصيروا **علماء** ، بل صاروا **احرارا** من سلطة الجهل والاقطاع . وهي نعمة أبدية حقا ، لانها انتصار لجميع الناس في جميع الاجيال «...**وآخرين منهم ، لما يلحقوا بهم ، وهو العزيز الحكيم**..» .

ان **الشرع الجماعي** ـ وليس **العلم** ـ هو كنز الناس ، وملاذهم الوحيد من الظلم والفقر ، وطريقهم الوحيد الى الرخاء العام «... **ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم**» .

فالآيات الاربع الاولى في سورة الجمعة لا تتحدث عن **الصلاة** ، بل عن **الادارة** . انها لا تقول ، ان **صلاة** المسلمين هي طريق الناس الى

الجنة ، ، بل تقول ان **شرعهم الجماعي** ، هو الطريق ، وهو الحكمة ، وهـو العلم ، وهـو الشرع الذي لا شرع سواه . ولهذا السبب تحولت الآيات الى نقاش اليهود ، الذين كانوا بدورهم ، أصحاب كتاب سماوي غريب ، لا يعترف بالشرع الجماعي :

« ... **مثل الذين حملوا التوراة ، ثم لم يحملوها ، كمثل الحمار ، يحمل اسفارا ، بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله . والله لا يهدي القوم الظالمين**» .

واليهـود لم يكـذبـوا بالتوراة ، بل كذبوا بأنها تساوي بينهم وبين الناس ، وهي فكرة عاشت عليها المؤسسة الدينية اليهودية . اما المواطن اليهودي نفسه ، فلم ينله منها سوى انه عاش مغتربا بين الناس ، مثل بقرة مقدسة ، بحجة ان التوراة تضمن له الجنة بعد الموت . وهي خدعة غير حكيمة . يكشفها رد حكيم واحد : «**قل يا أيها الذين هادوا ، ان كنتم أولياء لله من دون الناس ، فتمنوا الموت ان كنتم صادقين**» .

ولأن التـوراة لم تضمن لليهـودي جنة على الارض ، فان اليهودي الورع ، لا يعول جديا على جنة في السماء . « ... **ولا يتمنونه ابدا ، بما قدمت أيديهم ، والله عليم بالظالمين** ..»

فاليهودي يعرف أكثر من سواه ، أن الوصايا العشر ، من دون شرع جمـاعي ، مجرد نصائح مميتة في مجتمع اقطاعي قائم على خرق هذه الوصايا بالذات .

ان سورة الجمعة ، لا تذكر لقاء الجمعة ، حتى تفرغ من موضوع اليهود . لان شريعة اليهود بالذات ، هي الدعوة الانعزالية الوحيدة التي تستند الى كتاب سماوي . وهو تزوير سافر ، عملت الآيات على فضحه ، لازالة العقبة الوحيدة امام اجتماع عالمي ، يضم كل الاديان . اذ ذاك ـ فقط ـ صدر الامر بالاجتماع :

«**يا أيها الذين آمنوا ، اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ، فاسـعـوا الى ذكر الله** ..»

والذين آمنـوا في لغـة القرآن مصطلح يضم المسلمين ، واليهود ، والنصارى ، والبيض ، والسود ، والفرس ، والعرب . ودعوتهم الى ذكر الله في يوم الجمعة ، لا تعني أن يؤدوا شعائر **صلاة واحدة** ، بل ان **يلتقوا في اجتماع واحد** ، يبدأ بالصلاة ، لان الصلاة الجامعة ، تنهى

عن الفحشاء والمنكر جماعيا .. «.. **وذروا البيع ، ذلكم خير لكم . إن كنتم تعلمون** ..»

فالغياب عن حضور الاجتماع ، خسارة محققة ، حتى اذا تم لاغراض الكسب . لأن المواطن الذي يخسر اشرافه على الادارة ، يصبح عرضة لخسائر أخرى لا يعلمها ، منها ان يغلقوا حانوته من دون أن يدري ، ويبيعوا عياله في السوق . «**فاذا قضيت الصلاة ، فانتشروا في الارض ، وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون** ..» .

لأن **الشرع الجماعي** وحده ، يضمن حق السعي للجميع ، ويضمن عدالة الانفاق ، ويضمن التمييز الواضح والمستمر ، بين ابتغاء فضل الله ، وبين ابتغاء فضل سواه .

وبعد ذلك ، جاء في خاتمة الآيات قوله تعالى : «**واذا رأوا تجارة او لهواً انفضوا اليها وتركوك قائما ، قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة ، والله خير الرازقين** ..» .

والتفسير السائد لهذه الآيات ، أن قافلة تجارية ، دخلت المدينة ، والناس في الصلاة ، فخرجوا للشراء وتركوا الرسول عليه السلام قائما يصلي وحده . وهو تفسير يتجاهل ، ان النص القرآني لا يذكر التجارة فقط ، بل اللهو ايضاً ، لانه لا يتحدث عن خروج الناس من الصلاة ـ فهذه فكرة مستحيلة اصلا ـ بل يتحدث عن خروجهم من مؤتمر اداري ، لا يجوز لهم أن يغيبوا عنه .

والواقع ، ان مشكلة العمل الجماعي التي يصعب حلها ، هي أنه عمل من دون مقابل ملموس ، لا يطال المواطن من ورائه كسبا شخصيا ، ولا يرى عائداته على مستوى الجماعة ، ولا يلتزم به حقا ، حتى يعرف ما عند الله في حجب الغيب ، ويكتشف ان الادارة الجماعية ، هي ضمانته الحقيقية الوحيدة التي تضمن عنقه شخصيا ، وتضمن رزق عياله في وطن محرر من مراكز القوى . من دون هذا الاكتشاف ، لا يصبح المواطن مؤهلا للعمل الجماعي ، ولا يرى أبعد من مكاسبه الشخصية في ميدان اللهو والتجارة ، ولا يعرف ما عند الله ، حتى يأتيه ما عند الله الى باب الدار .

ان القرآن يحتفظ بوظيفة أخرى ، ليوم الجمعة ، غير وظيفة الصلاة

الجامعة التي نعرفها الآن ، لان الحذف وقع في وقت لاحق ، عندما استولى الامويون على الحكم ، وضربوا نظام الادارة الجماعية في الجامع . اذ ذاك ، بدأت المحنة ، فغاب الجامع وراء المسجد ، وغاب المؤتمر الاداري وراء خطبة الامام ، واصبح الاسلام ، هو اداء شعائر الاسلام ، وتفرق اتباع الملل الأخرى ، وخسر القرآن دولته العالمية ، واصبح يوم الجمعة موعدا لصلاة المسلمين الساكتين .

اما قبل المحنة ، وقبل وصول الامويين الى الحكم ، فقد كان يوم الجمعة ، يوما له وظيفة طارئة على التاريخ بأسره ، وكان نظام الجامع يسجل لنفسه مآثر مجيدة ، في أول صفحة من كتاب الحكم الجماعي . ورغم ان هذه الفترة لم تدم في الواقع سوى أربع وعشرين سنة ، من أصل أربعة عشر قرنا من عمر الاسلام ، فان كل ما يعترف المسلمون بشرعيته في تراثهم الاداري ، يعود الى هذه الفترة الخاطفة القصيرة ، وحدها ، فقط ، لا غير .

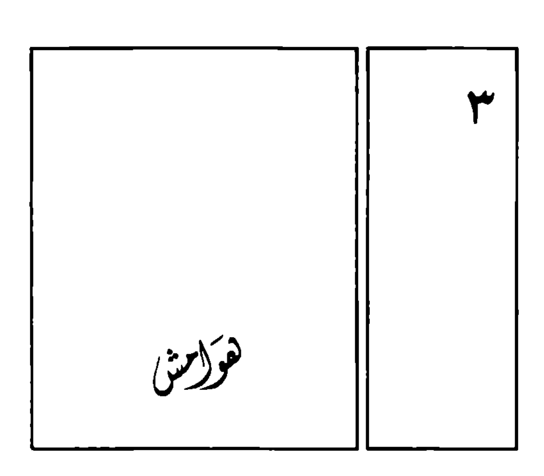
ففي هذا العصر ، عاش الخلفاء الاربعة الذين تتعمد المصادر الاسلامية ان تميزهم عن سواهم ، في قائمة خاصة ، تحت اسم **الخلفاء الراشدين** . وهي تسمية تعني في الواقع **الخلفاء الشرعيين** . لان نظام الجامع ، انتهى تلقائيا ، باستيلاء معاوية على الادارة ، وانتهت معه بيعة الجماعة ، صاحبة السلطة الشرعية في الاسلام . وقد توالى على سدة الخلافة بعد ذلك ، عشرات الخلفاء من معاوية الى عبد الحميد ، في دمشق وبغداد وقرطبة والقاهرة واسطنبول ، لكن احدا منهم لم يدخل قائمة «الراشدين» ، ولم يحصل على هذا اللقب ، رغم ولعهم الشديد بالحصول على الالقاب .

فالشرعية في الاسلام ، ليس مصدرها ، ان يكون الحاكم مسلما ، بل مصدرها ان يكون المسلمون مسؤولين مباشرة عن تطبيق الشرع . ومن دون هذا الشرط ، لا يتحقق مبدأ المسؤولية الشخصية ، ولا يصبح الانسان مسؤولا عما كسبت يداه ، ولا تلتقي الطوائف تحت سقف بيت واحد ، ولا يتغير شيء في العالم القديم البائس ، الذي جاء الاسلام داعيا لتغييره ، ولو بقوة السلاح . ان حجب الشرعية عن جميع حكام المسلمين منذ عصر الخلفاء الراشدين ، سر معلن ، حفظته اجيال الناس ، باغلاق قائمة الخلفاء الشرعيين ، عند الخليفة علي بن ابي طالب ، في شهادة

جماعية ، على أن ما حدث بعد ذلك باسم المسلمين من دون نظام الجامع ، حدث في غياب المسلمين أنفسهم . وان حضور الصلاة الجامعة في يوم الجمعة ، لا يعني دائما ان الناس مجتمعون .

ان اغلاق قائمة الخلفاء الراشدين فجأة ، شهادة معلنة ، من مواطن خطفه معاوية ، ووضع على رأسه سيافا مأجورا ، لكي يقطع رأسه - ويسبي بناته - اذا اعترض على هذا الخطف ، لكن ذلك لم يمنعه من ان يسجل اعتراضه على اي حال .




٣
هوامش


Twitter: @alqareah

١

تحريم الربا فريضة التزم بها الاسلام وحده من دون بقية الشرائع والاديان ، لأنها فريضة ، لا يمكن اداؤها في أي نظام اداري آخر ، غير نظام الادارة الجماعية في الاسلام .

فرأس المال يستطيع ان يحقق ربحا بطريقتين :

الأولى : ان يستثمر في قطاعات انتاجية مثل الزراعة والصناعة والصحة والتعليم ، ويحقق ربحا ، قد يزيد عن سعر الفائدة ، لكن الاسلام يعتبره من الربح الحلال .

الثانية : ان يستثمر راس المال في قطاعات لا تقوم على «الانتاج» بل على «الاستغلال» في مشروعات وهمية ، مختلقة من العدم ، مثل تمويل نوادي القمار وبيوت الدعارة ، ومصانع التبغ والخمور والسلاح ، وفي هذا المجال ، قد ينقص ربح راس المال عن سعر الفائدة ، لكن الاسلام يعتبره كسبا حراما على اي حال . قاعدة هذا التشريع ، ان الاسلام ينظر الى راس المال من حيث موقعه في خدمة الجماعة . فالربح الحلال ، هو ثمرة الاستثمار الصحيح ، لسد حاجات الناس الحقيقية . والربح الحرام ، هو استغلالهم لمصلحة راس المال ، بخلق حاجات وهمية ـ وضارة ـ في مجتمعهم .

ان الدعوة الشائعة الآن ، لالغاء سعر الفائدة من المصارف الاسلامية ، لا تضع في اعتبارها هذا الفرق الاساسي ، بين التمويل الصحيح ، وبين التمويل الضار ، بل تنادي بالغاء سعر الفائدة من اساسه . وهي دعوة مريبة ، تقول على لسان الاسلام ، ما لم يقله الاسلام ، وتلعب بالنار في عالم راسمالي مفتوح لتهريب أموال الفقراء الى مصارف الغرب .

والواقع ان تسمية البنك الاسلامي تسمية غير اسلامية أصلا ، لا يتورط فيها سوى مستشرق متنكر في ثياب فقيه ، لأن الاسلام لا يملك «بنوكا» بل يملك «ادارة» . ومن دون هذه الادارة ، لا شيء يفرق بين الحلال وبين الحرام .

٢

الدعوة الى تطبيق حدود الشريعة ـ من دون نظام الادارة الجماعية ـ دعوة سياسية لا علاقة لها بالدين ، هدفها ان تعلق في عنق المواطن ، مسؤولية ما يفعله جهاز القضاء في الدولة ، من دون أن تعترف لهذا المواطن ، بحقه في الاشراف على سير التحقيق ، وسير المحاكمة .

ان قطع يد السارق ، لا يصبح تطبيقا لحدود الدين ، الا بموجب شرع جماعي ، يكفل نزاهة التحقيق والقضاء ، ويكفل ان يسري القانون فعلا على

جميع السارقين من دون استثناء .

في غياب الشرع الجماعي ، كان القضاة المسلمون ، يصلبون صغار اللصوص من طراز «سعدون الشاطر» في أسواق بغداد ، عندما كان الخليفة المعتصم ، ينهب مال الناس بكلتا يديه ، لكي يدفع رواتب جيش كامل من حراسه الاتراك ، ويبني لهم مدينة جديدة في سامراء . اما الخليفة المكتفي ، فقد جمع في خزانته ـ كما قال المقريزي ـ (٦٣ ألف قطعة من الاثواب الخراسانية ، بالاضافة الى ثلاثة عشر الف عمامة ، وثمانية آلاف من البطائن التي تحمل من كرمان في أنابيب القصب ، وثمانية عشر ألفاً من الابسطة الارمنية) . فيما يسجل ابن خلكان ، ثروة واحد من حراس الخلفاء ، هو الامير سيف الدين تنكز ، على النحو التالي : (١٩ رطلا من الزمرد والياقوت ، ١٢٥٠ حبة لؤلؤ كبار مدورة ، ٢٤٠ الف مثقال من الذهب . عشرة ملايين درهم فضة ، ٤ قناطير مصرية من المصاغ والعقود . ٦ قناطير فضيات (١,٢٠٠ ٠٠٠ دينار) . والسيدة «الخيزران» والدة هارون الرشيد ، بلغت ثروتها ـ كما قال المسعودي وابن الأثير ـ ١٦٠ مليون درهم . والسيدة «قبيحة» ، أم المعتز ، بلغت ثروتها مليونين من الدينارات ، بالاضافة الى ما أورده الطبري عن جواهرها الشهيرة ، ومنها (مكوك من الزمرد ، ونصف مكوك لؤلؤ كبير ، ونحو كيلجة ياقوت أحمر ثمنها مليونا دينار .

ان القاضي الذي يتغاضى عن مثل هذه الجرائم الاقتصادية ، ويتطوع لمطاردة صغار اللصوص الجائعين في الأسواق ، باسم تطبيق الحدود الاسلامية ، رجل لا يستطيع ان يحمي الناس ممن يسرقهم علنا ، ولم يكلفه القرآن أصلا ، بمهمة تطبيق الحدود ، فالتكليف صادر الى الجماعة ، بضمير الجماعة ، وليس الى قاض وحيد . وما دام الناس خارج السلطة ، فان ذلك في حد ذاته ، يعطل تلقائيا اقامة بقية الحدود .

٣

كلمة اسلام في لغة القرآن ، لا تشير الى دين واحد ، بل الى جميع الاديان منذ مولدها في فجر الحضارة . فالنبي نوح ـ وهو أول نبي يرد اسمه في كتاب العهد القديم ـ يقول أمرت أن أكون من المسلمين ، (يونس ٧٢) . والنبي ابراهيم كان حنيفا مسلما . ويعقوب يقول لبنيه موصيا فلا تموتن الا وأنتم مسلمون . (البقرة ١٣٢) . وموسى يقول لقومه يا قوم ان كنتم آمنتم بالله ، فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين (يونس ٨٤) . والحواريون يقولون للسيد المسيح آمنا بالله وأشهد بأنا مسلمون (آل عمران) . واليهود والنصارى يشهدون على أنفسهم حين سمعوا القرآن قالوا آمنا بالله ، انه

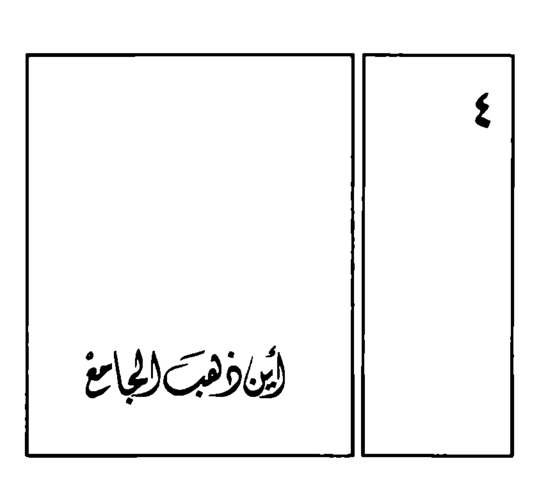
الحق من ربنا ، انا كنا من قبله مسلمين (القصص ٥٣) .

والمجتمع الاسلامي في لغة القرآن ، لا يحتوي طائفة واحدة ، بل يحتوي طوائف كثيرة منها «الذين آمنوا ، والذين هادوا والنصارى والصابئين ، من آمن بالله واليوم الآخر ، وعمل صالحا» . وهي قضية حسمت بنص قرآني ، عندما بدأ الجدل بين الطوائف في عصر الرسول نفسه عليه السلام .

قال ابن كثير ، في تفسيره ، عن ابن عباس (... فقال أهل التوراة : كتابنا خير الكتب ، ونبينا خير الأنبياء .وقال أهل الانجيل مثل ذلك ، وقال أهل الاسلام : لا دين الا الاسلام . وكتابنا نسخ كل كتاب . ونبينا خاتم النبيين . وأمركم وأمرنا ، أن نؤمن بكتابكم ، ونعمل بكتابنا . فقضى الله بينهم ، ونزلت الآية «ليس بأمانيكم ، ولا أماني أهل الكتاب ، من يعمل سوءا يجز به ، ولا يجد له من الله وليا ولا نصيرا» (النساء ١٢٣) .

فالاسلام ليس دينا اضافيا ، بل دين يجمع بقية الاديان في شرع جماعي واحد . انه نظام اداري ، له جيش وميزانية ، وليس شعائر معينة يؤديها مواطن وحيد ، فيصبح مواطنا غير وحيد . مما يعني ، ان التبشير بالاسلام ـ من دون التبشير بنظامه الاداري ـ فكرة مصدرها شريعة الكنيسة المسيحية ، وليس شرع الاسلام .




٤
أين ذهب الجامع



الجيش النظامي المحترف ، فكرة رومانية ، أملتها حاجة الرومان ، الى اقامة قواعد احتلال مستديمة في مستعمراتهم النائية . ومن دون المستعمرات ، لا احد يحتاج الى جيش محتشد في وقت السلم ، ولا احد يستطيع دستوريا ، أن يبرر نفقات جيش لا يقاتل . والواقع ان وجود الجيش المحترف في وطن ما ، لا يعني في لغة الادارة ، سوى ان الوطن نفسه يحتله نوع من الرومان .(١)

فالجندي المحترف ، ليس مقاتلا بل حارس مسلح . انه سيف معروض للايجار ، بموجب عقد صاغه الرومان منذ القرن الاول قبل الميلاد ، وما يزال عقدا رومانيا جدا حتى الآن :

البند الأول : في هذا العقد ، أن يقسم الجندي يمين الولاء لروما ، وليس للرومان . وهي فكرة يمكن التعبير عنها ، في صيغ لغوية مختلفة ، لكنها تعني ـ عمليا ـ أن الجندي المحترف ، سلاح في يد الادارة ، وليس في يد الناس .

والبند الثاني : ان يتعهد الجندي بالعمل في جيش روما ، لمدة خمس وعشرين سنة ، يتقاضى خلالها راتبا شهريا ، ويحصل بعد تقاعده على بيت ومزرعة . وهي فترة ، قد تزيد الآن ، أو تنقص ، لكن هدفها واحد في كل العصور ، وهو ان تصبح الحرب حرفة مجزية ، حتى في زمن السلم ، لتوفير اعداد كافية من الحراس الدائمين .

والبند الثالث ،ان لا يستخدم الجيش سلاحه ، الا بأمر من الامبراطور . وهو تشريع معناه في عصر الرومان ـ وفي عصرنا أيضا ـ ان تنشب الحرب ، عندما تنشب ، من دون أمر الناس .

هذه البنود الثلاثة ، هي قاعدة الشريعة الادارية ، لكل جيش محترف ، عرفه التاريخ ، بما في ذلك جيوشنا العربية . لكن وجه المشكلة

بالنسبة للعرب بالذات ، ان الجندي العربي شخصيا ، يدين في السر بشريعة أخرى :

انه أولا ـ ليس اسمه **جندي** بل اسمه **مجاهد** .

وثانيا ، لا يدين بالولاء **للدولة** ، بل **لله** .

وثالثا ، لا يعترف شرعا ، **بشرعية الامبراطور** ، وهي فروق ، قد يسهل محوها من بطاقته العسكرية ، لكن أحدا لم يستطع ان يمحوها من صدره حتى الآن :

فالاسلام في حد ذاته ، عقيدة ترتبط بتشريع عسكري مختلف ، لا ينكر قيام الجيوش المحترفة فحسب ، بل يعتبر القتال ضدها ، حربا شرعية مقدسة في سبيل الله . وهو تشريع الدفاع الجماعي ، الذي عرفه التاريخ ، لأول مرة ، تحت اسم «**فريضة الجهاد**» .

هذه **الفريضة** ، تشريع جديد على تاريخ الادارة ، مثل اسم الاسلام نفسه . فحتى القرن السابع ، لم يكن ثمة من سمع بكلمة «**الجهاد**» او كان بوسعه ان يفرق بين حرب تقع لاسباب شرعية ، وبين حرب تقع فقط . لان الشرط الوحيد للحرب الشرعية ، هو ان تكون دفاعا عن حق الناس ، وليس معركة بين ادارتهم ، وهي فكرة لا ترد أصلا ، الا في ادارة جماعية ، تحت اشراف الناس بالفعل .

لقد فتح الشرع الجماعي في الاسلام ، بابا جديدا ، أمام الجندي المحترف ، الذي يقاتل دفاعا عن مصالح الاقطاع ، لكي يقاتل دفاعا عن مصلحته ، ومصلحة عياله شخصيا . وهو باب ، لم يكن بوسع نظام اخر أن يفتحه ، سوى نظام يقوم على مبدأ الادارة الجماعية . ان التاريخ يشهد فجأة ظهور مقاتل جديد ، جاء للرد على الجندي المأجور ، والغاء عقده الروماني ، بعقد شرعي مختلف :

فالبند الاول في دستور الجهاد ، أنه فريضة وليس مهنة . لأن الجماعة المسؤولة عن الادارة ، مكلفة شرعا بالدفاع عنها .

والبند الثاني ، أن المجاهد يقاتل ـ فقط ـ **في سبيل الله ،والمستضعفين** في الارض من الرجال والنساء والولدان . وهي قائمة لا تضم الامبراطور ، ولا تفرق بين لون واخر ، أو بين دين واخر ، لأن الجهاد حرب مشروعة للدفاع عن حق الناس في ادارة واحدة ، وليس مذبحة بين الادارات .

والبند الثالث ، ان قرار الحرب في دستور الجهاد ، لا يتخذه **رئيس الدولة** ، بل يتخذه **الناس** شخصيا ، مما يتطلب شرعا ، ان لا تنشب الحرب ـ عندما تنشب ـ الا بموافقة الناس وعلمهم .

تحت راية هذه الشريعة ، احتشد أول جيش تحرير عالمي يشهده التاريخ ، قاتل فيه المسلمون والاقباط واليهود والزنوج والامازيغ والفرس ، لتحرير رقابهم من قبضة الادارات الاقطاعية ، صاحبة الجيوش المأجورة في الجزيرة العربية ، وفارس ، وبيزنطة ، وفي أول الأمر ، بدا هذا الجيش في قوة الاعصار .

فقد تكفل نظام **الجامع** ، بتوفير الصيغة الادارية القادرة على تنسيق الجهد الجماعي ، والتقى الناس على اختلاف طوائفهم في نظام اداري فريد ، لا يفرقهم بين الادارات الاقطاعية ، بل يجمعهم في ادارة محررة واحدة . وعندما تولى عمر بن الخطاب ، أمر الخلافة ، كان الجهاد قد تصاعد الى معركة تحرير عالمية واسعة النطاق ، وكانت الجيوش المحترفة ، تتراجع مهزومة على جبهة امتدت من فارس ، عبر اراضي الشام ومصر ، الى طرابلس في شمال افريقية . وبعد ذلك ، ارتكب الخليفة عمر خطأ حاسما ، مميتا ، واحدا : لقد سمح لواليه على الشام ، وهو رجل صحابي يدعى معاوية بن ابي سفيان ، بتشكيل جيش نظامي محترف . ورغم أن الخليفة لم يكتشف ، موضع الخطأ الدستوري ، فان قلبه ، كان يوجس خيفة من هذا القرار ، الى حد دعاه ، ان ينطلق شخصيا ، من المدينة الى الشام ، في جولة تفتيشية مفاجئة على جيش معاوية المريب .

وصله راكبا على حمار ، واستقبله معاوية في موكب مهيب من الفرسان النظاميين ، الذين تم تدريبهم على غرار جنود بيزنطة . وطوال الطريق ، كان الخليفة ، يجلس واجما على حماره ، وكان معاوية يسير بجانبه ، ويقود حصانه الشاهق ، بين فرسانه ذوي المظهر البيزنطي ، في مشهد يكاد أن ينطق بصوت الكارثة القادمة وراء حجب الغيب . لكن الخليفة ، لم يسمع الصوت .

لقد سأل معاوية ، عما دعاه الى تشكيل قوات نظامية ، وأجابه معاوية في نقطتين ، الأولى ، أن موقع الشام على حدود بيزنطة ، يحتم تواجد قوات دفاعية دائمة . والثاني ، أن أهل الشام أنفسهم ، قد يرتدون عن

الاســلام . واذ ذاك قال له الخليفـة **«ما سألتك عن أمر ، الا خرجت منه»** ، وهي اجابة لا تقول ، ان معاوية رجل بريء ، بل تقول ـ فقط ـ ان الخليفة ، لم يكتشف آثار الجريمة ، لان الجريمة نفسها ، لم تكن قد وقعت بعد .

في عهـد عثمان ، تضاعف جيش معاوية ، وبلغ تعداده ستة آلاف مقاتل . وهي قوة قد لا تبدو كبيرة ، بالنسبة لحجم جيوش الجهاد ، لكن ميزتها المميتة ، أنها كانت قابلة للحشد في أي وقت .

أكثر من ذلك ، كان هذا الجيش ، تحت قيادة عسكرية ـ على غرار قيادة بيزنطة ـ تتأمر بأمر معاوية شخصيا . وهي مخالفة صريحة لمبدأ الجهاد من أساسه ، كشفت عن مدى نجاح هذا الوالي ، في تصفية جهاز السلطة الجمـاعيـة ، وأثارت شكوك جميع المسلمين ، ما عدا الخليفة عثمـان نفسـه ، الذي رفض ان يعـزل معاوية ، أو يجرده من جيشه المأجور بأموال المواطنين .

خلال وقت قصـير ، تصاعد الخلاف الى انتقاد علني في الجوامع ، وبـدأت أجهـزة الادارة الجماعية ، تضغط علنا لعزل عثمان ، في أول صدام يشهده الاسلام ، بين **سلطة الجماعة** ، وبين **سلطة الدولة** ، ورغم ان عثمان لم يقبل ان يحرسه معاوية بجيشه المأجور ، فانه ايضا لم يقبل ان يعتزل ، مما دعا المسلمين الى حراسته بأنفسهم ، في محاولة حكيمة ، لاغلاق الباب في وجه العاصفة ، لكن عثمان اغتيل سرا ، وهبت العاصفة على أي حال .

ورغم أن معاوية ، كان وحده ، هو المستفيد الحقيقي من وراء هذه الجـريمـة الخرقاء ، واكثر الناس حاجة الى معطيات الفوضى الناجمة عنها ، فقد اتخذ من مقتل عثمان ، ذريعة لانكار شرعية الادارة الجماعية من أســاسهـا ، وتحصن وراء جيشــه النظامي في الشام ، معلنا عدم اعتـرافـه بخلافة علي بن ابي طالب ، حتى يسلم اليه ، من دعاهم في اعلامه الرسمي ، باسم «قتلة عثمان» ، وهو طلب يعادل في الواقع ، ان يعترف الخليفة رسميا بعدم شرعية الخلافة نفسها .

في البـدايـة ، احتشد جيش غاضب من المجاهدين ، للرد على هذا الطلب ، وقاده الخليفة لتحدي قوات معاوية الضئيلة ، في معركة معروفة النتائج سلفا . ورغم أن معاوية قبل التحدي في الظاهر ، وخرج بجنوده

المأجورين ، للقتال في معركة ميئوس منها ، فانه في الواقع ، كان ينفذ خطة مدروسة بدقة ، وخالية من روح المغامرة ، لسببين :

الأول ، أن جيش معاوية ، رغم شريعته البيزنطية ، ومظهره البيزنطي ، كان جيشا من المسلمين الذين يحرم الاسلام قتالهم شرعا . وهي فكرة تمثلت في رفع المصاحف ، لفك الاشتباك في اليوم التالي لبدء القتال ، وأتاحت لمعاوية أن ينفذ بجلده من عين الابرة ، ويضمن انسحابه من معركة خاسرة ، من دون أن يستسلم .

والسبب الثاني ، أن الجيش المتطوع ، يجري تسريحه فورا ، بمجرد أن تنتهي المعركة . ويحتاج حشده في معركة جديدة ، الى وقت طويل ، وثمين جدا ، بينما يستطيع الجيش الدائم ان يتواجد للعمل على أي جبهة ، بمجرد ان يتلقى أمرا بالعمل .

والواقع ، ان رجلا في خبرة معاوية ، لم يكن ليجهل ، عجز قواته المأجورة ، عن احراز نصر عسكري على جيوش الجهاد العاملة تحت إمرة الخليفة ، لكنه اختار المواجهة المسلحة ، لتنفيذ خطة سياسية محضة ، مما يؤكد ان فكرة رفع المصاحف لم تطرأ خلال المعركة ، بل قبلها بكثير ، وان معاوية لم يخرج للقتال اصلا ، الا لكي يرفع المصاحف ، ويجر الخليفة الى الدخول في معركة مختلفة أخرى ، فرفع المصاحف ، يعني الاحتكام الى القرآن . والاحتكام الى القرآن ، بالنسبة للخليفة علي بن أبي طالب ، هو **الاحتكام الى الاغلبية** ، لكنه بالنسبة لمعاوية ، هو الاحتكام الى أهل **العلم من الفقهاء** . ولعل ورع هذا الرجل ، هو الذي دفعه الى اختيار الفقهاء الورعين ، لكنه ، كان اختيارا مدروسا بدقة ، لضرب نظام الادارة الجماعية ، في المكان الصحيح المميت :

فالاسلام هو الشرع الجماعي نفسه ، وليس ما يقوله الفقهاء عن هذا الشرع . انه ليس معلومات في الكتب عن دين عادل ، بل نظام اداري ، موجه لتحقيق العدل في أرض الواقع ، باخضاع الادارة لسلطة الأغلبية .[٢]

من دون هذه السلطة ، يختفي الاسلام فجأة من واقع الناس ، وتبدو الحاجة ملحة لتعويضهم باسلام لا يلمس واقعهم . وهي مهمة استدعت دائما ، ان يصبح الفقهاء ـ وليس الأغلبية ـ هم مصدر الشرعية ، وان يظهر على المسرح رجال يتولون الفتوى في شؤون الادارة ـ نيابة عن

جميع الناس .. ولهذا السبب ، اختار معاوية أن يرفع المصاحف ، ذلك النهار في موقعة صفين .

لقد كان ينفذ مناورة سياسية دقيقة ، للحصول على اعتراف ، بأن **أحكام الفقه** - وليس **أحكام الجماعة** نفسها - هي **مصدر الشرعية** في الاسلام . ورغم أن الخليفة ، لم تنطل عليه الحيلة ، ولم يوافق على انهاء القتال ، فان الآلاف من جنوده المتطوعين للجهاد ، أغمدوا سيوفهم فجأة ، مقتنعين بعدالة الطلب . لأن الاسلام الذي عرفوه حتى ذلك الوقت ، كان شرعا جماعيا ، يدين معاوية امام أي محكمة يختارها ، ولم يكن ثمة من يتصور ان الفقه الاسلامي ، سوف يعرف شرعا آخر .

قبل أن يبدأ التحكيم ، انشق الخوارج عن سلطة الخليفة . وعرف الفقه الاسلامي ، أول مذهب يجيز الخروج على سلطة الجماعة في الاسلام .

بعد التحكيم ، اغتيل الخليفة ، وتولى معاوية أمر الدولة ، وعرف الفقه الاسلامي ،. مذهبا ثانيا ، يجيز الغاء سلطة الجماعة من أساسها ، بحجة وجوب الخلافة في قبيلة قريش .

بعد وصول معاوية الى الحكم ، ظهر الشيعة ، وعرف الفقه الاسلامي ، مذهبا ثالثا ، ينكر شرعية الأمويين ، بحجة وجوب الخلافة في بيت الرسول عليه السلام .

بعد ظهور الشيعة ، انفتح الباب على مصراعيه ، أمام الفقه الاسلامي ، لكي يحتوي كل مذهب ، يخطر ببال فقيه ، وأثبتت خدعة التحكيم ، انها خدعة مميتة ، اكثر مما أراده لها معاوية ، وأن تغييب الشرع الجماعي ، وراء فتاوى الفقهاء ، ليس فقهاً اسلاميا ، بل توظيفاً سياسياً للاسلام ، ضد المسلمين أنفسهم . ان المجاهدين الذين اختاروا ان يغمدوا سيوفهم ، بعد رفع المصاحف ، في موقعة صفين ، لم يتمكنوا أبدا من اخراجها ثانية ، منذ ذلك النهار .

فقد تولى جيش الأمويين ، تجريد المقاومة من سلاحها ، وتكفل الأمويون أنفسهم ، بدفع ما يكفي من الذهب ، لاغراء هذا الجيش ، بقصف الكعبة ، وقتل الحسين ، تحت قيادة عسكريين محترفين من طراز الحجاج بن يوسف ، وزياد ابن أبيه .

وبذلك ، توقفت مسيرة الاسلام قبل أن تبدأ ، وانتهى نظام الادارة

الجماعية ، وكسب معاوية دولة لاسرته ، وخسر المسلمون كل شيء ، على جميع الجبهات :

خسروا سلاحهم الذي ضمنته لهم فريضة الجهاد ، وأصبح للدولة **جيش محترف** ، يدافع عنها بالاجر .

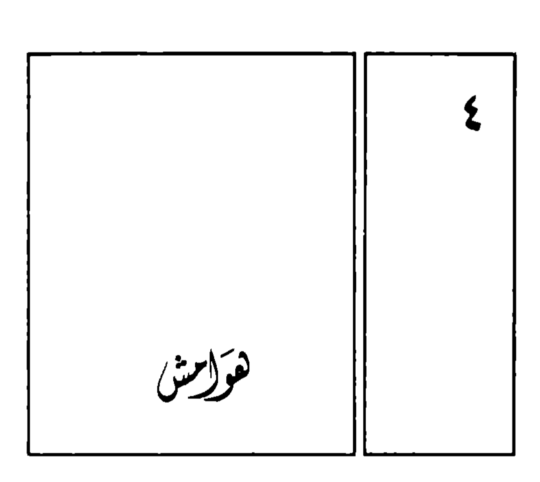
خسروا اداراتهم التي ضمنها لهم الشرع الجماعي ، وأصبح للدولة **موظفون** ، يديرونها بالاجر .

خسروا بيت المال ، وأصبح للدولة **خزانة** ، يديرها محاسب بالاجر .

ان يوم **الجمعة** ، يحين في موعده ، وينطلق الناس الى مؤتمرهم الاداري الذي عرفوه في عصر عمر بن الخطاب ، فلا يجدون المؤتمر ، ولا عمر بن الخطاب ، بل يجدون **موظفا** في وزارة الاوقاف ، يلبس بدلة رسمية ، ويؤدي بهم صلاة الجمعة ، ويحدثهم عن الجنة والنار بعد الموت ، ويقودهم في الدعاء للخليفة بطول العمر ، من دون أن يفسر لهم أين ذهب الخليفة نفسه . لقد ظهر المسلم المحترف في جبة فقيه .[٣]

ورغم ان الاسلام لا يعتبر الوعظ حرفة ، ولا يجيز الاكتساب منها ، ولا يعترف اصلا بشرعية رجال الدين ، فان التاريخ ، لم يعرف دينا ازدحم فيه الوعاظ والفقهاء كما حدث في تراث الاسلام .




٤
هوامش



١

العلاقة بين الجيش المستديم وبين الاقطاع ، ان كلاهما يصبح مشروعا مربحا بفضل الآخر . فتكاليف الجيش المستديم ، يمكن توفيرها من فائض انتاج الاقطاعيات . والاقطاعيات تسهل السيطرة عليها بجيش مستديم . وهي معادلة مفيدة عرفها التاريخ منذ مولده في اقطاعيات الشرق القديم .

على يد الرومان ، ولدت مرحلة جديدة ، تمثلت في تطوير فكرة الاقطاع ، من دولة اقطاعية محلية ، الى امبراطورية ، تبسط ظلها على مستعمرات نائية ، تبعد عن روما آلاف الاميال ، وتسكنها شعوب مختلفة ، لا تعتبر الرومان غرباء فحسب ، بل تقاتل لاجلائهم عن أراضيها بقوة السلاح .

في هذه المرحلة ، ابتكر القيصر اغسطس صيغة جيش الاحتلال ، كما عرفه تاريخ الاستعمار العالمي ، منذ مولده في القرن الاول ، الى تصفيته عند منتصف القرن العشرين على يد المقاومة المسلحة في المستعمرات . وهي صيغة تمثلت ، في انشاء قواعد احتلال ، ترابط فيها جيوش محترفة ، لها نقاط مراقبة ، وشبكات من الطرق ومخبرون ، وشرطة ، وجواسيس ، مهمتهم جميعا ، أن يضمنوا اجهاض كل نوع من أنواع المقاومة التي يلجأ اليها ، سكان المستعمرات ، مقابل رواتب شهرية ، وعلاوات ومنح ، يتم تحصيلها من سكان المستعمرات أنفسهم . وفي هذه الصيغة ولدت جميع الجيوش المستديمة التي عرفها التاريخ بين عصر روما وبين العصر الحديث .

بعد ظهور الاسلحة النارية والديناميت ، فقدت نظرية جيش الاحتلال بريقها فجاة ، واصبح هذا الجيش ، مجرد هدف سمين ثابت ، تدك المقاومة السرية قواعده يوميا ، في حرب دموية باهظة التكاليف ، مما أدى الى تراجع جيوش البريطانيين والفرنسيين والبرتغاليين والهولنديين عن جميع قواعدها في المستعمرات ، خلال عشرين سنة فقط ، أمام معركة تحرير واسعة النطاق ، بدت بمثابة احتفال عالمي لدفن نظرية الجيش المستديم الى الابد . لكن الميت ، لم يكن قد مات كله على أي حال .

فظهور الرأسمالية الحديثة ، ما لبث أن خلق نوعا ثانيا من الاحتلال ، يلعب فيه الجيش المستديم ، دورا مختلفا عن دوره القديم في ثلاث نقاط :

الاولى ، ان الجيش الرأسمالي ، لا يرابط في المستعمرات ، تحت رحمة المقاومة ، بل يرابط بعيدا في قواعد عائمة فوق الماء ، قادرة على التحرك لضرب أهدافها من حاملات الطائرات ، كما فعلت بريطانيا في حرب المالوين .

الثانية : ان هذا الجيش ، لا يقاتل لحيازة الارض ، بل لحيازة النفوذ . لأن راس المال نفسه ، استعمار جديد من نوع طارىء ، لا يقوم على احتلال الارض كلها ، بل ـ فقط ـ على احتلال السوق .

الثالثة ، إن تكاليف هذا الجيش ، لا يتحملها سكان المستعمرات مباشرة ، بل يدفعها رأس المال العامل في الخارج ، من حصيلة ارباحه في المستعمرات .

بفضل هذه الصيغة الرأسمالية الجديدة ، اصبح الجيش المستديم ، مشروعا مربحا مرة أخرى . ومن دون هذه الصيغة الرأسمالية ، ما يزال الجيش المستديم كارثة اقتصادية محققة :

ان الولايات المتحدة مثلا ، لا تنفق على قواتها العسكرية سوى ٢٤,٤ في المائة من دخلها العام ، فيما ينفق السوفييت ، ٥١ في المائة ، لكن ميزانية الانفاق الاميركي تساوي ١٧١,٥ بليون دولار ، بينما تقل ميزانية السوفييت عن مائة بليون . اما الصين ، التي تتصدر قائمة الانفاق على السلاح ، فانها تخصص فعلا ٥٤,٣١ في المائة من ميزانيتها للتسلح ، لكن هذا المبلغ لا يزيد في الواقع عن ٣٠,٩ بليون دولار . ورغم ما تشيعه الولايات المتحدة ، عن ضخامة الاستعدادات العسكرية في حلف وارسو ، فان حلفاءها في حلف الاطلسي ، قد انفقوا خلال العشر سنوات التي انتهت سنة ١٩٨٠ ، مبلغا يزيد بمقدار ٨٠٠ بليون دولار ، عن المبلغ الذي انفقته دول حلف وارسو ، باستثناء السوفييت . فيما زاد حجم الانفاق الاميركي ، على انفاق السوفييت في المدة نفسها بمقدار ٧٤٠ بليون دولار .

هذه الارقام تريد أن تقول ، ان الجيش المستديم ، سلاح في يد الرأسماليين الاغنياء ، لكنه مجرد عبء ثقيل على غيرهم ، وان حشد الاف الرجال المسلحين في معسكرات ، تتصاعد نفقاتها يوميا ، فكرة لا تحمي الوطن ، بل تخرب اقتصاده ، وتخرب بنيته الاجتماعية ، وتخضعه لسلطة العسكر ، وتجعله مجرد مستعمرة لنوع من القياصرة ، على أي حال .

لكن الجيش المستديم ليس شرا لا بد منه . فقد اثبتت دول مثل الاتحاد السويسري ، انها تستطيع ان تبني قوة عسكرية مرهوبة الجانب من دون جيش نظامي عامل ، بتدريب مواطنيها دوريا على استعمال السلاح . وهي فكرة ، كان الاسلام قد طرحها تحت شعار الجهاد ، قبل أن تولد سويسرا بألف سنة على الاقل ، لكنها لم تنفذ في الدولة الاسلامية ، لانها فكرة مرتبطة بالشرع الجماعي الذي غاب عن عالم المسلمين منذ عصر معاوية في القرن السابع .

٢

رجال الدولة اسمهم في لغة القرآن أولو الأمر . وهو جمع لا مفرد له ، فكلمة (ولي الأمر) ، جمعها (أولياء الأمور) . أما أولو الأمر ، فانها مصطلح قرآني لا مفرد له ، لان دولة الاسلام ، لا يتولى أمرها فرد واحد .

مصدر هذا التشريع ، ان الحاكم الواحد ، مهما أوتي من حب العدل ، لا يستطيع ان يكون عادلا حقا ، لسببين كامنين ، في طبيعة الفرد نفسه :

السبب الأول : ان مفهوم الفرد للعدل ، مقيد سلفا بمرحلة عمره . فالشاب الحديث السن . يخطط لتغيير الدنيا ، لانه لم يتعرف على الدنيا بعد . والعجوز الطاعن في السن ، يريدها ان تبقى كما هي ، لانه لا يعرف دنيا سواها . ورغم ان كليهما ، يبدو منطقيا تجاه نفسه ، فان كليهما على خطأ ظاهر ، تجاه بقية افراد الاسرة الانسانية ، التي تضم اعمارا مختلفة أخرى ، منها الجنين ، والرضيع ، والصبي ، والمراهق . وهم مواطنون شرعيون ، يواجهون مشاكل خاصة بهم . ولا يستطيع احد ان يمثل وجهة نظرهم جميعا ، او ينوب دستوريا عن مواطن منهم . ان الادارة الاسلامية ، لا تصبح اسلامية حقا ، حتى تمثل مصالح الاعمار المختلفة ـ وليس مصالح الطبقات المختلفة فقط ـ بحيث لا يستأثر الاقوياء ببنود الميزانية ، ولا يتم انشاء الجيش ، على حساب تعليم الاطفال ، ولا يفرض القانون ، وجهة نظر الفقهاء على المراهقين ، ولا يحرم الطفل الرضيع من لبن أمه العاملة ، ولا يخسر أحد حقه ، لمجرد انه لم يتعلم الكلام .

السبب الثاني، في بطلان الحكم الفردي ، ان مفهوم الفرد للعدل مقيد أيضا بنوع جنسه ، فالرجل لا يستطيع ان يحفظ مصالح المرأة ، حتى اذا أوصاه الدين بحفظها . وقد أوصى القرآن مثلا ، بحق المرأة في الميراث ، لكن الحاكم المسلم ، لم يعترف أبدا بحقها في الميزانية . فلم تكتشف الادارة الاسلامية حق الأم الحامل ، ولم تخصص مستشفيات للولادة ، ولم تصرف غذاء للرضع ، ولم تنشىء ملاعب للاطفال ، ولم تعترف بحق التعليم المجاني ، ولم تعالج قضايا المراهقين ، ولم تتمكن من تصحيح خطأ واحد ، من اخطائها المميتة ، طوال ثلاثة عشر قرنا من معايشة هذه الأخطاء .

فالحاكم الفرد ، اسمه طاغية ، ليس لانه مولع بالطغيان ، بل لان صوته لا بدّ أن يعلو على صوت الاغلبيــة ، في جميع الأوقات ، مهما توفر له من حسن النية وحب العدل . انه ـ سواء يدري أو لا يدري ـ مقيد دائما الى وجهة نظر واحدة ، وحل واحد ، بموجب عمره وجنسه . وهو موقع ، قد ينجم عنه قيام امبراطوريات واسعة ، او انهيار امبراطوريات واسعة ، لكنه لا يستطيع ابدا ان يقيم دولة للاغلبية .

من جهة أخرى ، لا يعني مصطلح أولى الأمر ، رجال الدولة الذين يتولوِن أمر الناس ، بل رجال الدولة الذين أولى اليهم الناس مهمة الادارة . فالفعل المتعدي غير الفعل اللازم ، وكلمة أولي الامر ، ليس مصدرها تولى بل مصدرها أولى اليه في صيغة نائب الفاعل . لأن الفاعل الحقيقي المسؤول عن سير الادارة حقا ، هم الناس وحدهم ، الذين يحصدون ما تزرعه الادارة على أي حال .

ان رجال الدولة في نظام الاسلام الاداري ، موظفون مكلفون ، يتم اختيارهم

بقرار من الاغلبية في اقتراع حر ، على غرار ما يحدث الآن في نظام الانتخابات الحزبية ، بفارق تنظيمي واحد . لكنه حاسم جدا .

فالناخب الحزبي ينتخب السلطة التنفيذية والتشريعية معا ، مما يترتب عليه ، انتقال جهاز الدولة دوريا ، بين حكم العمال ، وبين حكم أصحاب رأس المال ، في دائرة مفرغة ، يتولى فيها كل طرف ، الغاء مكاسب الطرف الآخر ، بمجرد أن يصل الى الحكم . لان وضع السلطة التنفيذية والتشريعية معا بين ايدي الحزب الحاكم ، يتيح له ان يغير شريعة الادارة نفسها . فاذا حكم العمال ، يقومون بتأميم وسائل الانتاج ، وزيادة الضرائب على رأس المال . واذا حكم أصحاب رأس المال ، يعيدون المرافق المؤممة الى اصحابها ، ويخفضون الضرائب على الاغنياء ، بالغاء برامج الضمان الاجتماعي . ومشكلة هذا النظام الواضحة ، انه معركة حقيقية ، بين اعداء حقيقيين ، مما يصعد المواجهة الحزبية في الغرب ، الى حرب معلنة ، تدور يوميا ، بأسلحة الاضراب والمظاهرات وأعمال العنف والتخريب ، ومؤامرات اجهزة الامن ، وتقليعات المراهقين .

في نظام الجامع ، لا ينتخب المواطن المسلم سوى السلطة التنفيذية وحدها . اما السلطة التشريعية ، فلها دستور واحد لا يتغير ، طبقا لاهواء العمال او الرأسماليين ،ولا يبيح تأميم المال الحلال ، ولا يبيح تنمية المال بالربا ، ولا يقسم الجماعة الانسانية الى طبقات ، بل يحتويها في جهاز اداري قادر ، على تمثيل جميع الطبقات ، وصيانة حق كل فرد في الجماعة ، من حق الطفل في الحليب ، الى حق العجوز في التقاعد .

هذا الدستور ، لم يسنه الاسلام ، اعتمادا على ورع أولي الأمر ، بل اعتمادا على نظامه الاداري في الجامع . فالسلطة الجماعية في حد ذاتها ، تضمن تطبيق هذا الشرع تلقائيا . لان حق الجنين ، يحفظه وجود أمه في السلطة ، وحق الطفل ، يحفظه وجود معلمه في السلطة ، وحق العجوز ، يحفظه وجود أولاده في السلطة .

واذا اختارت الادارة أن تعبث بواحد من هذه الحقوق ، فان نظام الجامع لا يضمن اصلاح الخطأ بعد وقوعه ، بل يضمن عدم وقوعه أصلا ، لان الادارة لا تملك حق التشريع ، ولا تستطيع ان تصدر قانونا ، من دون موافقة الناس .

ان الفرق الحاسم ، بين نظام الانتخابات الحزبية الذي يقوم على وضع السلطتين التشريعية والتنفيذية معا في يد الدولة ، وبين نظام الجامع الذي يعهد للدولة بالسلطة التنفيذية وحدها ، هو أن الادارة الاسلامية ، لا تنتقل دوريا بين العمال واصحاب رأس المال ، ولا تفتح جبهة للحرب بين الطبقات ، ولا يلجأ فيها المواطنون الى اعمال العنف ، للاعلان عن قضاياهم ، لان كل قضية جماعية ، قابلة للعرض سلميا في نظام الجامع ، امام القاضي

الحقيقي المؤهل ، لاصدار حكم عادل فيها .

واذا كان المواطن الغربي ، في نظامه الحزبي ، ملزماً بوضع السلطتين التنفيذية والتشريعية معا في يد الدولة ، لكي يتظاهر بعد ذلك غاضبا ضد قرارات الدولة في الشوارع ، فان المواطن المسلم في نظام الجامع ، يحتفظ بالسلطة التشريعية لحكم الجماعة ، وينتخب جهازا اداريا له سلطة تنفيذية فقط ، موفرا على نفسه الدخول في دائرة مفرغة ، الى ما لا نهاية ، وهو نظام لا يبدو اكثر حكمة من نظام الأحزاب فحسب ، بل يبدو أيضا اكثر فعالية .

٣

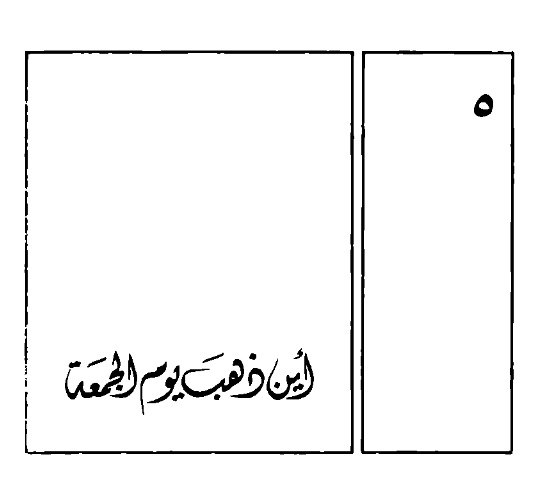
المسلم المحترف مصطلح يشير في هذا الحديث الى داعية يدعو الى الاسلام ، لكنه لا يدعو الى الادارة الجماعية . انه مواطن عقائدي ، لا ينادي بجمع الناس تحت ادارة واحدة ، بل تحت شعائر دينية واحدة ، مما يورطه تلقائيا في ثلاث صفات مشتركة مع دعاة العنصرية الدينية في كل العصور :

الصفة الاولى : انه مواطن يعتبر الاسلام نفسه ـ وليس شرعه الجماعي ـ هو ضمانة الناس الى الجنة . وهي فكرة بعيدة جدا عن تعاليم الاسلام .

الصفة الثانية : انه مواطن لا يشغل باله ما يحدث للناس في حياتهم ، بل ما يحدث لهم بعد الموت . وهي فكرة تتيح له مخرجا سحريا من واقعه المؤلم ، لكنها بعيدة بدورها عن تعاليم الاسلام .

الصفة الثالثة : انه مواطن لا واقع له . ينادي بتحريم الربا ، في واقع راسمالي قائم على الربا . وينادي بالحجاب ، في عصر العري ، وتحريم الخمر ، في عصر مصانع الخمور . ومنع القمار ، في عصر نوادي القمار . ولا يهمه بعد ذلك ، ان كلامه مجرد صوت ضائع في البرية ، لانه كلام من دون ادارة فعالة في واقع الناس . هذا النموذج المريب لا يجاهد لانهاء الرذائل من واقع الجماعة ، بل يكسب رزقه من تقريع الجماعة على ارتكاب الرذائل ، وهي حرفة شرعية معترف بها منذ عصر انبياء اليهود . لكنها ليست دعوة الى تطبيق الاسلام .




٥
أين ذهب يوم الجمعة


Twitter: @alqareah

الدين اسمه دين ـ وليس سياسة ـ لانه ملتزم بقضية صعبة ، ومعقدة ، وغير سياسية ، وغير خالية من الاخطار ، وهي قضية الدفاع عن (حقوق المستضعفين) .

من دون هذا الالتزام ، لا يتغير شيء في قانون الغابة القائل بأن البقاء للاقوى ،ولا يعرف احد ، ماذا يفعل بالدين ، سوى أن يسخره لخدمة ملوك الغابة نفسها .

لهذا السبب ، التزم الاسلام بالقتال دفاعا عن **المستضعفين في الارض** ، ودعا هذا النوع من القتال **جهادا مقدسا في سبيل الله** . فقد جاء في سورة النساء : «**وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان**» . وفي سورة القصص «**ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الارض ، ونجعلهم أئمة ، ونجعلهم الوارثين**» .

فالعلامة الفارقة بين الدين وبين السياسة ، ان الدين لا يخاطب المؤسسات ، بل يخاطب الناس أنفسهم ، مما يعني في لغة التطبيق ، أن يصبح الناس مسؤولين شرعا عن سير الادارة ، فتعود السلطات الى مكانها الصحيح بين ايدي الناس ، وتعاد صياغة القوانين بلسان الجماعة ، ويظهر في بنودها للعمال حق ، وللنساء حق ، وللاطفال حق ، وللمراهقين حق ، وللعجائز حق . وتصبح الحياة الدنيا ـ بقليل من الاشجار ـ جنة على الارض . من دون الشرع الجماعي ، لا تفرق الاشجار وحدها ، بين الغابة وبين الجنة .

ان الدفاع عن **المستضعفين** في لغة الاسلام ، ليس دفاعا عن العمال والفلاحين ، بل عن الاسرة الانسانية نفسها ، التي لا تتكون من أصحاب رأس المال والعمال فقط ، بل تتكون من اطفال ومراهقين ونساء

وعجائز ، يعيشون على كوكب صغير ، يجب حمايته من التلوث . في صحبة حيوانات ، يجب حمايتها من الانقراض . انه ليس هجوما مسلحا بالسيوف ، بل هو نظام اداري قائم على تحدي منطق القوة . بالقلب واللسان واليد ـ لتحرير جنة الناس من قانون الغابة .

تطبيقا لهذا المبدأ ، لم يوجه الاسلام دعوة الجهاد الى العمال وحدهم ـ كما فعل «البيان الشيوعي» ـ بل الى الاسرة الانسانية بكاملها . فكل عضو في هذه الاسرة ملزم بالدفاع عن شرع الجماعة ، بقدر ما تطول عصاه ، مما يعني أولا عدم الحاجة الى الجيش المأجور ، ويعني ـ ثانيا ـ عدم شرعية التمثيل النيابي .

في عصر معاوية ، وقعت الكارثة على الجانبين . فظهر جيش أموي مأجور ، ونصب الخليفة نفسه ، ممثلا شرعيا ، ينوب وحده عن جميع المسلمين . وفي ظروف هذا الانحراف الهائل ، خسر الاسلام قدرته على الالتزام ـ اداريا ـ **بحقوق المستضعفين** . وخسر بذلك علامته الفارقة التي تميز بين السياسة وبين الدين ، وغاب فجأة من واقع الناس وراء مذاهب فقهية ، تعيش بمثابة نظريات بينهم .

لقد أصبح الاسلام على أيدي معاوية ، فقها اسلاميا من دون جهاز اداري ، وانقسم على الفور الى ثلاثة مذاهب سياسية ، متنكرة تحت عمامة الفقه :

الأول : مذهب **الخوارج** الذي بدأ برفض التحكيم ، بين علي وبين معاوية ، بحجة انه مساومة على حكم الجماعة . واستن بذلك أول سابقة فقهية ، تجيز الخروج عن الجماعة نفسها .

الثاني : مذهب **الشيعة** ، الذي بدأ بانكار سلطة معاوية ، بحجة انه ليس الامام الشرعي ، ثم ما لبث ان تحول الى مذهب فقهي ، ينتظر بين الفقهاء ، عودة الامام الشرعي الغائب .

والثالث : مذهب **السنة** الذي لم يظهر أصلا ، الا لفرز بقية المسلمين الواقعين تحت سلطة بني أمية ، في مذهب فقهي ثالث ، يرد على الخوارج والشيعة ، بحجة ان الخروج عن الجماعة ـ حتى من دون ادارة جماعية ـ خروج عن اصل الشرع . وقد عاد هذا المذهب ، فانقسم على نفسه ، الى اربعة مذاهب سنية أخرى ، تختلف حول مسائل اكاديمية عابرة ، لكنها تتفق جميعا على الاعتراف بشرعية الحكم

الوراثي ، من دون حاجة الى انتظار امام شرعي غائب .

تحت هذه الظروف ، ازدهرت علوم الفقه ، وأصبح اسمها «علوم» وتبارى الفقهاء في شرح خفايا الشرع ، فاكتشفوا ابعاده الانسانية والتزامه بالدفاع عن حقوق المستضعفين ، وسجلوا هذه الحقوق على الورق ، في دراسات قانونية مفصلة . لكن ذلك بقي فقها على الورق .

اما في ارض الواقع ، فقد كانت الادارة الاسلامية ، تدين علنا بشرع آخر . وكانت تنقل نظمها حرفيا عن نظم بيزنطية ـ وتبيح الخصاء ، وتجارة الرقيق ، وتشغيل الاطفال ، وتعامل المرأة بمثابة جارية ، وتتجاهل وجود العجوز . وفي الفترة الواقعة بين انهاء نظام الادارة الجماعية على ايدي معاوية وبين اعلان حقوق الانسان في القرن العشرين ، ثمة ١٤٠٠ سنة ، قضاها الفقهاء في الكلام عن حقوق الانسان ، من دون ان تسمع الادارة الاسلامية مرة واحدة عن هذه الحقوق :

لم تكتشف الادارة الاسلامية حق **الطفل** ، ولم يعرف الاسلام مجانية التعليم العام ، الا منذ خمسين سنة فقط ، عندما نجح الدكتور طه حسين في اقرار هذا القانون في مصر لأول مرة ، منذ عصر الفراعنة .

لم تكتشف الادارة الاسلامية **حق المستعبد** . ولم تعمل على انهاء تجارة الرقيق .

لم تكتشف **حق العامل** ، ولم تسمع عن الضمان الاجتماعي حتى الآن .

لم تكتشف حق **المرأة** ، ولم تفسح لها مكانا صغيرا واحدا لا في الادارة ولا في القضاء .

لم تكتشف **حق العجوز** ، ولم تعرف ابدا ان له ضمانة اسمها التقاعد ، رغم ان الضمانة نفسها ، كانت تشريعا اسلاميا ، منذ عصر عمر بن الخطاب .

لم تكتشف **حق المراهق** ، ولم تعرف لمشاكل الجنس علاجا ، سوى الخصاء ، والجلد بالسياط .[1]

لقد كان على المسلمين ، أن ينتظروا ألف سنة طويلة ، لكي يسمعوا في لغات أخرى عن هذه الحقوق لأول مرة ، اما في لغة الاسلام ، فقد اصبحت هذه الحقوق ، مجرد مواعظ فقهية على الورق ، مهمتها ان تكون بديلا عن الواقع . لان الفقه جاء اصلا ـ مع سبق الاصرار

والترصد ـ لكي يتكلم بلغة الاسلام في غياب الاسلام نفسه .

لهـذا السبب ، انقلب عالم المسلمين منذ عصر معاوية ، رأسا على عقب ، وما يزال مقلوبا حتى الآن ، من دون أن يحس المسلمون بالدوار :

فقـد غاب الجـامـع ، وغاب معه عصر الخلفاء الشرعيين ، وخرجت الادارة من أيدي الجماعة ، وخسرت الاغلبية حق اتخاذ القرار ، وتعطل مبدأ المسؤولية الشخصية ، واستولت الدولة ، على بيت مال المسلمين ، وفقد المجاهد سلاحه ، وفقد المواطن حقه في الضمان الاجتماعي . لكن هذا الانقـلاب الجـذري الشامل ، لم يظهر بمثابة انقلاب على عقيدة الاسلام ، بل بمثابة تفسير «علمي» لهذ العقيدة ، بموجب اقوال فقيه عالم في شؤون الفقه ، وهي خدعة كانت مميتة جدا ، لانها تمت باللغة الاسلامية نفسها التي استعملها الاسلام . فمثلا :

خسر **الجامع** وظيفته الادارية ، لكنه لم يغلق أبوابه ، بل تحول الى **مدرسة** لتلقين علوم الفقه . وهي مهمة من شأنها ان تجعله بيتا مقدسا من بيوت الله ، من دون حاجة الى مؤتمر اداري ، يجمع طوائف الناس . ومثلا :

لم يعد **يوم الجمعة** ، موعدا للقاء بين جميع الاديان ، لكنه لم يصبح يومـا عاديـا ، بل تحول الى **عطلة للصلاة** ، يلتقي فيها المسلمون ، لسماع موعظة في الفقه ، يلقيها فقيه موظف في الدولة ، ويختمها بالدعاء للخليفة ، بمثابة بيعة جماعية له . وفي اغلب عصور الدولة الاسلامية ، كان الفقهاء يبايعون ثلاثة خلفاء في وقت واحد ، خليفة في **قرطبة** وخليفة في **القاهرة** ، وخليفة في **بغداد** . ومثلا :

لم تسقـط فريضـة **الجهاد** من أصل الشرع ، لكنها لم تعد تعني الدفاع عن المستضعفين من الرجال والنساء والولدان ، بل نالت تفسيرا فقهيـا طارئـا ، فأصبـح الجهـاد **هو نشر الاسـلام** ، من دون نظامه الجماعي ، مما حمل الاسلام الى شعوب كثيرة ، من دون ان يتغير حال الشعوب نفسـها .[٢] ومثلا :

لم يسقط مبدأ **المسؤولية الشخصية** من نص الشرع ، لكنه أصبح **مسـؤولية عن أداء الشعائر** ، وليس عن الادارة ، مما دعا الى تعميق الدراسات الفقهية ، لكي تغطي أدق التفاصيل ، من دون أن يلاحظ أحد الخرق العلني لمبادىء الاسلام في أنظمة الحكم ، من صلب المعارضين

السياسيين ، الى الاستيلاء على بيت المال[٣] ومثلا :

لم يسقط مبدأ **الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر** من نص الشرع، لكنه لم يعد يعني **تقويم** القوانين ، بل **تطويع** المواطن للتعايش معها ، بحضه على فعل الخير ، في دولة تفعل ما تشاء . ومثلا :

انهار الشرع الجماعي ، وأصبحت شؤون الدولة الاسلامية في يد رجل واحد . وهو انحراف صريح عن كل مبدأ أساسي في الاسلام ، لكن مذاهب الفقه ، رأت أن تلصقها بالاسلام الى الابد بموجب نظرية مؤداها أن أول شرط في الدولة الاسلامية ، ان يكون الخليفة من قريش[٤] ومثلا :

انقلب تفسير المفهومات ، فلم يعد **الكافر**، هو فرعون الذي طغى في البلاد ، بل اصبح هو **المواطن** الذي يخرج عن طاعته . وقد اتفقت مذاهب الفقه ، على اهدار دم الخارج عن السلطان ، بحجة انه خارج عن الجماعة ، من دون أن يهدر أحد ، دم السلطان نفسه الذي استباح حق الجماعة بأسرها .

لقد نجح الفقه ، في تحويل الاسلام ، من عقيدة لها ادارة ، الى عقيدة مسخرة لخدمة ادارة أخرى . ونجح بذلك في تغييب وظيفة **الجامع** وراء وظيفة **المسجد** ، وانهاء نظام الدولة الجماعية ، وتفريق الجماعة بين **المذاهب** ، وتطويع **الاغلبية** لارادة **الاقلية** . واكثر من كل شيء آخر ، نجح الفقه في تفسير الدين ، تفسيرا غيبيا محضا ، لا يستعمل لغة الناس ، ولا يتكلم عن عالمهم ، الذين يعرفونه في ضوء النهار . ان **يوم الجمعة** مثلا يتحول في **علم الفقه** الى يوم خاص ، لاسباب جديدة حقا .[٥]

قال الترمذي

عن النبي صلى الله عليه وسلم ، انه قال «خير يوم طلعت فيه الشمس ، يوم الجمعة . فيه خلق الله آدم وحواء ، وفيه ادخلا الجنة ، وفيه اخرجا منها ، ولا تقوم الساعة الا يوم الجمعة» .

وفي مكان آخر :

«ان يوم الجمعة ، فيه ساعة الاجابة ، وهي الساعة التي لا يسأل فيها الله شيئا ، الا اعطاه . وقد اختلف الناس في موعد هذه الساعة من يوم الجمعة على أحد عشر قولا : فأبو هريرة يقول : ان

ساعة الاجابة هي من طلوع الشمس وبعد صلاة العصر ، الى غروب الشمس .

والحسن البصري يقول انها عند الزوال أو خلال خطبة الجمعة . والسيدة عائشة تقول انها في وقت الاذان بصلاة الجمعة ، وابو بردة ، يقول انها هي الساعة التي اختارها الله لصلاة ظهر الجمعة . وابو السوار العدوي ، يقول انها ما بين زوال الشمس الى أن تدخل الصلاة . وابو ذر الغفاري ، يقول انها ما بين أن ترتفع الشمس شبرا الى ذراع . وعبد الله بن سلام ، يقول انها ما بين العصر الى غروب الشمس . واحمد بن حنبل يقول انها آخر ساعة بعد العصر . والنووي يقول انها من خروج الامام الى فراغ الصلاة .

وفي مكان آخر :

قال كعب ، انا احدثكم عن يوم الجمعة ، انه اذا كان يوم الجمعة ، فزعت له السماوات والارض والبر والبحر والجبال والشجر والخلائق كلها الا ابن آدم والشياطين ، وحفت الملائكة بأبواب المساجد ، فيكتبون من جاء الاول فالأول .

وعن الضحاك ، انه قال ، من زار قبرا يوم السبت قبل طلوع الشمس ، علم الميت بزيارته ، فقيل له ، كيف ذلك ؟ قال لمكان يوم الجمعة» .

وفي مكان آخر :

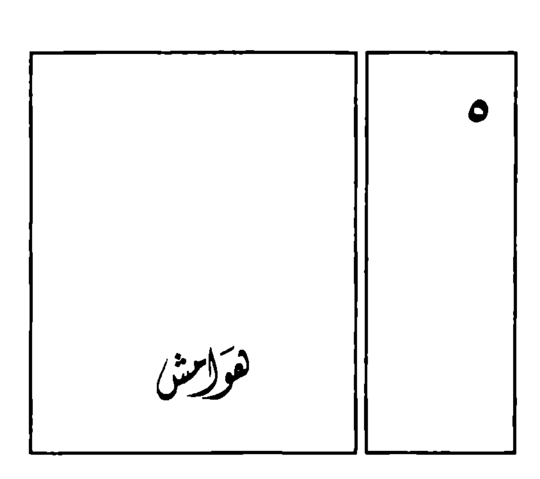
(ومن فضل يوم الجمعة ، ان من قرأ سورة الكهف ، يوم الجمعة ، سطع له نور من تحت قدميه ، ويضيء له يوم القيامة ، وغفر له ما بين الجمعتين) .

لقد اختار الفقه ان يتكلم لغة السحرة ، وفتح على نفسه بابا ، سوف يصعب عليه ان يغلقه . فمنذ عصر معاوية ، كان الفقهاء قد ورطوا أنفسهم في مساومة مستحيلة مع اجهزة الحكم ، وكانت الحاجة الى فتواهم ، تتصاعد بقدر ما تصعب عليهم الفتوى . مما دعا في نهاية المطاف ، الى خروج الفقهاء طائعين من الحفلة ، واغلاق باب الاجتهاد بعد منتصف القرن العاشر ، في موقف تضامني طارىء ، تم سرا ، من دون اتفاق معلن . لكن هذا العلاج المتأخر ، جاء ، للاسف ، بعد وفاة المريض ، بأربعة قرون .

فالفقه علم ، موقعه من الشريعة ، مثل موقع النحو من اللغة ، يستطيع ان يصحح الكلام ، لكنه لا يستطيع ان يتكلم نيابة عن الناس أنفسهم ، أو يختار لهم نائبا يتكلم بدلا عنهم . ومنذ أن ارتكب الفقهاء هذه الغلطة ، وسمحوا لانفسهم ان يبرروا اقصاء الجماعة عن الادارة ، بموجب نظرية فقهية عن الخلافة في قريش ، كان الفقه الاسلامي ، يتكلم نيابة عن المسلمين ، وكان المسلمون انفسهم ، قد خسروا كل قدرة على النطق .

لهذا السبب ، لم تلتزم الادارة الاسلامية ، بتطبيق مبادىء الاسلام ، ولم تنجح في احتواء الطوائف ، او انهاء عصر الاسترقاق ، او منع تشغيل الاطفال ، او اكتشاف الضمان الاجتماعي ، وحق العمل والتعليم . لقد كان على المسلمين أن ينتظروا ساكتين ، من عصر معاوية ، الى عصر المماليك ، لكي يسمعوا عن هذه الحقوق . وعندما سمعوا عنها أخيرا ، كان المماليك يركضون هاربين امام نابليون ، وكان المسلمون أنفسهم يلجأون الى الفقهاء العزل في المساجد طلبا للنجاة من سيوف الفرنسيين . انها كارثة تحل بالناس تلقائيا ، عندما يفقدون القدرة على النطق ، ويكتفون في ما بينهم بلغة خرساء .


Twitter: @alqareah


٥
هوامش


Twitter: @alqareah

١

حتى بداية العصر الصناعي الحالي ، كان الفقهاء قادرين على حل مشكلة المراهق ، بدعوته الى الزواج المبكر . وكانت ظروف المجتمع الزراعي ، تجعل مثل هذا الزواج حلا مناسبا من جميع الوجوه .

فخلال الخمسة عشر عاما الاولى ، التي يكتمل فيها نمو الصبي ، يكون هذا الصبي قد تعلم كل المهارات المطلوبة ، لاداء العمل اليومي في المزرعة ، واصبح مزارعا مؤهلا ، يكسب رزقه بعرق جبينه ، ويستطيع ان يعول امرأة واطفالها ، مما يجعل زواجه المبكر ، مشروعا مفيدا ، يحل كل مشاكله النفسية والاجتماعية ، ويحرره من مرحلة المراهقة نفسها ، ويضمن له ان يلتزم جانب العفة ، ويغض طرفه عن بقية النساء ، كما يريده الفقهاء ان يفعل .

بحلول العصر الصناعي خرج المراهق فجأة من هذه الجنة . لم تتأخر مرحلة المراهقة عن موعدها ، بل تأخر موعد التأهيل ، وصار على الصبي ، الذي يكتمل نموه في سن الخامسة عشرة ، أن يواصل تعليمه الى ما بعد سن العشرين ، ثم يقضي بضع سنوات أخرى في التدريب على مهنته الجديدة ، قبل أن يصبح مواطنا قادرا على كسب ما يكفي لاعالة زوجته وعياله . وفي ظروف هذا التغيير الخارج عن سنن الطبيعة نفسها ، كان على المراهق ، ان يواجه في مجتمعه المسلم ثلاث مشاكل معقدة ، لا يعرف لها الفقهاء حلا ، لانها غير قابلة اصلا للحل .

الأولى : ان مرحلة المراهقة ، ترتبط تلقائيا باكتشاف المراهق لجسده ، باعتباره مصدرا لمتعة محيرة جديدة ، وهو اكتشاف صاعق ، لا يحتوي ابعاده سوى الزواج المبكر ، لانه سلاح في يد الطبيعة لتحقيق هذا الغرض بالذات .

من دون الزواج المبكر ، يصبح جسد المراهق مشكلة مؤلمة ، خارجة عن سنن الطبيعة نفسها . فليس ثمة مخلوق حي ـ بما في ذلك الحشرات والدواب ـ معدا لكي يغالب طبيعته ، من دون ان يواجه أمراضا معقدة لا علاج لها .

المشكلة الثانية التي تواجه المراهق في مجتمعه المسلم ، انه يعيش في واقع ، بفضائل موروثة من واقع سواه ، فالفقهاء مايزالون يريدونه ان يغض طرفه عن النساء ، ويطالب بحجاب المرأة ، وينادي بالتزام العفة ، مثل كل رجل متزوج ، رغم انه ليس متزوجا حقا ، ولا يستطيع ان يغض طرفه عن النساء ، او يغالب غرائزه الجنسية ، بقدر ما يستطيع الفقيه نفسه ان يغالب سلطان النوم .

المشكلة الثالثة : التي تواجه المراهق في مجتمعه المسلم ، انه انسان محكوم عليه سلفا بمعاداة الجسد الانساني . فهذا الجسد هو موضع «العورات» في ثقافتنا العربية ، من وجه المرأة الى أخمص قدميها ، ومن وسط

الرجل الى ما فوق الركبة ببضعة سنتيمترات ، في محاولة قاسية من جانب الفقهاء ، لادانة أعضاء جسم الانسان ، بدل ادانة مجتمعه الشاذ .

والواقع ان معاداة الجسد الانساني ، ليست فكرة اسلامية ، بل فكرة يهودية ، مصدرها التفسير الوثني للتوراة ، التي روت في قصة الخلق ، ان آدم وحواء ، اكتشفا انهما عريانان ، عندما أكلا من الشجرة المحرمة ، وطفقا يغطيان عورتيهما بأوراق الشجر . وهي قصة ، لا يجوز تفسيرها حرفيا ، الا في منهج وثني مثل منهج اليهود في تفسير نصوص الدين ، أما بلغة الدين نفسه ، فان القصة لا تتحدث عن عري الجسد ، بل عن عري الروح ، بسبب ارتكاب الخطيئة ، وهو عري من نوع آخر ، يسمى «عورة» ، لانه نقص طارىء على الانسان ، وليس قطعة من جسده الحي .

ان الزعم بأن «عورة» آدم وحواء ، هي جسدهما ، فكرة لا يصدقها احد سوى عجائز الأحبار اليهود . وفيما عدا هذا الاستثناء ، فان الجسد البشري ، بريء من كل العورات ، وبريء من الدنس ، وجميل ، ومؤنس ، ويستحق ان ينال نصيبه من الهواء والشمس ، لكي يزداد عافية ، ويقاوم امراض السمنة والترهل . واذا شاءت ثقافة ما ، ان تورط نفسها في معاداته ، بموجب أقوال بضعة عجائز من احبار اليهود ، فان ذلك يكون خيارا مميتا حقا ، لانه يجعل كل طفل يولد في هذه الثقافة ، يولد طفلا في جسم يهودي عجوز .

وفي مجتمعنا العربي الحالي ، اكثر من اربعين مليون مواطن في سن المراهقة ـ وثمة ملايين أخرى قادمة في الطريق ـ يعيشون جميعا في العصر الصناعي ، بنظم عصر الزراعة ، ويقضون زمنا يتراوح بين ٧ وبين ١٥ سنة ، محشورين في الظلمة ، بعيدا عن أعين المجتمع ، ريثما يتم تأهيلهم في المدارس والجامعات . وطوال فترة الدراسة ، لا احد يعرف ما تفعله هذه الملايين ، ولا احد يعرف ماذا يحدث لها .

٢

في العصر الحديث ، اختارت الدولة الاسلامية ان تسخر وسائل الاعلام ، في اظهار هويتها الدينية ، ببث آيات القرآن من محطات الاذاعة والتلفاز ، وتركيب مكبرات الصوت على المآذن . وهي فكرة تريد أن تبدو مفيدة في نشر مبادىء الاسلام ، لكنها في واقع الامر ليست مفيدة حقا .

فوسائل الاعلام الحديثة ، موجهة للبحث عن زبائن ، وليس عن أتباع ، انها اجهزة تخاطب الناس لكي تبيع لهم بضاعة معروضة للبيع ، من علب التبغ الى السيارات ، وأصناف الجبنة . وخطتها في جذب الناس ، هي خطة البائع الذي يسليهم ، ويدهشهم ، ويغريهم ، ببرامج تزداد فعالية ، بقدر ما تزداد

اثـارة ، مما يعني في لغة الاعلام ، اجتناب برامج الخطابة والوعظ بالذات ، وعدم التعرض لقضايا الدين .

لهذا السبب لا تفتتح الاذاعة الرأسمالية برامجها بتلاوة آيات من الانجيل ، ولا تنقل قداس يوم الأحد ، ولا تبث مواعظ البابا نفسه ، الا اذا اثار البابا ، قضية تهم الجمهور ، مثل تحريم حبوب منع الحمل . وفي ما عدا ذلك ، فان البـرنامج الديني ، في وسائل الاعلام الرأسمالية ، مجرد وسيلة للوصول الى قطاع معـين من الجمهـور ، تتخلله اعـلانـات لا علاقة لها بالدين ، من بيع الثلاجات ، الى بيع نسخ ملونة من الكتاب المقدس .

ان البرنامج الديني في اجهزة الاعلام الرأسمالية ، ليس غاية في حد ذاته . ولا يهدف الى نشر الدين ، بل يستغل انتشاره ، للوصول الى قطاعات عريضة من الزبائن . طبقا لمبدأ اعلاني يقول ، ان ثمن الاعلان يزداد طرديا بزيادة عدد الجمهور . فالبرنامج الذي يخاطب خمسة ملايين متفرج تزيد اسعار اعلاناته ، بمقدار خمسة اضعاف ، عن اسعار الاعلانات ، في برنامج لا يخاطب اكثر من مليون ، وبموجب هذا المبدأ ، تعمل اجهزة الاعلام الراسمالي ، على بث جميع انواع البرامج الموجهة الى جمهور عريض ، من البرامج الدينية ، الى برامج الريـاضـة ، وافـلام الرعب والجنس . واذا شاء احد ما ، ان يتجاهل علاقة البـرامـج بالاعـلانـات ، ويـورط نفسـه في برامـج موجهة لوعظ الجمهور ، بمحاضرات يلقيها رجال الدين ، كما يحدث مثلا في وطننا العربي ، فان ذلك امر من شانه ان يدل على جهل فاضح بطبيعة أجهزة الاعلام الرأسمالية نفسها .

فالفرق الحاسم ، بين الواعظ في المسجد ، وبين الواعظ في التلفاز ، ان الأول ياتي اليـه الناس طائعين ، والثاني يذهب اليهم ، من دون اذن منهم ، في جهاز ، غير مخصص للوعاظ ، يمكن اطفاؤه ، ويمكن تغيير قنواته ، بحثا عن برنامج آخر ، وهو ما يحدث فعلا ، بمجرد أن يبدأ برنامج الوعظ ، في شهادة واضحة ، على أن التلفاز ، لا يمكن تطويعه لاداء وظيفة أخرى ، غير وظيفته التي خلق من أجلهـا في وطنه الرأسمالي ، وان خطب الوعظ الديني والسياسي ، التي تبثها محطات التلفاز في وطننا العربي ، بتكاليف تصل الى ملايين الدولارات سنويا ، قد لا يشاهدها في الواقع ، سوى نسبة ضئيلة جدا من الجمهور . ولو اختار الواعظ ان يستعمل جهاز الهاتف ، لمخاطبة كل مشاهد على حدة ، فان نفقات المكالمات ، قد تقل عن نفقات بث برنامج مدته نصف ساعة على قناة تلفازية واحدة .

فمشكلة وسائل الاعلام الرأسمالي ، انها باهظة التكاليف الى حد لا يصدق ، وفي احيان كثيرة ، تبلغ تكاليف بث الدقيقة الواحدة ، على قناة تلفازية واحدة ، اكثر من مائة الف دولار . وهي تكاليف تستطيع اجهزة الاعلام الرأسمالي ان تتحملهـا ، مقابل ما تقبضه من دخل الاعلانات ، التي تبلغ بدورها احيانا ،

نصف مليون دولار لكل دقيقة . اما من دون دخل الاعلانات ، فان قناة تلفازية واحدة ، تبث بمعدل ست ساعات في اليوم ، تحتاج الى ميزانية ، تعادل ميزانية جامعة تضم ماية ألف طالب .

ان استخدام اجهزة الاعلام الرأسمالية ، في بث خطب السياسيين ورجال الدين ، خطأ باهظ التكاليف حرفيا . وأسوأ من ذلك ، انه خطأ لا مبرر له، سوى الجهل بطبيعة هذه الاجهزة ، التي جاءت لاداء هدف تجاري محدد ، بأسلوب يتعمد أن يتجنب الخطابة والوعظ بالذات .

فالجريدة لا ترغم المواطن على القراءة ، والاذاعة لا ترغمه على الاستماع ، واستخدام هذه الاجهزة الرأسمالية ، لاغراض الوعظ والارشاد ، فكرة سهلة جدا ، لكنها غير واقعية ، وليس بوسعها ان تخاطب سوى جزء ضئيل من جمهور هذه الاجهزة . أما بقية الجمهور ، فانه يقذف بالجريدة جانبا ، ويحول اذاعته الى محطة أخرى . وهي خيارات متاحة أمامه ، بموجب طبيعة هذه الاجهزة نفسها .

من جهة أخرى ، ترتبط أجهزة الاعلام الحديثة ، بخلق طبقة من الاعلاميين المحترفين ، الذين يعتمدون على هذه الحرفة في كسب خبزهم اليومي نفسه . واذا اختارت الادارة الاسلامية ، ان تضم الدين الى مادة الاعلام ، فلا مفر من ظهور «فقهاء محترفين» ، يبيعون برامج واحاديث دينية ، قد لا تكون رخيصة الثمن ، او دينيــة أصلا منها برامج تلفازية ملونة ، «تبيع» حلقات تاريخية «مزورة» عن تاريخ الاسلام بثمن قدره آلاف الدولارات للحلقة الواحدة . ومنها صحف ، تتحدث لغة العصور الصليبية متأخرة عن عصر الصحافة ، بزمن قدره الف سنة على الاقل ، مثل جريدة «المسلمون» التي يحسن ان نطلع على نوع مادتهـا «الصحفية» لكي نتعرف على ابعاد المشكلة الكامنة ، في تسخير وسائل الاعلام الرأسمالية ، لخدمة هدف آخر ، غير هدف كسب العيش .

جاء في العدد التاسع والخمسين لسنة ١٩٨٦ (فتوى) :

سؤال : هل يجوز للمسلم اقتناء الانجيل والتوراة ؟

اجابة : لا يجوز اقتناء شيء من الكتب السابقة على القرآن من انجيل أو توراة او غيرهما لسببين :

١ـ ان ما كان نافعا فيها ، فقد بينه الله تعالى في القرآن .

٢ـ ان في القرآن ، ما يغني عن كل هذه الكتب . لقوله تعالى «نزل عليك الكتاب بالحق ، مصدقا لما بين يديه» .

فكل ما في الكتب السابقة من خير ، موجود في القرآن ، اما قول السائل ، انه يريـد أن يعـرف كلام الله لعبـده ورسوله عيسى ، فان النافع منه موجود في القرآن ، فلا حاجة للبحث عنه في غيره .

وأيضا ، فالانجيل الموجود الآن محرف ، والدليل على ذلك ، أن هناك أربعة

أناجيل ، يخالف بعضها بعضا ، وليست انجيلا واحدا ، اذن فلا يعتد بها.
اما طالب العلم الذي لديه علم ، يمكنه من معرفة الحق من الباطل ، فلا مانع من دراسته لها ، لرد ما فيها من الباطل ، واجابة الحجة على معتنقيها .
وهذا مفتي يتحدث من عصر ريتشارد قلب الأسد ، ويريد ان ينهي الناس عن القراءة ، بموجب نص من القرآن نفسه ، الذي بدأ نزوله بكلمة «اقرأ» .
اكثر من ذلك ، فهو رجل يفتي بغير علم ، ويبدي جهلا واضحا بتاريخ الاناجيل . فالواقع ان احدا لم يقل ان الاناجيل كتب سماوية اصلا ، ولو اطلع المفتي ـ مجرد اطلاع ـ على هذه النصوص ، لرأى انها تحمل اسماء مؤلفيها ، وان وصفها بأنها «محرفة» خطأ ينبىء عن جهل لا عزاء فيه .

والواقع ان احد هذه الاناجيل ـ وهو انجيل لوقا ، يروي قصة المسيح ، كما رواها القرآن حرفيا ، في شهادة واضحة ، على أن مثل هذه الفتاوى ، «التي تهدف الى نشر الاسلام» ، لا يحقق نشرها في اجهزة الاعلام الرأسمالية ، سوى ان يخلق حرفة ، لرجل لا حرفة له ، يقول على الله ما لا يعلم ، ويقبض ثمن اخطائه قروشا .
ان الصحافة والاذاعة والتلفاز ، لا تستطيع ان تنشر مبادىء الاسلام من دون شرعه الجماعي ، لانها مجرد صوت للادارة . وما دامت الادارة غير جماعية ، فان ترديد آيات القرآن ، واحاديث الوعاظ ، في هذه الاجهزة ، عمل باهظ التكاليف جدا ، ثم انه غير واقعي ، وغير ملائم لمادة هذه الاجهزة ، ولا هدف من ورائه ، سوى اسدال ستار من لغة الدين على ما تفعله اجهزة الادارة .
اما استخدام مكبرات الصوت للاذان ، فهو عمل يتجاهل الهدف من وراء اختيار صوت الانسان بالذات ، فقد اختار الرسول عليه السلام «درجة» الصوت الانساني ، لانها هي الدرجة التي «يسمعها» الناس فعلا ، من دون ان تصم اذانهم ، وتزعج اطفالهم ، وتقلق مرضاهم . ولعل المؤذنين الذين يحبون استخدام مكبرات الصوت ، يدهشهم ان يعرفوا ، ان الذبذبات الصوتية الصادرة من مثل هذه المكبرات ، تتصاعد حول المئذنة في دائرة محيطها خمسين مترا ، الى ١٠٠ ديسابل . وان رفع الآذان خمس مرات كل يوم ، عن طريق هذه المكبرات يعرض جميع جيران المسجد ، طوال نصف ساعة يوميا ، لمقدار من الضغط ، يعادل الجلوس على مقربة من محرك نفاث . وهو أمر من شأنه ان تكون له عواقب صحية وخيمة ، أراد الرسول عليه السلام ، ان يتجنبها متعمدا ، لكن المؤذنين اعتقدوا انهم اكثر معرفة ، بما اراد الرسول .
ان «درجة» الصوت الانساني ، هي التي تجعله صوتا مؤنسا يليق باشاعة الاذان . اما رفع هذه الدرجة ، بمقدار ما تستطيع المكبرات ، فهو أمر يتجاهل أن الاذن البشرية نفسها ، لا تسمع صوتا تزيد ذبذباته عن ١٠ ديسابلات ، من دون ان يقفز قلب الانسان في صدره رعبا ، وتزيد دقاته بمقدار ثلاثة اضعاف

على الاقل . وهي حيثيات الدعوة التي رفعها جيران المسجد في مدينة لندن ، لمنع الاذان من مكبرات الصوت ، وحكمت المحكمة لصالحهم في يوم ١٦/٤/١٩٨٦ ، وتم الغاء المكبرات فعلا ، باعتبارها «خطرا على الصحة العامة» .

٣

قيل ان ابا ذر الغفاري ، ذهب الى معاوية عندما تولى الخلافة ، لكي يحاسبه على تبذير أموال المسلمين ، لكن معاوية ، اعترض بقوله ، ان المال مال الله ، فخرج ابو ذر ، وهو يقول (كأنه بذلك يريد أن يحتجنه دون المسلمين . اني لا اقول انه ليس لله ، ولكن سأقول : مال المسلمين) .

٤

نظرية الخلافة في قريش ، صاغها الماوردي في القرن العاشر ، اي في دولة العباسيين التي خلفت الامويين في الحكم منذ سنة ٧٥٠ ، لكن الماوردي لم يخلق نظريته من العدم ، بل باستقراء تاريخ الخلافة الاسلامية التي كانت حتى القرن العاشر ، خلافة مقصورة على القرشيين وحدهم .

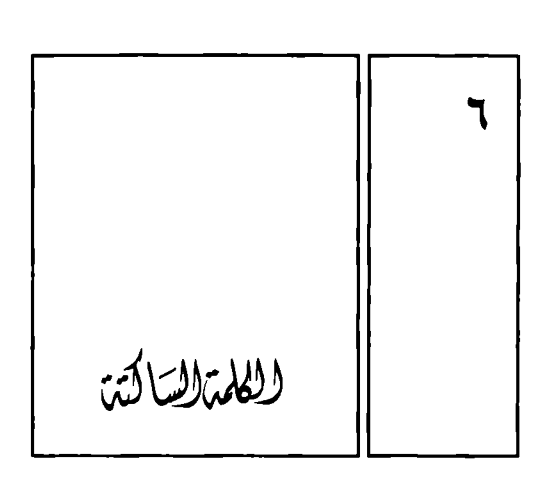
في العصر الحديث ، بعثت نظرية الخلافة القرشية من جديد . وفي هذه المرة ، تم بعثها على يد البريطانيين الذين كانوا قد وضعوا نهاية لعصر الملوك في وطنهم قبل ثلثمائة سنة على الاقل .

تحت رعاية البريطانيين ، استلم مقاليد السلطة في الوطن العربي ، ملوك من قريش ، أحدهم فؤاد الأول ، الذي اجهد البريطانيون أنفسهم لتنصيبه «خليفة على المسلمين» .

٥

«لغة السحرة» مصطلح يشير الى لغة مفرداتها مستمدة من لغة الناس ، لكن معانيها ليست مستمدة من واقعهم . فالجماعة تصلي على الميت ، لكنها لا تحمي الحي . والجماعة تلتقي للصلاة في المسجد ، لكنها لا تتحدث خلال هذا اللقاء عن مشاكلها الحياتية . والجماعة تصوم لتجربة الجوع في رمضان ، لكنها لا تضمن القوت للجائعين . والجماعة توحد الله ، لكن ادارتها في يد رجل وحيد . والجماعة تتلو كتاب الله ، لكنها لا تتحدث عن شرعه الجماعي .

كل شيء حسن في اللغة ، وكل شيء ليس حسنا في الواقع ، فهذا هو الهدف الاساسي للساحر ، الذي يحتاج بداهة الى واقع غريب عن عالم الناس ، من دون ان يكون غريبا عن لغتهم .


٦
الكلمة الساكتة


Twitter: @alqareah

اذا وقف رجلان فوق تلة ، واشار احدهما الى القمر باصبعه ، واشار اليه الآخر بعكازه ، فان ذلك لا يعني ان القمر اصبع او عكاز ، بل يعني ان الناس يشيرون احيانا الى شيء واحد ، بأدوات مختلفة . هذه الحقيقة المألوفة ، تظل مألوفة ـ وغير مزعجة ـ حتى نتذكر ما يحدث في اللغة .

فاللغة أيضا اداة اشارة . ان كل كلمة فيها ، مجرد اصبع او عكاز ، يشير الى شيء آخر ، وليس الى الكلمة في حد ذاتها ، واذا شاءت ظروف ثقافة ما ، ان تغيب هذه الحقيقة عن أعين الناس ، وتخلط في قاموسها بين الكلمة وبين معناها ، فان ذلك خطأ عقابه دائما ، ان يكسب القاموس كلمة ، ويخسر الناس ضوء القمر . فمثلا :

كلمة **السلام** اداة اشارة الى واقع ملموس في أرض الواقع . انها ليست ستة حروف ، بل عمال واطفال ونساء ومراهقون وعجائز ، ينعمون بالسلام في مجتمع محرر من الفقر والخوف والمرض . واذا اختار الناس ، أن يستبدلوا الحروف بمعناها ، ويكتفوا بترديد كلمة **السلام عليكم** للتحية في ما بينهم ، فان ذلك عقابه طبعا ، ان تزداد التحيات كلمة ، ويخسر الناس نعمة السلام . ومثلا :

كلمة **مسلم** اداة اشارة الى مواطن مسلم في أرض الواقع ، صفته الاولى انه لا يعيش في غابة ، بل في جنة ، لانه مواطن في مجتمع محرر من سلطة الاقوياء . واذا اكتشف احد ما ، تعريفا آخر للاسلام ، وتعلم المواطن أن يعيش مسلما خاشعا في غابة ، فان اللغة تكسب تعريفا فقهيا ، لكن الناس يخسرون الجنة . ومثلا :

كلمة **الرحمة** اداة اشارة الى قوانين رحيمة في واقع الناس ، لا تهضم حق العامل او الطفل او المراهق او المرأة او العجوز . واذا اختار الناس ، ان يقبلوا الكلمة بديلا عن معناها ، تذهب الرحمة الى الموتى ، ولا احد

يرحم الاحياء ، ومثلا :

كلمة **القرآن** اداة اشارة الى شرع جماعي ، مسؤولة امامه كل الجماعة . انه ليس **كتابا** للمطالعة ، بل **دستور** للتطبيق العملي في جهاز الادارة . واذا اختار الناس ، ان يصبح **القرآن** ، هو كلمات القرآن ، وليس **شرعه الجماعي** ، يزداد عدد الكتب المقدسة واحدا ، ويتاجر المشعوذون بآيات الله في التعاويذ لشفاء المرضى ، من دون ان يشفى - بعون الله - مريض واحد . ومثلا :

كلمة **الديمقراطية** اداة اشارة الى نظام رأسمالي ، يحفظ توازنه ، بتوزيع السلطة بين العمال ، وأصحاب رأس المال . انها ليست كلمة أوروبية ، بل شركات أوروبية ، ورؤوس اموال عاملة في الخارج ، واتحادات عمالية منظمة ، واذا اكتشفت السياسة في وطن فقير مثل الوطن العربي ، ديمقراطية أخرى ، من دون عمال ولا رأس مال ، وذهب العرب طائعين وراء هذه الخدعة ، فان الديمقراطية لا تتحقق في أرض الواقع ، لكن العرب يتورطون في كلمة أجنبية ، صعبة النطق . ومثلا :

كلمة **وطن** اداة اشارة الى ارض آمنة ، محررة من الخوف والحاجة . انها ليست **تراب** الوطن ، بل **دستوره** الشرعي ، واذا شاءت وسائل الاعلام ، أن تغيب هذه الحقيقة عن واقع الناس ، فان ذلك يخلق اعلاما وطنيا عالي الصوت ، لكنه لا يخلق الوطن نفسه .

ان الكلمة التي تصبح بديلا عن معناها ، تصبح مجرد فكرة تائهة في الفراغ ، وتدخل تلقائيا في باب التيه ، المدعو باسم **الايديولوجية** . فهذا المصطلح المغترب في لغتنا ، جاء للتعبير عن واقع غريب حقا :(1)

انه لا يعني **العقيدة** ، لانه لا يشترط التطبيق العملي ، بل يشترط **أداء الطقوس** ، ويقوم على افتراض مؤداه ، أن الكلمة هي الفعل نفسه ، وأن الافكار تعيش في اللغة ، وليس في واقع الناس . فاليهود هم شعب الله المختار ، لان **لغتهم** العبرية ، تقول انهم كذلك ، وليس لأن **سلوكهم** اليومي ، له علاقة بحب الله . وبهذه المغالطة المميتة ، تستطيع **الايديولوجية** أن تعيش في لغة الجماعة ، من دون ان تلمس واقعها ، وان تكون **افكارا** مضيئة ، في وطن مظلم ، وبديلا عن الأمان ، في وطن خائف ، وبديلا عن العدل في وطن مقهور ، ان **الايديولوجية** تستطيع ان تتكلم ، بينما جميع الناس ساكتين . وذلك للاسف ، ما حدث للاسلام في

غياب شرعه الجماعي .

لم يسكت صوت القرآن . ولم يكف الناس عن الصلاة والصوم والحج وايتاء الزكاة .

لم تغب شعائر الاسلام ، لكن **الاسلام** نفسه ، أصبح **أيديولوجية** ، تعيش في **لغــة** النــاس ، وليس في **واقعهم** وهي محنة ثقافية قاسية ، علامتها أن يتورط المواطن في لغة بديلة عن لغة الواقع ، كما يبدو العكاز بديلا عن القمر . ان مصطلحات الشرع الاسلامي ، تعايش هذه المحنة ، منذ عصر معاوية .

فقد تسبب غياب الادارة الجماعية ، في عزل الدين عن الدنيا واطلق يد السياسيين في تبرير هذه المخالفة ، تبريرا فقهيا مؤداه ، ان الدنيا نفسها ، ليست نهاية المطاف ، وان المسلم الذي يخسر حقه في هذه الدنيا «يعــوضــه» الله عنــه في حياة ثانية أخرى ، وهو تفسير يريد أن يبدو اسلاميا ، لكنه في الواقع ، ليس اسلاميا جدا :

فالاسلام لا **«يعوض» الناس عن خسائرهم** ، **بل يحاسبهم** بقدر ما قدمت أيديهم ، انه لا يضمن الجنة لاتباعه ، بل يضمن لهم أن يحصدوا ما زرعوه ، وهو طرح جديد ، وطارىء على تاريخ الاديان ، مثل دستور الحكم الجماعي نفسه .

فحتى القرن السابع ، كانت فكرة الحياة بعد الموت ، سلاحا في يد المؤسسات الدينية ، تسخره للدفاع عن نصيبها في الادارة ، باعتبارها سلطة «غــير دنيــوية» . وقد عمد اليهود الفريسيون الى استغلال هذا السلاح في تكفير خصومهم السديوسيين ، وحرمانهم من البعث في حياة أخرى ، فيما طوره قداسة البابا في وقت لاحق ، وانشغل ببيع صكوك الغفران لمن يشتري مكانا في الجنة .

كانت **الحيــاة الأخــرى** ، فكــرة تضمن للمؤسسة الدينية ، سلطة دستورية في هذه **الحياة الدنيا** ، وكانت كل الطرق اليها ، تمر رسميا من خلال المؤسسة . وطوال الفترة الواقعة بين عصر سومر ، في الألف الثالثة قبــل الميــلاد ، وبين ظهور الاسلام ، كان رجال الدين قد طوروا فكرة الحياة بعد الموت ، الى صناعة كهنوتية على درجة عالية من التخصص والتعقيد ، وكانت لغة السحرة ، قد ألغت لغة الدين ، ونجحت في اقرار حلول سحرية بحتة ، للمشاكل المميتة في واقع الناس ، من علاج المرضى

بالتعاويذ ، الى استغلال شقاء المواطنين ، بحضهم على ضمان تعويضهم بعد الموت ، عن طريق القرابين ، واداء الطقوس ، والاعتراف للكاهن .

لم يكن المواطن مسؤولا عن مصيره ، في هذه الحياة ، أو في الحياة الأخرى ، بل كان مصيره ، يتقرر تلقائيا في يوم مولده ، فالاقطاعيون يولدون في الاسر الاقطاعية ، والفقراء يولدون في الاسر الفقيرة . والمختارون يولدون في شعب الله المختار . والموعودون بالجنة ، يولدون في كنيسة مخصصة لغفران الذنوب . واذا كان البروتستانت ، قد عادوا فأصلحوا هذا الانحراف ، في جهاز الكنيسة ، فان ذلك تم في وقت متأخر حقا ، بعد احقاب طويلة قضاها الأوروبيون في تلقي المغفرة من القسس ، أملا في الصعود الى مملكة في السماء ، تعوضهم عن ضياع مملكتهم على الارض . وهي احقاب امتدت في ظلام العصور الوسطى ، منذ انشاء الكنيسة خلال القرن السادس ، الى عصر مارتن لوثر في القرن السادس عشر . ان الاسلام ، أصلح هذا الانحراف ، قبل أن يولد مارتن لوثر بزمن قدره ٧٩٣ سنة فقط .

لم يقبل الاسلام نظرية **الشفاعة** . لم يخول المؤسسة الدينية سلطة غفران الذنوب . لم يعترف أساسا ـ بما يدعى رجال الدين . لقد جعل الحياة الأخرى ، مثل هذه الحياة الدنيا ، مسؤولية في أيدي الناس أنفسهم ، **فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره** . سواء في حياته او بعد مماته . بغض النظر عن لونه وعقيدته . وبغض النظر عما يقوله رجال الدين . ان الاسلام يطرح قضية **الحياة بعد الموت** ، من منظور يختلف عن منظور المؤسسة الدينية ، في ثلاث قواعد جديدة على تاريخ الدين :

الأولى :ان الحياة بعد الموت ، ليست **تعويضا** عما خسره الناس في هذه الحياة . لان **الجنة** ليست **للفقراء** ، بل **للصالحين** .

والثانية : ان **عمل** الانسان ـ وليس ما **يقوله** أو يقرأه ـ هو الذي يقرر ، اين يريد الانسان أن يذهب ، سواء في هذه الحياة ، أو في الحياة الأخرى .

والثالثة : ان عالم ما بعد الموت ، اسمه في الاسلام **عالم الغيب** ، الذي لا يعرفه احد . ولا يجوز لأحد ان يدعي معرفته ، سواء باسم العلم ، او باسم الدين .

فماذا حدث في عصر معاوية ؟

لقد سقط نظام الادارة الجماعية ، وسقطت معه ، مسؤولية الناس عن مصيرهم في هذه الحياة الدنيا . وتقدم الفقهاء لحل معضلة لا يملكون لها حلا . وخلال وقت قصير ، كان الفقه الاسلامي ، يفسر الاسلام بأسره ، تفسيرا قائما على التبشير بجنة سماوية في حياة أخرى ، وكانت فكرة الجنة في هذه الحياة ـ أو على الاقل نصف الجنة ـ قد خرجت من حسابات الفقه الاسلامي الى الابد . ان الاسلام الذي لا يعترف بسلطة رجال الدين ، يعيد رجال الدين تفسيره ، باعتباره اسلاما لا علاقة له بالسلطة .[٢]

لم تعد **الحياة الاخرى** هي **عالم الغيب** الذي لا يعلمه الا الله ، بل صار لرجال الدين علم بها ، وصار بوسع بعضهم أن يصفها للناس ، بالشبر والذراع .

لم تعد كلمة **مسلم** اداة اشارة الى مواطن محرر من شرع الاقوياء ، يعمل لدنياه كما يعمل لآخرته ، بل اصبحت لقبا ، يحمله مواطن ، غير مسؤول عن مصيره في الحياة الدنيا ، أو مصيره في الآخرة .

لم تعد كلمة **السلام** اداة اشارة الى سلام ملموس في حياة الناس ، بل اصبحت تحية يتبادلها المسلمون ، في واقع لا يعرف السلام .

لم تعد كلمة **الرحمة** اداة اشارة الى قوانين اسلامية رحيمة بالطفل والمراهق والمرأة والعجوز والغريب ، بل اصبحت دعاء للميت ـ قبل الحي ـ لكي يرحمه الله في حياة جديدة أخرى .

لم يعد **عدل الله** يشمل الدنيا والآخرة ، بل اصبحت الدنيا ، رهنا بالحظ والانساب ، واقتصر عدل الله بين الناس ، على الناس الميتين .

ان **لغة الاسلام** ، تتحول على يد الفقه ، الى لغة تتحدث عن (عالم الغيب) . وتصبح بذلك **لغة غائبة** ، لا تقول شيئا له علاقة بواقع الناس . وفي ثقافة خرساء الى هذا الحد ، يفقد المواطن قدرته على النطق ، ويتراجع شرع الجماعة ، ويغيب عدل الله عن عالم الناس ، من دون أن يغيب اسم الله ، عن لغتهم . وهو ما حدث في تاريخ الادارة الاسلامية ، منذ عصر معاوية ، وما يزال يحدث علنا حتى الآن . فمثلا :

ما يزال القاضي المسلم ، يتعمد ان يصدر حكمه **باسم الله** . وهو اجراء يعني ضمنا ان القاضي قد **ضمن نزاهة** التحقيق ، لانه يعيش في

مجتمع محرر من اهواء السلطة . ورغم أن هذا الشرط ، لم يتوفر لقاض مسلم واحد ، منذ عصر معاوية ، فان كل حكم يصدر في محاكم المسلمين ، يصدر **باسم الله** ، ومثلا :

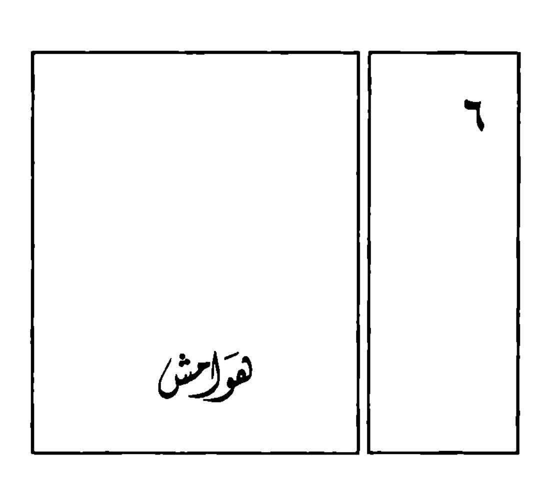
كل دولة اسلامية ، تعلن الآن في دستورها ، ان **الاسلام** دينها الرسمي ، مما يعني ترجمته حرفيا ، ان الادارة نفسها ، **ادارة جماعية** . وهو نظام لم تعرفه الدولة الاسلامية ، منذ عصر معاوية أيضا ، لكن أحدا لا يتنازل عن حصته من الاسلام . ومثلا :

ما يزال المواطن المسلم ، يتلقى في المسجد دروسا في الدين الاسلامي ، وما يزال يسمع في الحديث انه «**راع**» وانه **مسؤول عن رعيته** ، لكن احدا من المواطنين المسلمين ، الذين ولدوا منذ عصر معاوية حتى الآن ، لم يرع أبدا سوى بعض الخرفان ، ومثلا :

ما تزال جمعيات الدعوة الاسلامية ، تنفق اموالا طائلة لنشر الاسلام بين الأمم ، رغم ان الاسلام لم ينتشر بعد بين أمة المسلمين أنفسهم ، الذين خسروا شرعه الجماعي منذ عصر معاوية . ومثلا :

ما تزال الاذاعات الاسلامية ، تفتتح برامجها **بآيات بينات من كتاب الله الحكيم** . لكن برامج هذه الاذاعات نفسها ، ما تزال اشهر نماذج الدجل الاعلامي الخالي من روح البيان والحكمة .

ان «ترجمة» الاسلام ، من **شرع جماعي** قائم على حق كل مواطن ، في تقرير مصيره حيا وميتا ، الى **وصفة فقهية** لدخول الجنة في حياة أخرى ، ترجمة بعيدة عن أصل النص ، أملتها حاجة الامويين الى ادارة تتكلم بلغة الاسلام ، من دون أن تتكلم عن شرعه الجماعي . وهي حاجة ، لم يكن بوسع الفقه ان يلبيها الا بانهاء العلاقة بين لغة الدين وبين لغة الدنيا ، والعودة الى قاموس السحرة القديم ، في **الاسرائيليات** التي ظهرت فجأة على يد علم فقهي جديد ، اسمه **علم الحديث والسنة** .


٦
هوامش



١

تستطيع الايديولوجية أن تعيش في لغة الناس من دون أن تلمس واقعهم . فعندما كان الخليفة المنصور ، يضرب قرى الفلاحين بجيوشه النظامية في شرق العراق ، وثورة الزنج تجتاح البصرة ، والناس تعاني المجاعة بسبب ارتفاع اسعار الدقيق ، كان الفقه الاسلامي في أوج مجده وازدهاره ، وكانت مملكة الفقهاء قد اتسعت لكي تضم طوائف لا حصر لها ، منها ، في جبهة السنة القدرية والدهرية والحجمية والمجسمة والحشوية والمرجئة . ومنها ، في جبهة الشيعة ، الامامية السبعية ، والامامية الاثني عشرية والاسماعيلية والسبئية والعليائية والكيسانية والسليمانية والخطابية والراوندية والنعمانية والشرمقية . وكان الحماس يبلغ اشده بين هؤلاء الفقهاء المتجادلين ، الى حد استعمال العصي والتشابك بالايدي . قال ابن الاثير : (تجادل رجل من الخوارج اسمه عبيدة مع مساور ، وكان الخلاف بينهما على توبة الخاطيء . فقال مساور «تقبل توبته» وقال عبيدة «لا تقبل» . فجمع عبيدة جمعا كبيرا ، وسار الى مساور . فتقدم اليه مساور بجيش من اتباعه . فالتحموا بنواحي جهينة بالقرب من الموصل في جمادى الأول سنة ٢٥٧هـ واقتتلوا اشد القتال) .

الصفة الظاهرة في هذه الايديولوجية ، انها تستعمل لغة القرآن ، لكي تتحصن بكتاب الله ، وليس بشرعه الجماعي ، مما يجعلها تنطق في الظاهر بلسان الاسلام ، وتعمل في ارض الواقع ، بمثابة بديل عنه ، في مسرحية متقنة ، لا يكشفها سوى ان مفهومات لغة الايديولوجية لا تتحدث ابدا بلسان الجماعة :

فالعفة مثلا ، تعني في الايديولوجية التي خسرت شرع الاسلام الجماعي ، عفة المرأة ، وعفة اللسان ، لكنها لا تعني عفة المجتمع الاسلامي نفسه الذي تزدحم فيه الجواري والخصيان والمتسولون ..

والامانة مثلا ، تعني في الايديولوجية ، اعادة الحق الى اصحابه ، لكنها لا تعني اعادة حق الطفل والمراهق والمرأة والعجوز ، في بنود الميزانية العامة .

والصدق مثلا ، ليس هو أن يكون المجتمع نفسه صادقا ، ويكف عن الكذب العلني في صحفه واذاعاته ، بل هو أن يلتزم المواطن الوحيد بعدم الكذب .

والتقوى مثلا ، ليست هي ان يكون المجتمع تقيا ، ويحرر نفسه من مصالح المرابين والمرتشين واصحاب الوساطات ، بل هي ان يكون المواطن تقيا في مجتمع يزدحم بالمرابين والمرتشين واصحاب الوساطات .

كل فضيلة سنها شرع الاسلام الجماعي بمثابة مسؤولية جماعية ، اصبحت في ايديولوجية الاسلام ، مسؤولية مواطن واحد ، قد يقوم بها ، او لا

يقوم بها من دون ان يغير ذلك من الواقع شيئا . فالايديولوجية في حد ذاتها هي الواقع ، وهي كل ما يملكه الناس بين ايديهم ، في غياب شرعهم الجماعي .

ردا على هذا الانحراف ، شهد تاريخ الاسلام صياغتين لمعنى الثورة ، احداهما تدعو الى تدمير الادارة الاسلامية بالقوة ، مثل ثورة القرامطة ، والاخرى تدعو الى تحرير الادارة من سيطرة الايديولوجية ، وهي الصياغة التي اشتهرت على يد الحسين بن منصور الحلاج باسم نظرية الحلول ، في محاولة اكاديمية لالغاء مسؤولية الفقهاء عن الدين .

فقد جرب الحلاج ان يستعيد مبدأ الادارة الجماعية في الاسلام ، اعتمادا على لغة الاسلام ، وانكر مسؤولية الفقهاء ، وكان يردد قول الرسول عليه السلام «اتقوا فراسة المؤمن ، فانه ينظر بنور الله» . وعندما أطبق الفقهاء على الحلاج ، وقدموه للمحكمة التي خلدت اسمه في التاريخ ، لم يكن الفقهاء يحاكمون رجلا ، بل كانت الايديولوجية الاسلامية ، تحاكم شرع الاسلام نفسه ، وكانت الكارثة قد تصاعدت فجأة الى هذا الحد .

ان قاضي الحلاج ، وهو فقيه مشبوه اسمه ابو الحسين بن الاشناني ، يفتتح الجلسة ، بقول الله تعالى : «ان جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم أو ينفوا من الأرض ، ذلك لهم خزي في الدنيا ، ولهم في الآخرة عذاب أليم» . (سورة المائدة ٣٣) .

وباختيار هذه الآيات ، يكون القاضي قد أدان الحلاج سلفا ، وعلق في عنقه الجرائم التي ارتكبتها الايديولوجية الاسلامية ضد شرع الاسلام الجماعي . بموجب نص من القرآن نفسه :

فالحلاج الاعزل الذي ينادي بحق الناس ضد الدولة والمؤسسة الدينية ، اصبح هو عدو الله ورسوله .

والدعوة الى رفع الظلم عن أهل الأرض الجياع ، أصبحت هي الفساد في الارض .

والمحكمة المنعقدة تحت سلطة الوزير أبي الحسن بن الفرات أصبحت هي الشرع العادل المستمد من كتاب الله .

والفقيه بن الاشناني الذي قيل عنه انه (أنف في السماء واست في الماء) ، اصبح هو الناطق الرسمي ، باسم الله ورسوله معا .

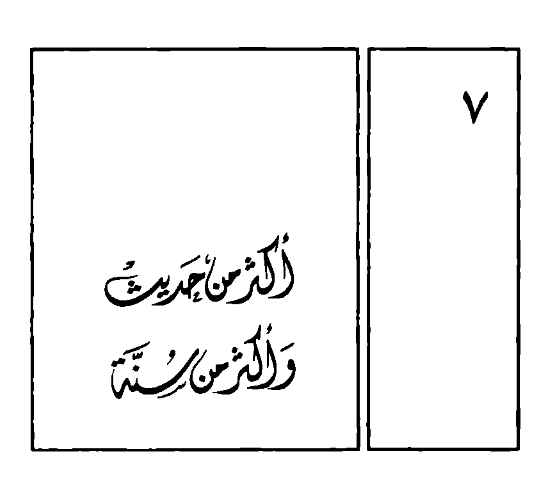
٢

في كتاب الاشارات الآلهية ، قال ابو حيان التوحيدي ، مخاطبا الفقهاء «.. والعجب انك ايها العالم الفقيه والأديب النحوي تتكلم في اعرابه وغريبه «يقصد القرآن الكريم» وتأويله وتنزيله ، وبأي شيء تعلق ، وكيف حكمه في ما خص

وعم ، ودل ، وشمل ، وكيف وجهه ، وكيف ظاهره وباطنه ، ومشتمله ورمزه ، وماذا أوله وآخره ، وأين صدره وعجزه ، وكنايته وافصاحه ، وكيف حلاله وحرامه ، وبلاغته ونظمه ، وغايته ودرجته ومقامه ، ومن قرأ بحرف كذا ، وبحرف كذا ، ثم لا تجد في شيء مما ذكرتك به ، ووصفتك فيه ، ذرة تدل على صفائك في حالك وادراكك ما لك ، بل لا تعرف حلاوة حرف منها ، فعلمك كله لفظ ، وروايتك حفظ ، وعملك كله رفض ..)

(... الى متى نعبد الصنم بعد الصنم ، كأننا حمر أو نعم ؟ الى متى نقول بأفواهنا ما ليس في قلوبنا . الى متى ندعي الصدق ، والكذب شعارنا ودثارنا ؟ .. الى متى نستظل بشجرة ، تقلص عنا ظلها ، الى متى نبتلع السموم ، ونحن نظن أن الشفاء فيها) .




٧
أكثر من حديث
وأكثر من سُنَّة


Twitter: @alqareah

سنة ٦٦١ ميلادية ـ قبل مرور ثلاثين سنة على وفاة الرسول ـ كانت الدولة الاسلامية ، قد اصبحت مملكة عربية ، يديرها ملك جالس على عرش وراثي ، لا يختلف عن الملك جستنيانوس الحاكم في بيزنطة ، الا في أن اسمه زياد بن معاوية بن أبي سفيان . وفيما عدا الاسم وحده ، لم يكن ثمة فروق .

فقد اضطر الامويون الى نقل دولتهم حرفيا عن كتاب بيزنطة ، صفحة ، صفحة ، ومن دون تمييز ، لان دولتهم نفسها ، لم تكن لها جذور ادارية في الاسلام ، ولم يكن بوسعهم ان يتبنوا نظامه الجماعي ، الذي قاتلوا لالغائه بقوة السلاح .

لقد كان الخيار الوحيد المتاح امام الامويين ، هو ان ينقلوا نظم الادارة في بيزنطة ، بقدر ما في حوزتهم من الدقة في النقل ، وهي مهمة ، اداها الامويون بسذاجة اعرابي ، جاء متأخرا عن درس التاريخ بحوالي سبعة آلاف سنة . لقد خسروا ضوء الشرع الجماعي ، وبات عليهم ان يتلمسوا طريقهم في الظلمة بين اطلال حضارات قديمة ، حافلة بالفخاخ .

نقلوا **نظام الحرس الملكي** . وهو نظام لم تكن بيزنطة تتبناه طائعة ، بل كانت متورطة فيه . وكانت فرق الحرس الملكي ، قد أثبتت منذ عصر القيصر اغسطس ، انها **مصدر الخطر** الحقيقي ، داخل حجرات البيت المالك نفسه .

نقلوا **نظام الديوان** . وهو جهاز اداري ، مهمته ـ على الورق ـ ان يضمن **تركيز** السلطات في يد الخليفة ، لكن مهمته التي عمل من اجلها طوال التاريخ ، هي أن **يوزع** السلطات بين رئيس الوزراء ، وقائد الحرس ، وامرأة الخليفة ، وخادمه المفضل ، وقاضي القضاة .

نقلوا **نظام الخدم** ، وهو جهاز اداري آخر ، له سلطة مستمدة من

موقعه ، تحت سقف البيت المالك ، مثل سلطة حامل الختم ، وأمين السر ، وسياف الخليفة ، وقد عاش في بيت الامير العباسي المقتدر مثلا احد عشر ألف خادم ، قبل أن تؤول اليه الخلافة ، احدهم المدعو (يونس الخادم) الذي قال عنه المسعودي (... **ثم كانت بينه ، وبين المقتدر وحشه ، أودت الى حروب ، انتهت بقتل المقتدر . فحملوا رأسه الى يونس . فلما رأى رأس مولاه ، بكى ولطم وجهه** ...)

كل فكرة نقلها الامويون عن بيزنطة ، كانت فكرة مميتة ، أثبت التاريخ خطرها ، بشهادة من بيزنطة نفسها ، لكن الامويين ـ من دون شرع الجماعة ـ لم يكونوا أصلا سوى أعراب أميين ، لا يحسنون قراءة التاريخ . وكان عليهم ان يتعلموا الدرس بأنفسهم ، ويعيدوا المسيرة من أولها ، خطوة ، خطوة ، في طريق لا يختلف عن طريق بيزنطة ، الا في نقطة هائلة واحدة ، وهي حاجة الامويين الى التعايش مع نص القرآن .

فهذه مشكلة لم تواجه ملك بيزنطة ، ولم تواجه ملكا غيره طوال التاريخ ، لانها مشكلة طارئة على تاريخ الكتب المقدسة مثل نص القرآن نفسه .

فالامر بالحفاظ على النص الشرعي ، من دون ترجمة ، أو تغيير ، أمر انفرد به القرآن وحده ، من دون بقية الكتب المقدسة . واثبت في وقت لاحق ، انه الضمان الوحيد الصحيح ، للحفاظ على مصدر الشرع الجماعي . لان كل تشكيك في اصالة هذا النص ، كان من شأنه أن يفتح بابا فقهيا لتفسير مشكوك فيه ، وقد تعمد الرسول عليه السلام ، ان يشرف بنفسه على جمع القرآن ، وترتيب آياته ، وتدوينه ، بعد مراجعته ، كلمة بكلمة ، وحرفا بحرف . وبذلك ابلغ الرسول الامين ، رسالته بأمانة ، وجمع دستور الشرع الجماعي ، في (كتاب محفوظ) ، لا تخرج منه كلمة ، ولا تضاف اليه كلمة ، ولا يشكك احد في مصدره ، لانه كتاب الله ، ولا يشكك احد في نصه ، لانه منقول عن رسول الله شخصيا .

وراء هذا الحصن الذي لا يمكن اختراقه كان النص القرآني ، في دولة الامويين ، صوتا عاليا ـ وخطيرا جدا ـ لا يخاطب الدولة المسؤولة ، بل يخاطب الناس ، ويحملهم المسؤولية ، ويجمعهم تحت اسم واحد ، ويحرضهم علنا ضد سلطة فرعون . وفي دولة يحكمها فرعون شخصيا ، كان هذا الصوت ، دعوة علنية الى الثورة المسلحة .

ان الدولة الاموية ، تواجه مشكلة لا تعرف لها حلا ، ولم تواجهها دولة اقطاعية من قبل ، وهي حاجتها الى التعايش مع دستور شرعي ، لا يعترف بشرعية الدولة الاموية :

فالخليفة يحكم بموجب **حقه** في وراثة العرش . والقرآن يقول ان **الشورى** هي دستور الحكم الوحيد في الاسلام .

والخليفة رجل هائل **الثراء** ، يمثل طبقة الاغنياء وتجار القوافل وكبار الملاك . والقـرآن يقول «.... **والذين يكنزون الذهب والفضة ، ولا ينفقونها في سبيل الله ، فبشرهم بعذاب أليم ..**»

والخليفة يستند الى **فتاوي** رجال الدين ، والقرآن **لا يعترف** برجال الدين ، ولا يخـولهم حق الفتوى نيابة عن الناس ، ولا يميزهم بلباس متميز ، كما فعل كتاب العهد القديم .[1]

والخليفة متحصن وراء **جيش مأجور** ، معد للقتال في سبيل الخليفة ، والقرآن **يستنكر** وجود هذا الجيش ، ويدعو **لتدميره** تحت راية الجهاد في سبيل الله .

والخليفة يضع يده على **ميزانية الدولة** ، والقرآن يسمي هذه الميزانية **مال الله** .

والخليفة ينوي أن يصفي **خصومه** السياسيين ، والقرآن يقول «**ومن قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً**» .

والخليفة يخطط لانشاء **دولة** اسلامية على غرار بيزنطة ، والقرآن يقول ان **اسقاط بيزنطة** فريضة واجبة على المسلمين .

في ظروف هذا التناقض الشامل ، لم يكن أمام الخليفة الاموي ، سوى ان **يصادر** القرآن ، او يكتشف لنفسه قرآنا آخر لا يناصبه العداء . ولأن الخليفة ، كان رجلا سياسيا ، وليس احمق مغامرا ، فقد ترك القرآن وشأنه ، وعمل على ايجاد نص شرعي جديد اسمه **الحديث** .

لم يكن الرسول نفسه ، قد اعتمد **الحديث** مصدرا للتشريع ، ولم يجمعه ، ولم يوص بحفظه ، وبالتالي ، لم يكن الحديث **كتابا محفوظا** في صيغة محددة ، يصعب تحريفها ، او الاضافة اليها . ومن هذه الثغرة الطارئة ، تسلل الى الاسلام ، **نص شرعي جديد** ، منقول ايضا عن رسول الله ، لكنه ليس هو القرآن .

علم الحديث ، أضاف الى الاسلام ، مصدرا جديدا للتشريع على

أساس السنة . وهي فكرة ضمنت للخليفة الأموي ، منفذا فقهيا طارئا ، كان الخليفة في أشد الحاجة اليه :

فالسنة لها ثلاث درجات :

الاولى : ما صدر عن النبي ، باعتباره صاحب **الرسالة** ، مثل تبيين الشعائر ، وشرح مجمل القرآن وهي درجة واجبة على جميع المسلمين .

الثانية ، ما صدر عن النبي باعتباره صاحب **السلطة الادارية** ، مثل تجهيز الجيوش وجباية الزكاة ، والاشراف على الدواوين . وهذه درجة لا تلزم جميع المسلمين ، بل تلزم رئيس دولتهم وحده ، باعتباره خليفة رسول الله .

الثالثة : ما صدر عن النبي ، بحكم موقعه على **رأس السلطة التشريعية** ، مثل تعيين القضاة ، والفصل في الدعاوى ، والاشراف على تطبيق القوانين . وهي درجة أخرى ، لا تلزم جميع المسلمين ، بل تلزم رئيس دولتهم وحده .

فاذا كان **رئيس الدولة** ، هو **خليفة** رسول الله حقا ، وحاكما شرعيا ، انتخبه المسلمون بأغلبية الاصوات ، يصبح تقسيم درجات السنة ، تحديدا مفيدا لمسؤوليات الفرد والدولة معا ، اما اذا كان **الخليفة** ، رجلا أمويا ، **اغتصب** السلطة بقوة السلاح ، فان هذا التقسيم يجعله خليفة رسول الله في شؤون الادارة والقضاء ، من دون ان تنتخبه الاغلبية ، ويمنحه بذلك حقا شرعيا ، مستمدا من **علم الحديث** ، وليس من **اجماع الناس** . لقد فتح الخليفة الاموي لنفسه ، في جدار الاسلام ، ثغرة على مقاسه بمعاول الفقهاء .

وخلال وقت قصير ، كان **الحديث** قد أصبح علما جديدا ، هدفه المعلن ان يحفظ **سنة رسول الله** ، وهدفه غير المعلن ، أن يخول **للفقهاء** سلطة التشريع نيابة عن **الاغلبية** ، وقد عمد الامام الشافعي الى تحديد مصادر الشرع ، في اربعة مصادر ، هي **القرآن والسنة والاجماع والقياس** ، وفسر **الاجماع** على انه اجماع الصحابة ، وليس اجماع الناس أنفسهم ، مما ترتب عليه تلقائيا ، ان انقسمت السنة بدورها ، بين مذاهب الفقه ، فأصبح للشيعة أحاديث ، وللخوارج احاديث ، وللمرجئة أحاديث ، وانفتح الباب المسحور ، الذي سيحاول الفقهاء اغلاقه عبثا منذ ذلك الوقت ، حتى الآن ، بكتب **تصحيح الحديث** ،

وكتب **تصحيح التصحيح** .

ان الامام الشافعي ، يتقدم بمصادر جديدة للتشريع ، ليس بينها سلطة الناس أنفسهم ، وهو خطأ لم يكتشفه المسلمون ، الا بعد ظهور الديمقراطيات الحديثة في الغرب ، مما ترتب عليه ، ان ادار الفقه الاسلامي ظهره ، للسلطة الشرعية الوحيدة ، وترك الناس الاحياء في أرض الواقع ، وذهب يبحث عن حلوله في أقوال الصحابة ، طبقا لمنهجين :

أحدهما يسمي نفسه **مذهب العقل** ، لكنه لا يؤمن بعقول **الناس** ، بل بعقول **الفقهاء** المتخصصين في علوم الفقه . انه لا يحيل قضايا الجماعة الى الجماعة ، بل يعالجها في كتب الفقهاء العارفين بالقرآن والسنة ، لكي يصدر بشأنها فتوى فقهية ، قائمة على **النظر والعقل** . وهو موقف يشبه ان يتكلم علماء النحو نيابة عن كل الناس .

والثاني يسمي نفسه **مذهب النص** ، لكنه لا يعني نص القرآن ، وهو مذهب الشيعة الذين يقولون بوجوب الخلافة في بيت علي بن أبي طالب ، بناء على وصية من رسول الله ، رغم ان الوصية نفسها ، ليست واردة في أي نص .

على يد هذين المذهبين ، تفرق الفقه الاسلامي بين المذاهب الى ما لا نهاية ، وظهرت في الاسلام من الفرق الدينية ، اكثر مما ظهر في جميع الاديان مجتمعة ، في جميع العصور ،[٢] وغاب صوت الاغلبية ، وراء صوت الفقهاء . واكثر من كل شيء آخر ، غاب التفسير الجماعي الحي للقرآن .[٣]

فلم يعد **فرعون** ، هو الحاكم المتسلط الذي يعيش حياً بين الناس ، بل أصبح هو ملك مصر الذي تسلط على اليهود ، خلال الالف الثانية قبل الميلاد .

لم يعد **الدين** ، هو الطريق الى العدل في و اقع الناس على الارض ، بل اصبح هو الطريق لتعويضهم في حياة غائبة أخرى .

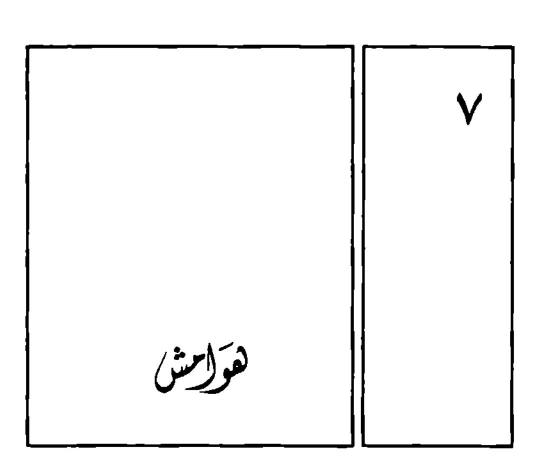
لم يعد **الصابرون** هم الناس الذين يصبرون على الشدائد في سبيل تغيير واقعهم ، بل اصبحوا هم الناس الساكتين . الذين ينتظرون أن يتغير واقعهم بطول السكوت .[٤]

لم يعد **جنود هامان** هم الحرس الملكي الذي يسد الطريق الى قصر

الخليفة ، بل اصبحوا قصة تاريخية ، يرويها القرآن لغرض التاريخ ، عن حرس ميتين ، كانوا في حراسة طاغية ميت .

لم يعد **رسول الله عليه السلام** ، هو صاحب الشرع الجماعي الذي احتوى كل الاديان ، بل صار الاسلام دينا اضافيا آخر ، وغاب شخص الرسول نفسه ، وراء اساطير اسرائيلية من عالم السحرة الاسرائيليين .

ان اعتماد **السنة** مصدرا للتشريع ، فكرة غير شرعية أصلا ، الا اذا كانت الادارة في يد الجماعة ، بموجب نظام قائم على صوت الاغلبية ، أما من دون هذا الشرط ، فان احكام السنة ، لا تفعل شيئا آخر ، سوى ان تضع السلطة الادارية والتشريعية ، باسم الشرع ، في يدي حاكم غير شرعي ، وتحتوي بذلك مصادر الثورة بين الناس ، وتبرر لهم غياب العدل ، باعتباره قضاء من الله نفسه . وتشل قدرتهم على فهم القرآن ، وتسد أمامهم كل طريق ممكن الى اكتشاف شرعه الجماعي العادل . وهي مهمة حققها فقهاء السنة والشيعة بنجاح كبير ، وكسوا بها الادارة السياسية ثوب الشرع ، وقدموها للناس بمثابة ادارة شرعية ، مستوفية لجميع الشروط . لكن ذلك بالطبع ، كان مجرد كلام جميل ، من فقهاء يحسنون الكلام . اما في ارض الواقع ، فقد كانت الادارة الاسلامية ، تواجه كارثة محققة على عتبة الباب . وكان هولاكو يدق اسوار بغداد ، معلناً عزمه على **دكها الى الارض السابعة** . والخليفة العباسي يحذره من **غدر الزمان** في رسالة ، ختمها بقوله : ... **ان كل من قصد اسرة بني العباس ، كانت عاقبته وخيمة . فاحذر عين السوء من الزمان الغادر .**


٧
هوامش



١

بشأن الزي الرسمي الذي يميز رجال الدين ، جاء في كتاب العهد القديم : ... واصنع ثيابا مقدسة لهارون أخيك للمجد والبهاء . وتكلم جميع حكماء القلب (يعني الصناع المهرة) .. أن يصنعوا ثياب هارون لتقديسه ، ليكهن لي . وهذه هي الثياب التي يصنعونها : صدرة ، ورداء ، وجبة ، وقميص مخرم ، ومنطقة وعمامة . (خروج ٢٨) . **وهو زي لا يرتديه أحبار اليهود الآن ، بل يرتديه فقهاء المسلمين .**

٢

من الاحاديث التي شاعت بين رؤساء الفرق الدينية ، حديث مؤداه ان الرسول عليه السلام تنبأ بأن «تتفرق أمة المسلمين الى ثلاث وسبعين فرقة كلها على ضلال ، الا فرقة واحدة فقط» .

وبموجب هذا اللغز ، بدأ البحث عن الفرقة الناجية بين علماء الفرق ، وأجهد كل عالم نفسه ، في تقسيم المسلمين الى ثلاث وسبعين فرقة بالضبط ، لكي يضع فرقته في المكان الشاغر ، كما فعل عبد القادر البغدادي ، وهو فقيه سني يقول عن السنّة ، في كتاب دعاه «الفرق بين الفرق» (... هم الفرقة الناجية .. يجمعها الاقرار بتوحيد الصانع وقدمه ، وقدم صفاته الازلية ، واجازة رؤيته من غير تشبيه ، واباحة ما اباحه القرآن ، وتحريم ما حرمه القرآن ، واعتقاد الحشر والنشر . وسؤال الملكين في القبر ..)

ويلفت النظر في منهج البغدادي ، الذي عاش في عصر العباسيين ، انه يتجاهل عمدا ، ما يحدث في دولة السنة ، ويتجاهل ما يرتكبه العباسيون ، من جرائم اقتصادية وادارية ، لا يبيحها القرآن ، بل يحرمها بنص قاطع ، منها السطو على بيت مال المسلمين ، ومنها انفاق اموال اليتامى في شراء المغنيات ، وتأجير القتلة .

ان البغدادي يسجل للسنّة أنهم يعتقدون بسؤال الملكين في القبر ، لكنه لا يسجل لهم أنهم يعتقدون بسؤال الخليفة في الحياة الدنيا ، لان منهجه الطائفي الجديد ، كان قد نسي شرع الاسلام الجماعي ، ونسي مسؤولية الجماعة قبل أن يولد البغدادي بزمن طويل .

٣

التفسير الجماعي للقرآن ، ليس هو التفسير «الحرفي او الباطني ، أو التاريخي او العلمي» بل هو النظر الى كتاب الله من زاوية الناس الاحياء الذين

يخاطبهم هذا الكتاب في أرض الواقع .

فقصة فرعون ، ليست حكاية تخص المصريين القدماء ، بل نموذج يلزم محوه من حياة المصريين الى الابد . ان القرآن ـ في منهج الجماعة ـ لا يلعن فرعون الميت منذ ثلاثة آلاف سنة ، بل يلعن فرعون الحي ، الذي يتناول افطاره هذا الصباح ، في قلعة عسكرية سرق نفقاتها من مال الناس العامل ، وسط حراسة مشددة من سيافين محترفين ، يدفع رواتبهم من مال الناس نفسه ، فالمشكلة لا تكمن في اسم فرعون شخصيا ، بل في علامات عصره الاقطاعي ، وهي علامات مميتة في كل عصر ، لانها تعني غياب الناس عن الادارة ، ووقوع جهاز الدولة في يد رجل ، يحرسه جيش محترف ، ويخدمه كهنة محترفون ، لا يعرف ما يفعل في وحدته الهائلة ، سوى أن يتسلى ببناء الاهرام ، ويسخر جهد الانسان الحي في رفع حجر كبير ميت .

ان التفسير الجماعي للقرآن ، ليس فقها ، بل منهج لربط لغة الفقه بلغة الواقع . واصلاح الخطأ القديم ، الذي تورطت فيه علوم التفسير ، تحت وطأة الرقابة الاقطاعية الصارمة ، مما دعاها الى استبعاد لغة الجماعة من منهج التفسير ، والأخذ بمذاهب اكاديمية ، بعضها يفسر القرآن حرفيا ، وبعضها يؤوله بقدر ما يسمح التأويل ، لكن كليهما يلتقيان بعد ذلك في نقطة واحدة مؤداها ، ان فرعون الذي طارد اليهود الهاربين عبر البحر الأحمر ـ وليس فرعون الذي يجلس حاليا في القلعة ـ هو الطاغية الذي يريد القرآن أن يلعنه الناس يوميا ، رغم انه مات ، منذ أربعة آلاف سنة تقريبا .

في منهج التفسير الجماعي للقران ، تنتقل زاوية النظر من مقعد الفقيه الى واقع الناس ، ويتضح السبب الذي دعا القرآن الى اختيار بعض الاحداث التاريخية من دون سواها . فالقرآن دستور للادارة الجماعية ، لا يهمه التاريخ ، الا بمثابة نموذج عن واقع الجماعة ، عندما تجتمع في غياب هذا الدستور .

انه لا يروي قصة خروج اليهود من مصر ، لانهم شعب الله المختار ، بل لانهم لاذوا بالله من سلطة فرعون ، واجتمعوا معا تحت مظلة واحدة ، وخططوا ونفذوا وعبروا البحر والصحراء ، ايمانا منهم بأن الله مع الجماعة ضد فرعون .

وعندما نسي اليهود شرع الجماعة ، وتورطوا بدورهم في مجتمع اقطاعي آخر ، أزاحهم القرآن جانبا من مسرح التاريخ ، ولم يذكرهم بعد ذلك الا بمثابة مزورين لكتاب الله .

وقصة السيد المسيح ، لا يضيف اليها القرآن شيئا جديدا عما جاء في الاناجيل ، لكنه يحذف منها مبدأ ابعاد السيد المسيح وأمه ، عن بقية الجماعة الانسانية ، بحجة أنهما ليسا من طبيعة البشر . فهذا مبدأ جدلي لا يخدم واقع

الناس ، بل يخدم مؤسسة اكاديمية ، تسخر الكلام لكي تعيش عاطلة على حساب الناس .

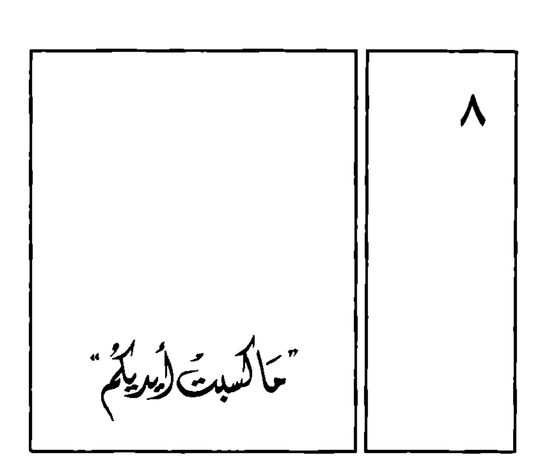
والملوك المتأهلون في الشرق القديم ، من فرعون الى هامان ، لا يلعنهم القرآن ، لانهم اعتقدوا أنهم من نسل الآلهة ، بل لانهم كانوا آلهة فعلا ، في ايديهم أرزاق الناس وحياتهم وموتهم ، بموجب دستور اداري خارج عن ارادة الناس .

٤

الاصل في كلمة الصبر ، هي المقاومة . فشرط «الصابر» أن يكون حيا ، وأن يعاني ، وأن يعرف أنه يعاني ، وهي شروط تحتم نشوء المقاومة ، وتحتم أن يتحرك الحي ذاته مرة ، لتغيير واقعه ، لانه لا يستطيع ان يجلس «صابرا» الى الابد .

ان الصبر ـ من دون مقاومة ـ كلمة لا علاقة لها بمعنى الصبر في الاسلام . فالمسلم عليه ان يقاوم بيده ولسانه وقلبه . ومن دون عنصر المقاومة ، لا يسمي الاسلام الناس الساكتين ، باسم «الصابرين» بل يسميهم الناس الذين شهدوا على أنفسهم بالباطل .




٨
"ما كسبت أيديكم"



سنة ٨٩٠ توفي الخليفة هارون الرشيد ، اعظم خلفاء بني العباس ، وأشهر حاكم شهدته القرون الوسطى على الاطلاق . اما نظام الخلافة نفسه ، فقد كان يواجه ثلاث مشاكل مميتة ، وغير قابلة للحل :

الأولى : ان الولاة ، لم يعودوا مجرد موظفين في ديوان الخليفة ، بل أصبحوا أمراء يتوارثون العرش في نظام اسروي لا يقل شرعية عن نظام وراثة الخلافة نفسها .

الثانية : أن فرقة الحرس الخاص ، لم تعد فرقة واحدة ، بل انقسمت بين أمراء البيت المالك ، الى جيوش مسلحة ، تتبادل التهديد وحبك المؤامرات .

الثالثة : ان نظام الخلافة ، اصبح معرضا للضرب من داخله بسبب نزاع الأمراء على امتيازات السلطة ، في معركة علنية تحت سقف البيت المالك . ان الخليفة هارون الرشيد شخصيا تضطره هذه الظروف الصعبة الى أن يتخطى العرف السائد ، ويعين وليين اثنين من أولاده لولاية العهد تباعا ، بدل ولي واحد . في محاولة يائسة لاغلاق الباب في وجه العاصفة . لكن الباب انفتح بيسر ، قبل أن يصل الرشيد الى قبره .

انفجر النزاع بين ولديه الامين والمأمون ، فانحاز احدهما الى الأمراء العرب ، وانحاز الآخر الى الأمراء الفرس ، وانغمسوا جميعا في صراع مسلح ، على جبهة عريضة شملت معظم العراق وخراسان ، وانتهت بعد ثلاث سنوات ، بحصار بغداد ، وتهديم بيوتها ، وأسر الخليفة الأمين ، الذي احتز الجنود الفرس رأسه وبعثوه الى أخيه المأمون في خراسان ، بمثابة رسالة لا تحتاج الى مترجم . وفي نهاية هذه الحرب الشاملة ، كان من الواضح ان الصراع على السلطة ، قد انتقل من ميدانه المألوف بين الاسرة والاسرة ، الى ميدانه الجديد بين أفراد الاسرة الواحدة ، وان نظام

البيت المالك ، كما صممه معاوية ، قد انهار حرفيا ، على رؤوس سكانه .

فكرسي الحكم الذي صعد اليه المأمون على جثة أخيه ، ما لبث ان تحول الى فخ مميت ، يشبه كرسي الاعدام ، لا يعتليه الخليفة لكي يحكم ، بل لكي يقتل علنا ، او يموت بأسلحة صامتة مثل السم والخنق . ان الحرب تندلع سرا داخل حجرات البيت المالك .

بعض الخلفاء ، لقي حتفه على يد أقرب الناس اليه .

قال ابن الاثير : **(أول من استبد من النساء الخيزران أم هارون الرشيد . وهي قرشية . وكانت ذات نفوذ وقوة يخافها أولادها ، ومن خالفها منهم او اعترضها قتلته . وكانت في أيام زوجها المهدي صاحبة الامر والنهي ، وهو يطاوعها . فلما تولى ابنها الهادي ، أرادت الاستبداد بالامور من دونه ، وأن تسلك به مسلك أبيه . فلم يمض أربعة اشهر ، حتى انثال الناس اليها ، وكانت المواكب تغدو وتروح على بابها . فساءه ذلك . وكلمته يوما في أمر ، فلم يجد الى اجابتها فيه سبيلا ، فقالت «لابد من اجابتي اليه ، فاني قد ضمنت هذه الحاجة لعبد الله بن مالك» . فغضب الهادي وقال : «ويلي على ابن الفاعلة . قد علمت انه صاحبها . والله لا أقضيها لك» . قالت «اذن والله لا أسألك حاجة» قال « لا ابالي» . وقامت مغضبة ، فصاح بها «مكانك ! والله لئن بلغني انه وقف ببابك احد من قوادي او خاصتي ، لاضربن عنقه ، ولاقبضن ماله . ما هذه المواكب التي تغدو وتروح الى بابك ؟ أما لك مغزل يشغلك ؟ او مصحف يذكرك ؟ او بيت يصونك ؟ اياك واياك ، لا تفتحي بابك لمسلم ولا ذمي» . فانصرفت وهي لا تعقل)** .

الى ان يقول : **(فحقدت عليه ، حتى اذا علمت انه يريد خلع اخيه الرشيد ، والبيعة لابنه جعفر ، أمرت بعض جواريها بقتله بالغم والجلوس على وجهه حتى قتلته)** .

بعض الخلفاء لقي حتفه على يد خادمه الخاص .

ومشكلة **الخدم** داخل البيت المالك لها علاقة بالبيت المالك نفسه . فما دامت السلطة محصورة ، تحت سقف بيت واحد ، فان كل فرد يعيش تحت هذا السقف ، يكتشف ممرا ـ شرعيا ـ الى موقع السلطة . **فالغلام بدر** ـ خادم المعتضد ـ «تولى قيادة الجند ، ونقش اسمه على التروس

والاعلام» . **والغلام بجكم** ـ خادم المكتفي ـ «ترقى في المناصب ـ حتى صار أمير الامراء» وهي اكبر وظيفة في الدولة . **وجوهر الصقلي** ـ خادم المعز ـ «تولى قيادة الجيش المتجه لغزو مصر ، وودعه أولاد الخليفة وأهله ، ومشوا بين يديه ، حتى خرج موكبه من المدينة» . **وكافور النوبي** ـ خادم الاخشيديين ـ وضع يده على عرش مصر ، وتولى حكمها فعلا .[1]

اغلب الخلفاء ، لقوا حتفهم على يد حرسهم الخاص .

ومشكلة الحرس الخاص ، بدأت في عصر معاوية ، ثم تفاقمت في عصر المأمون الذي أحاط نفسه بفرق من الجنود الفرس . وبعد ذلك اصبحت معضلة غير قابلة للحل ، عندما خطر للخليفة المعتصم ان يحرر نفسه من الجنود الفرس ، فوضع عنقه ـ وعاصمته ـ تحت سيوف الجنود الاتراك .

قال ابن الاثير : **(فلما أفضت الخلافة للمعتصم ، كان الاتراك عونا له ، وتكاثروا حتى ضاقت بغداد عنهم ، وصاروا يؤذون العوام في الاسواق ، فينال الضعفاء والصبيان من ذلك اذى كثيرا ، وربما أردوا الواحد بعد الواحد قتيلا على قارعة الطريق . فاتفق أن المعتصم خرج بموكبه في يوم عيد ، فقام اليه شيخ ، وقال له : «يا أبا اسحاق» . فأراد الجنود ضربه ، فمنعهم وقال «يا شيخ مالك ؟» قال «لا جزاك الله عن الجوار خيرا . جاورتنا . وجئت بهؤلاء العلوج من غلمانك الاتراك ، فاسكنتهم بيننا ، فأيتمت بهم صبياننا ، وارملت نساءنا ، وقتلت رجالنا» والمعتصم يسمع ذلك ، فدخل منزله ولم ير راكبا الى مثل ذلك اليوم ...)**

فماذا فعل الخليفة ؟

لقد بني لنفسه وحراسه مدينة تخصهم وحدهم في سامراء . وهو الحل الوحيد ، أمام رجل لا يستطيع ان يعيش من دون جيش من الحرس . ووراء أسوار المدينة الخاصة ، كان الخليفة في الواقع مجرد رجل أسير بين أيدي امراء الاتراك ، وكانت هذه الحقيقة ، قد اصبحت بالنسبة للمواطنين من سكان بغداد ، مجرد مصدر مألوف للنكات :

قال الفخري : **(... فلما تولى المعتز ، قعد خواصه ، واحضروا المنجمين ، وقالوا لهم : «انظروا كم يعيش الخليفة ، وكم يبقى في**

الخلافة» . **وكان في المجلس بعض الظرفاء فقال «أنا أعلم من هؤلاء بمقدار عمره وخلافته» فقالوا له : «فكم تقول انه يعيش ، وانه يملك ؟» قال «مهما أراد الاتراك»** . **فلم يبق احد في المجلس ، الا ضحك)** .

لكن النكتة لم تكن طريفة الى هذا الحد . فقد قام الاتراك فعلا ، بقتل الخليفة المعتز ، بعد أن(**جروه برجله الى باب الحجرة ، وضربوه بالدبابيس ، وخرقوا قميصه ، واقاموه في الشمس ، فكان يرفع رجلا ، ويضع أخرى لشدة الحر**) .أما الخليفة المكتفي فقد (**ثملوا عينيه ، ثم حبسوه حتى مات في الحبس**) ، وعزلوا ابنه المدعو باسم القاهر (**فكان يشاهد وهو يستعطي في أسواق بغداد ، لابسا قبقابا خشبيا**) .

ان **هولاكو** يجتاح العراق عند منتصف القرن الثالث عشر ، ويظهر فجأة تحت اسوار بغداد ، مثل كارثة في حجم اعصار ، فيقابله خليفة أعزل اسمه **المستنصر بالله** يحيط به موكب من الفقهاء العزل ، في شهادة معلنة على أن تغييب الشرع الجماعي ، وراء فتاوى الفقه ، لم يحل مشكلة الادارة الاسلامية ، بل حرمها من ايجاد الحلول ، وسلمها في شخص خليفة سمين ، حاسر الرأس ، الى ، جزار دموي من طراز هولاكو

كتب التاريخ الاسلامي ، لا تفسر تاريخ الاسلام من هذا المنظور ، ولا تربط بين غياب الشرع الجماعي ، وبين ما حدث لدولة المسلمين . انها تلتزم بمنهج موجه لتسجيل التاريخ ، وليس لتفسيره ، بسبب الرقابة الحكومية الصارمة على كتب التاريخ . وفي منهج حكومي الى هذا الحد ، كان على المؤرخ المسلم ان يلتزم بمنهج منحرف ، وغير اسلامي .

انه لا يتحدث عن شرع الجماعة ، ولا يلاحظ غياب الاغلبية عن الادارة ، ولا يستطيع ان يقول ، ان الخليفة سرق حق الناس ، وخطفهم في مدن مسورة تحت حراسة جنوده المأجورين .

لقد كان على المؤرخ المسلم ، ان يطفو ساكنا مع التيار . ويسجل غزوات الخليفة ، ويمتدح مآثره في الدفاع عن ارض الاسلام . ويتغاضى عما يفعله الخليفة للمسلمين أنفسهم . ويتغاضى عن غياب الادارة الجماعية . ويدير ظهره للواقع ، لكي يسجل واقعا سواه . وفي ظروف حرجة من هذا النوع ، كان تاريخ الاسلام يصاغ بمنهج محرج حقا .

ففي عصر بني العبـاس مثلا ، كان على المؤرخ المسلم ان يستقبل خليفـة اسمـه «السفاح» ، ويلحق نسبه ببيت الرسول ، ويناصره على اعدائه الامويين ، ويلعنهم الى يوم الدين . لكنه لم يلعنهم ، لانهم سرقوا حق الناس ، بل لانهم يشربون الخمر ، ويشترون الجواري ، ويسمعون الغناء . فسرقة حق الناس ، جريمة ارتكبها السفاح ايضا ، ومن شأنها ان تجمعه مع اعدائه في خانة لعينة واحدة .

في وقت لاحق ، عاد العباسيون ، فتعلموا بدورهم ان يشربوا الخمر ، ويشتروا الجواري ، ويسمعوا الغناء ، لكن المؤرخ المسلم ، كان مضطرا هذه المرة ، الى ان يسجل الحادثة من دون لعنات .

في عصر الفاطميين ، كان على الفقهاء في القاهرة ، ان يطعنوا في شرعية العبـاسيـين ، وكـان على الفقهـاء في بغـداد ، أن يطعنـوا في شرعيـة الفاطميين ، وكان على المؤرخ المسلم ان يسجل هذه المعركة النظرية ، من دون ان يشـير من جانبـه الى انهـا معركة نظرية جدا ، وان الشرعية مصـدرهـا الشرع الجمـاعي ، وليس نسب الخليفة من رسول الله . فالشرع الجماعي ، يلغي نظرية العباسيين والفاطميين على حد سواء ، مما يضع رأس المؤرخ المسلم حيث يلتقي السيفان .

لقـد كتب التـاريـخ الاسلامي ، من منظور فرضته ظروف الرقابة السياسية ، والتزم سلفا بأن يصبح تاريخا تسجيليا منحازا ، لا يرى الاحـداث من واقـع الناس ، بل من واقع الدولة ، وهي زاوية شديدة الانحراف في موضعين .

في الموضع الاول : يصبح تاريخ دولة الاسلام ، هو تاريخ الخلفاء شخصيا ، فالدولة الاسلامية قوية ، في يد رجل قوي ، وضعيفة في يد رجل ضعيف . من دون ان يمضي المؤرخ خطوة واحدة بعد ذلك ، لكي يكتشف وراء هذا التفسير السطحي ، ان المشكلة تكمن في غياب الادارة الجمـاعيـة ، وان الدولة التي تضع مصيرها في يد شخص او طبقة ، تضعه اصلا في يد الصدفة العمياء .

في الموضع الثاني : تصبح منجزات الاسلام هي منجزاته العلمية والحضـاريـة . ويتعمـد المؤرخ أن يخلط بين أمة اسلامية ذات شرع جمـاعي . وبين دولة اقطاعية يحكمها خليفة مسلم ، وينطلق من هذه المغالطة المميتة ، للحديث عن حضارة اسلامية لم يعرفها تاريخ الحضارة

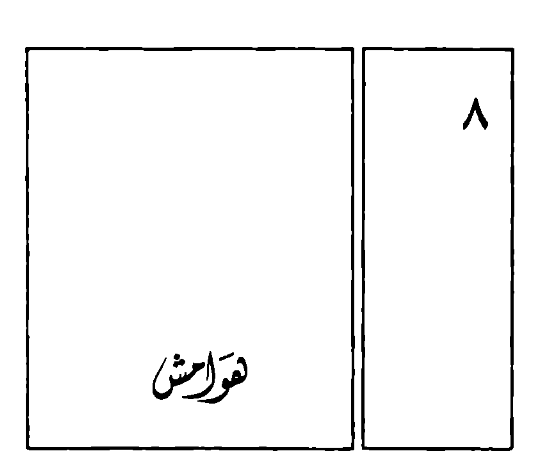
اصلا .

فمنجزات العلماء المسلمين ، لا علاقة لها بالاسلام ، بل بموقع المسلمين في الشرق . انها ثمرة حضارة قديمة قدم الاهرام نفسها ، تكفلت منذ الازل ، بارتياد المعارف العلمية في الحساب والجبر والطب والكيمياء والفلك والهندسة ، ونجحت في تطويرها قبل الاسلام وبعده ، الى مستويات رفيعة من الدقة والابداع .

اما العلوم الاسلامية الحقة ، فانها للاسف ، لم تولد في لغة الاسلام نفسه ، لانها اجهضت في وقت مبكر جدا ، بانهاء نظام الشرع الجماعي ، على يد الاسرة الاموية ، والعودة بالمسلمين الى شرائع الشرق القديم .

ان الجبر والهندسة والفلك ، ليست علوما اسلامية ، بل علوم فقط . اما العلوم الاسلامية ، فهي الشرع الجماعي ، وحرية الرأي والعقيدة ، ومسؤولية المواطن عن سير الادارة ، وحقوق الانسان ، وتحرير الرقيق ، وتوفير الضمان للعمال ، وتحريم الاقطاع في جميع صوره القديمة والجديدة . وهي علوم لم يعرفها المسلمون ، ولم تسمع عنها اداراتهم - لأول مرة - الا في لغة رجل غير مسلم ، اسمه نابليون بونابرت .

ان كتب التاريخ الاسلامي ، تتحدث عن حضارة بديلة عن حضارة الاسلام ، وعلم بديل عن علم الاسلام ، وتتورط في مقاييس قصيرة النظر لمعنى الحضارة والعلم معا ، لانها لم تكن تعرف ، انها تعيش في عالم قديم ضيق ، وان كوكب الارض ، ما يزال يضم اربع قارات في عالم جديد ، وان مصير الحضارة والعلم ، سوف يقرره وصول الملاحين الأوروبيين الى هذا الكنز في قارات المحيط الهاديء ، وليس ما يقوله مؤرخ خائف عن خليفة وحيد .


٨
هوامش



	١

في عصر كافور الاخشيدي ، زار مصر شاعر من أشهر شعراء العرب في كل العصور ، هو ابو الطيب المتنبي . وكانت مصر ـ تحت حكم كافور ـ مجرد اقطاعية متخلفة ، ينهبها امراء الحرس وجباة الضرائب ، ويعاني أهلها شظف العيش بين المجاعات والأوبئة . لكن عذاب الناس ، لا ينعكس في شعر المتنبي ، ولا يجد هذا الشاعر الموهوب في مصر ، ثمة ما يلفت نظره سوى كافور الاخشيدي شخصيا .

ان المتنبي لا يشغل باله ، بما يحدث للملايين ، ولا يلاحظ فقر الرجال ، وبؤس النساء ، وتشرد الاطفال المتسولين في الطرقات ، بل يركز عينيه على كافور وحده من دون سواه ، مبديا عجزا ظاهرا عن الخروج بشعره ، من هذه الزاوية الضيقة ، خلال مرحلتين :

في المرحلة الأولى : امتدح المتنبي شخصية كافور ، واجتهد في نيل عطاياه ، باشعار مسطحة ، منها قوله :

« مولاي هل في الكأس فضل أناله فاني أغني منذ حين وتشرب »

وفي المرحلة الثانية : عاد المتنبي ، فهجا كافور ، واجتهد ـ هذه المرة ـ في ايذاء مشاعره شخصيا ، باشعار مسطحة أخرى ، منها قوله :

« لا تشتر العبد ، الا والعصا معه إن العبيد لأنجاس مناكيد »

ويلفت النظر في مثل هذا الشعر ، ان بناءه الجميل ، مسخر في الواقع لخدمة افكار قبيحة ، وغير اسلامية ، وغير لائقة بروح الشعر . فلا (العبد) في الاسلام هو الرجل الاسود ، ولا التسول على أبواب الاقطاعيين ، حرفة انسانية ، ولا دعوة النخاسين لضرب المستعبدين بالعصي ، وصية تحتاج الى جهد الشعراء .

ان شاعرا في مستوى المتنبي ـ وهو مستوى متطور جدا تقنيا ـ لا يقول في القرن العاشر ، سوى ما ردده تجار الرقيق في اسواق النخاسة منذ عصر الرومان على الاقل . فقد كان كاتو ـ خبير الزراعة ـ قد أعلن منذ القرن الثامن قبل الميلاد ان افضل طريقة لتشغيل الارقاء في المزرعة ، هي ان تقيد ارجلهم بسلسلة ...

هذا الموقف المنحرف ، لا يميز أدب المتنبي وحده ، بل يميز الادب العربي القديم كله ، لان الضربة التي قضت على شرع الجماعة في الاسلام ، قضت تلقائيا على الضمانة الوحيدة للادب الانساني نفسه .

فالادب ـ من دون شرع الناس ـ ليس مسخرا لخدمة الناس أصلا . انه مجرد سلاح آخر من اسلحة الاقطاع القديمة التي عرفتها الحضارة منذ مولدها في سومر ومصر . فالقصة والرواية والمسرحية والقصيدة ، لم تولد لتغيير الواقع ـ كما يشيع أهل الأدب ـ بل ولدت لتبريره من وجهة نظر الاقطاع ، بموجب اساطير لا علاقة لها بالواقع ، مثل قصص الكهنة عن العالم السفلي ، وعلاقة الملك بالالهة ، وقوة الساحر الخفية ، وحاجة النيل الى ان «يتزوج» فتاة عذراء . وهي افكار لا تريد ان تغير الواقع ، بل تريد ان تفسره اسطوريا ، باعتباره جزءا من عالم سحري غائب . وطوال الفترة الممتدة بين عصر فرعون ، وبين عصر كافور الاخشيدي ، لم تشهد الحضارة الانسانية ، نصا ادبيا مكتوبا ، ينادي بانهاء منهج الاسطورة ، ورفع عبء الاقطاع عن كاهل الناس ، سوى نص واحد ، فقط ، لا غير ، هو نص القرآن الكريم .

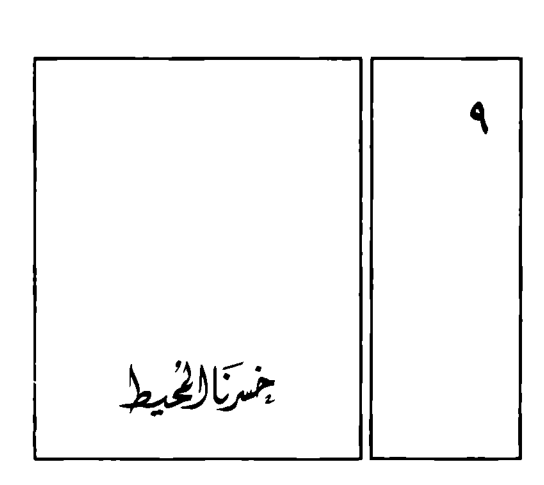
باستثناء القرآن ، لم تعرف الحضارة حتى مطلع العصر الحديث نصا مكتوبا واحدا ، ينادي بتحرير الرقيق ، او انهاء نظام الاقطاع ، او الدفاع عن حقوق المرأة ، او الشفقة بالارض والحيوانات . ولعل منهج القرآن الانساني ، كان من شأنه ان يخلق ادبا انسانيا مزدهرا في ثقافتنا العربية ، لولا ان القرآن لم يخسر تجربة الشرع الجماعي ، ويخسر معركته مع الاقطاع ، قبل أن تبدأ . مما اعاد الأدب العربي الى موقعه القديم ، و أغلق مدخل الطريق من أوله .

ومنذ أن صار بوسع الخليفة ، ان ينثر الدنانير على رؤوس الشعراء ـ وان يقطع رؤوس بعضهم ـ كان الشعر العربي قد اختار مكانه في جانب الخليفة ضد الناس . وكان الكاتب العربي ، يشغل نفسه بالسجع والبديع والكناية والطباق ، وليس بقضايا الدستور ، وحقوق المواطن في الضمان الاجتماعي ، وحرية الرأي والقول والقضاء . ورغم ثورة النشر التي عاشها الادب العربي ، منذ عصر المأمون على الاقل . ورغم المواهب الكبيرة التي ظهرت على مسرح هذا الأدب ، فان لغتنا العربية لا تشهد نصا ادبيا واحدا ، له علاقة بواقع الناس .

فالشعر العربي لا يخاطب العرب ، بل «يتحدث اليهم» عن كرم الخليفة ، ومجالسه ، وحبه للشعر . والنثر العربي ، لا يشغل باله بما يعانيه العرب يوميا ، بل بما يتعين عليهم معرفته حبا في ذات المعرفة ، من الموسوعات الخاصة بسلوك الحيوان ، الى سير الشعراء والمغنين . وقد قدم الادباء العرب منجزات ادبية متطورة في الشعر والقصة والبحث والمقالة ، لكنهم لم يكتشفوا ابدا مهمة الأدب في تغيير الواقع ، ولم يتركوا وراءهم نصا ادبيا واحدا ، ينادي بتحرير الارقاء ، أوانهاء عصر الاقطاع ، او الغاء نظام الجيش المأجور ، او توفير حق الضمان الاجتماعي للمواطنين . لقد كان أدبنا العربي الاسلامي ، أدبا ساكتا عما يقع للمسلمين ، مثل كل أدب عرفه تاريخ الاقطاع ، قبل الاسلام وبعده .

لهذا السبب ، لم يكن بوسع موهبة فائقة مثل موهبة المتنبي ، ان تكتشف الفرق بين تسخير الشعر للهجاء ، وبين تسخيره للثورة ، ولم تولد أول قصيدة عربية تخاطب الامة الا على يد احمد شوقي ، ولم يسجل الادب العربي ، أول رواية عن واقع العرب ، الا في روايات طه حسين ، مثل دعاء الكروان ، والمعذبون في الارض . اما قصص الاطفال ـ وهذه حقيقة قاسية فعلا ـ فان الادب العربي لم يعرفها الا على يد كامل الكيلاني منذ ثلاثين سنة فقط .




٩
خسرنا المحيط



حتى منتصف القرن الخامس عشر ، كان العالم ، ثلث العالم فقط ، وكانت خرائطه ، ما تزال ناقصة ، بمقدار أربع قارات ، هي اميركا الشمالية واميركا الجنوبية ، واستراليا ، والقارة القطبية بالاضافة الى آلاف الجزر الواقعة داخل المحيط .

لكن المحيط نفسه ، كان اسمه «بحر الظلمات» ، وكان اجتيازه للوصول الى اراضي العالم الجديد ، مشكلة تقنية معقدة ، تتوقف على تطوير السفينة ، من وسيلة نقل في بحار مغلقة مثل البحر الابيض المتوسط ، الى وسيلة نقل في المحيط ، عبر مساحات مفتوحة من المياه ، من دون مرافىء ، ومن دون محطات تموين . وهي مشكلة ، لم تكن ظروف التقنية البحرية قادرة على حلها ، حتى نهاية القرن العاشر على الاقل .

فالابحار عبر المحيط ، يتطلب سفينة عميقة القاع لنقل حمولات تغطي تكاليف هذه الرحلة الطويلة . بالاضافة الى سطوح خاصة بالمدافع ، لحماية السفينة من غارات القراصنة ، وغرف لجنود المدفعية ، ومخازن للتموين وخزانات للمياه ، وأطعمة يمكن حفظها لعدة أشهر ، ودراية بامراض البحر الناجمة عن الابحار الطويل ، وخرائط مفصلة لحركة التيارات والرياح . وهي شروط تتطلب بدورها مستويات تقنية خاصة ، في تصميم السفن ، وآلات القياس معا ، مما جعل ظهور السفينة المحيطية على أيدي العرب ، عند مطلع القرن الحادي عشر ، انجازا تقنيا حاسما ، لا يقل ضخامة ، او اثارة للمشاعر ، عن ظهور سفن الفضاء في العصر الحالي . لقد فتح العرب للحضارة طريقا عبر المحيط .

وعندما ظهر السندباد في حكايات ألف ليلة وليلة ، كانت سفن العرب المحيطية ، قد وصلت الى اليابان ، وارتادت جزر تيمور التي تدعى الآن استراليا او نيوزيلندا . وكان المحيط ـ لأول مرة في تاريخه ـ يتحول من

حاجـز بين القارات الى جسر يربط بينها . وعند مطلع القرن الخامس عشر ، كان (البحــر الشرقي الكبــير) الذي يدعى الآن باسم المحيــط الهــادىء ، قد اصبــح ممرا للتجارة الدولية ، ترتاده سفن العرب من موانىء مصر والشام ، عبر البحر الأحمر . ومن موانىء اليمن وحضرموت والبحرين والبصرة ، قاصدة اسواق الشرق الاقصى ، تحت قيادة ربابنة متخصصــين في الابحار عبر المحيط ، منهم احمد بن ماجد الذي قاد سفينة فاسكو دي جاما من مدغشقر الى الهند سنة ١٤٩٧ .

في ذلك الوقت ، لم يكن ثمة ما يمنع العرب ، من ان يستديروا بسفنهم غربا ، ويقصدوا شواطيء العالم الجديد ، في رحلة كان من شأنها ان تغــير مجرى التاريخ ، وتفتح للاسلام واللغة العربية ثلاث قارات مرة واحدة . وهو انجاز ، كان العرب مؤهلين تقنيا لتحقيقه ، منذ مطلع القرن الحــادي عشر ، قبـل مولد كولمبس بثــلاثة قرون على الاقل . ولو كان السبــاق على المحيــط سباقا مفتوحا أمام جميع الامم ، لاختلف شكل العالم الذي نعرفه الآن ، بقدر ما يختلف العرب عن الاميركيين . لكن السباق ، كان مغلقا بالسلاسل في وجه العرب بالذات .

فالحرب الصليبية ، التي اعتقد صلاح الدين ، انه انهاها في الشرق ، كانت مندلعة في أقصى الغرب ، على جبهة أخرى ، داخل اسبانيا ، عند الطرف الهش للهــلال الاســلامي ، في منــطقة قليلة السكان ، تصعب نجدتها من مراكز القوة الاسلامية الكثيفة في مصر والشام . وعلى هذه الجبهة البعيدة ، كان الرمح الصليبي يطعن صدرا عربيا عاريا .

ســنــة ١٠٨٥ سقــطت طليــطلة ، وتقدم الاسبان جنوبا ، قاصدين مضيق جبل طارق ، فاجتاحوا بقايا الامارات الاموية ، ووقفوا قبل نهاية القــرن الرابع عشر ، على ساحل البحر المتوسط ، عند رأس المضيق ، تاركين امراء بني الاحمر في غرناطة ، وراء ظهورهم ، لمدة ماية سنة أخرى .

فلم يكن الاسبان ، يشغلون بالهم بغرناطة الواقعة شرقا داخل البحر المتوسط ، بل بمدينتي سبته ومليلة المغربيتين اللتين ، اتاحتا للمدفعية الاسبانية ، أن تتمركز على جانبي جبل طارق ، وتسد هذا المضيق ، في وجه الاسطول الاسلامي الى الابد ، وهي كارثة مميتة جدا ، لانها تمت في عصر شهـد تطويـر السفينــة المحيــطية ، وأخرج العرب من معركة

حضارية كبرى ، لا تقل أهمية عن معركة الفضاء في العصر الحالي .

ان العرب ، لم يخسروا اسبانيا ، كما يقال في كتب التاريخ ، بل خسروا المحيط كله ، ومعه الاميركتين ، واستراليا ونيوزيلندا ، وآلاف الجزر ، وجميع ممرات التجارة الدولية .[1] وقد حشرتهم مدافع الاسبان ، وراء مضيق جبل طارق ، لكي يتفرجوا على التاريخ من بعيد ، ويروا الفلاحين الاوروبيين ، يبحرون بسفن عربية ، وخرائط عربية الى عصر آخر في «عالم جديد» . وعندما نزلت فرقة الخيالة الاسبانية في المكسيك ، وتقدم المدعو (كورتيز) لابادة هنود الأزتك والانكا ، كان الحصان العربي ، هو السلاح الذي اربك الهنود اكثر من سواه . وكان على التاريخ ان يسجل بهدوء ، ان الحصان العربي قد وصل الى اميركا ، لكن فارسه العربي لم يصل .

خلال الثلثمائة سنة التالية ، كان العرب ، يقضون عقوبة الحبس ، وراء مضيق جبل طارق ، مثل مارد مسحور في قمقم . وكان البحر المتوسط قد اصبح زنزانة للاسلام ، ولفظ المحيط موجة رأسمالية عاتية ، ما لبثت أن اجتاحت العالم بقاراته السبع ، ووضعتها جميعا تحت ادارة رأسمالية واحدة ، لأول مرة في تاريخ العالم والادارة معا .

في ظروف هذا الواقع الجديد ، كان من الواضح ، ان الاسلام ، لم يحقق هويته العالمية ، ولم يسيطر على مسيرة الحضارة ، بل حجز داخل العالم القديم ، في مناطق موبوءة بالفقر والجهل ، تحت حراسة فقهاء غائبين عن التاريخ ، حبسهم الرأسماليون وراء مضيق جبل طارق منذ خمسمائة سنة على الاقل .

لم يحقق الاسلام رسالته العالمية على يد الفقه ، بل خسر معركته ، قبل ان يعبر المحيط . وظهرت الرأسمالية ، بمثابة دين عالمي بديل ، وفتح التاريخ صفحة جديدة أخرى ، وطوى صفحة الاديان ، بموجب نظريات رأسمالية واشتراكية مستحدثة . لكن المؤرخ المسلم لم يكن بوسعه ان يسجل ما حدث للاسلام ، الا على الصفحة القديمة نفسها .

انه لا يلاحظ غياب الادارة الجماعية ، ولا يفسر ما حدث للمسلمين ، باعتباره نتيجة حتمية لغيابها . بل يبدأ من حيث يبدأ الفقهاء ، وينحي باللوم على المسلمين الذين (فرطوا في دينهم) من دون أن يحدد لهم أين فرطوا فيه . ويعيرهم بحاضرهم ، على أساس انهم لا يستحقون ماضيهم

المجيـد ، من دون أن يفسر لهم ، لماذا ذهب الماضي المجيد نفسه . ان تاريخنا يكتبه فقيه غاضب ، لا يعرف ما حدث في التاريخ .

رجـل يريـد أن يقول ، ان المسلمين خسروا ثلاث قارات ، وخسروا أرضهم نفسها ، لانهم لم يتمسكوا بدينهم ، ولم يؤدوا الشعائر ، ولم يكونوا مسلمين حقا كما كانوا ذات مرة في عصر هارون الرشيد . وهو تشخيص حكومي ، يتعمد أساسا ، ان ينسى ما حدث في عصر هارون الرشيد نفسه .

فالواقـع ان المسلمين ، لم يفرطوا في دينهم ، بل انتزعه منهم رجل مسلح على رأس جيش ، من القتلة المأجورين . واذا كان الاسلام هو اداء شعائره ، فان عدد المسلمين الذين يؤدون هذه الشعائر الآن ، يزيد على عدد المسلمين في عصر هارون الرشيد ، بعشرة اضعاف على الاقل . أمـا اذا كان الاسـلام ، هو الادارة الجماعية ، فان ذلك مسؤول عنه رجل مسلح ، على رأس جيش من القتلة المأجورين ، ومسؤول عنه فقيه يزعم ان مصادر الشرع أربعة ، ليس بينها صوت الناس .

ان المنهج التاريخي المستخدم في كتابة تاريخنا الاسلامي ، لا يرى حجم الكارثة التي حلت بالادارة الاسلامية ، منذ ابطال الشرع الجماعي في عصر معاوية . بل ينطلق من هذا العصر ، لكي يسجل «امجاد» الادارة الاسلامية ، في اعلان مدفوع ، يتجاهل ، أولا ، ان الادارة التي يتحدث عنها ، نسخة منقولة عن تراث بيزنطة . ويتجاهل ، ثانيا ، انها ادارة قامت على انقاض الشرع الاسلامي بالذات . واذا كانت مهمة التاريخ ، ان يشرح للناس اخطاءهم ، فان المنهج المستخدم في تاريخنا الاسلامي ، موجه عمدا لاخفاء هذه الاخطاء .

انه منهج لا يشغل نفسه ، بما حدث للناس ، ولا يرى مدى خسائرهم التي نجمت عن ابطال الشرع الجماعي . ولا يهمه الفارق الصارخ ، بين حضـارة اقـطاعيـة ، قامت على حاجة الاقوياء للترف ، وبين حضارة اشتراكية ، تقوم على حق كل مواطن في السلام والعدل .

منهج لا يهمه ان العالم الذي خاطبه القرآن ، يضم سبع قارات ، وان الادارة الاسلامية قد فشلت في حمله الى خمس منها ، وان ذلك ، ليس سببه ، عدم تمسك الناس باداء شعائر الدين ، بل سببه ، عدم تمسك الخليفة بالادارة الجماعية . ان تاريخنا لا يعلمنا الدرس المفيد ، الذي

سوف نتعلمه من تاريخ أمة أخرى ، على أي حال .

فقد أثبت سير الاحداث في غرب أوروبا ، أن الشرع الجماعي ، ليس فكرة قابلة للموت ، بل قانون طبيعي ، لا بد منه في نهاية المطاف . ورغم ان الثورات الاوروبية ، لم تنجح ابدا ، في اقرار صيغة ادارية شاملة ، مثل صيغة الشرع الجماعي في الاسلام ، فانها ـ على الاقل ـ قد نجحت في انهاء نظرية الحق الألهي المقدس في الحكم ، وكسرت بذلك سلسلة الاقطاع الحديدية التي طوقت عنق الادارة منذ عصر الملوك المتألهين في دول الشرق القديم . وفي اليوم الثلاثين من كانون الثاني (يناير) سنة ١٦٤٩ ، سقطت المقصلة في مدينة لندن ، على عنق اول ملك في التاريخ ، يتم اعدامه بموجب قرار من محكمة شعبية ، وتدحرج رأس شارل الاول ، ملك انجلترا ، مفتتحا عصرا طويلا من رؤوس الملوك المتدحرجين .

لم تكن الثورة الانجليزية ، موجهة لاحتواء طبقات الناس ، ولم تنجح في اقرار شرع جماعي قادر على ضمان المساواة بينهم . بل أن «كرمويل» قائد قوات الثورة ، كان يبدي ازدراءه لفكرة المساواة نفسها ، وكان يسمي الدعاة اليها (المسوّين) . وقد اختار ان يصفيهم ، قبل ان يصفي الملك ، لكن الثورة الانجليزية ، لها فضل احياء حقيقتين ، كاد العالم ان ينساهما ، منذ أن سمعهما لاول مرة ، في لغة الاسلام .

الاولى : ان الاقطاع فكرة محكوم عليها بالموت ، حتى من دون الاسلام .

والثانية : ان الجيش المأجور ، الذي تقوم عليه نظرية الاقطاع ، جيش من ورق ، يمكن هزيمته بجيش من الناس .

ولأن الاسلام نفسه ، لم يصل الى بريطانيا ، فقد وصلت اليها صيغة مختلفة من صيغ الشرع الجماعي ، والتأم شمل كبار الملاك والتجار البريطانيين تحت سقف واحد ، مفتتحين عصر الرأسمالية الحديثة ، بمعركة مضمونة النتائج سلفا ، بين سلطان تركي وحيد جاهل ، وبين جزيرة مغطاة بالضباب ، يديرها جيش من الخبراء الحاذقين ، تحت سقف برلمان واحد .

وخلال المائة سنة الاولى ، كانت السفينة المحيطية ، قد تحولت من وسيلة نقل ، الى سلاح للسيطرة على ممرات التجارة الدولية . وكان

القرصان البريطاني ذو الرجل الخشبية ، قد صار ضابطا وسيما ، في بدلة رسمية ، يذرع المحيط على رأس اساطيل مسلحة بالمدافع ، ويرفع علم بريطانيا على كل ارض تطأها قدماه . وعندما كان السلطان التركي احمد الثالث ، منغمسا في حرب مدمرة ضد الفرس ، من اجل بضعة اميال من اراضي العراق ، كان قبطان بريطاني اسمه جيمس كوك ، قد رفع علم بريطانيا على استراليا ونيوزيلندا ، وجزر البحر الكاريبي ، وسواحل كندا ، والبرازيل ، وسواحل القارة القطبية . وهي مساحة تزيد خمسين مرة على مساحة اراضي الاتراك والفرس معا .

وفيما يخيم الشلل الاقتصادي على الوطن الاسلامي ، وتقفر اسواقه ، وتخرب مزارعه ويتناقص عدد سكانه في الشام ، من ستة ملايين الى مليونين ، فقط ، ويتناقص في مصر ، من أربعة ملايين ، الى اقل من النصف ، وفيما يتوقف النشاط التجاري داخل البحر المتوسط ، ويفقد البن اليمني السوق ، امام البن الجديد القادم من البرازيل ، ويضرب الكساد اسواق البهارات والحبوب ، يكون مواطننا الذي بدأت الحضارة على يديه ، في مدن غنية مزدهرة ، قبل ان يتعلم الاوروبيون بناء البيوت ، بثلاثة الاف سنة ، قد أصبح مواطنا جائعا ، وعاريا ، وحافي القدمين ، يطارد السياح الاوروبيين بين الاثار . وتكون الحضارة التي عرفها الشرق من دون شرع الجماعة ، قد انهارت علنا ، ودفنت الشرق حيا ، تحت الركام . ان المنتصرين الجدد ، لا يرحمون احدا .

فالرأسمالية التي كسبت السباق هذه المرة ، لم تكن رسالة انسانية لجمع الناس في نظام محرر ، من سلطة المؤسسات . بل كانت رسالة المؤسسات نفسها ، محررة من كل مبدأ انساني ، وموجهة دستوريا ، لخدمة رأس المال ، على حساب كل رأس سواه ، وقد اباح الاوروبيون لانفسهم انتهاك جميع الحقوق الانسانية لغير الاوروبيين ، من ابادة الهنود الحمر ، الى قصف اليابانيين بقنابل نووية .

وعندما ظهر نابليون تحجت اسوار عكا ، سنة ١٧٩٩ ، كانت قد مرت ستمائة سنة على عصر ريتشارد قلب الاسد . وكان الاسد الجديد ، قد تضاعف حجمه الى ما لا نهاية ، من دون ان يتغير شيء في قلبه الصليبي . وفي لحظة هائلة لها طعم الكابوس ، كان من الواضح ، ان المسلمين ، لم يخسروا معركتهم ضد أمة جديدة لا تعرفهم ، بل ضد امة

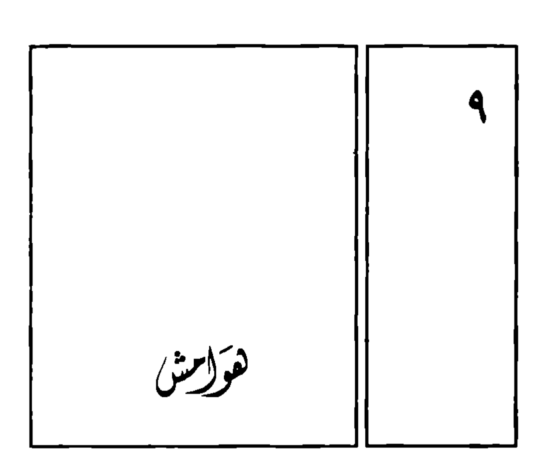
تعرفهم جيدا ، وتعتقد ان لها ثأرا قديما عندهم ، وتملك تراثا يعاديهم عداء سافرا ،[٢] وتواجه سلطانا تركيا ، خالي اليدين من كل سلاح ، ما عدا سلاح الصبر والمروحة .

ان الفرنسيين يضعون يدهم على الجزائر سنة ١٨٣٠ ، ويحط البريطانيون رحالهم في مصر . وبعد ذلك يجتمع ضباط اوروبيون صغار السن ، لكي يرسموا وطننا الذي نعرفه الآن ، ويقتسمونه بينهم ، كما يقتسم القراصنة سفينة ركاب . فتذهب ليبيا والصومال الى ايطاليا . وجنوب المغرب الى اسبانيا ، ويذهب الباقي قسمة بالتساوي ، بين بريطانيا وفرنسا ، وتدخل الدبابات الفرنسية دمشق في حزيران (يونيه) سنة ١٩٤١ ، وتمر بالقرب من الجامع الأموي حيث يرقد معاوية منذ ١١٨٢ سنة . واذا كان الخليفة قد فتح عينيه ذلك النهار ، فلا بد أنه لن يغلقهما قبل مرور زمن طويل .

ان عصر المحيط ، الذي افتتحه العرب ، لا يدخله العرب ، بل يقعون في الاسر داخل البحر المتوسط ، تحت سيطرة حضارية رأسمالية ، تناصبهم عداء قديما مزمنا في تراثها وتاريخها معا .

وفي ظل هذه الحضارة المعادية ، ولدت في ثقافتنا العربية التي نعرفها ، ثقافة عربية أخرى ، لا تعادي تراثنا فقط ، بل تشترط ان نلغيه من ذاكرتنا ، بحجة انه سبب الكارثة من أولها . وهي نصيحة تشبه ما يروي عن جحا - عليه رحمة الله - الذي قال للطبيب ناصحا (ان المريض ، اذا غيّر اسمه لا يصبح شخصيا هو المريض) .


Twitter: @alqareah


٩
هوامش


Twitter: @alqareah

١

تضم قارة أوروبا ، ثلاث ثقافات رئيسية ، هي اللاتينية والجرمانية والسلافية . وقد نجم عن موقع السلاف في شرق القارة ـ بعيدا عن شواطيء المحيط الاطلسي ـ ان غابت ثقافتهم عن المستوطنات الاوروبية الجديدة في الاميركتين واستراليا ، مما اخرج لغاتهم من مسيرة الثقافة العالمية حتى الآن ، في قائمة تضم اللغات المجرية والتشيكية والرومانية واليوغسلافية والتركية والروسية .

بقيت في ميدان المعركة ، ثقافتان ، احداهما تمثلها اسبانيا والبرتغال وايطاليا وفرنسا . وهي ثقافة لاتينية ، ارتبطت بالمذهب الكاثوليكي ، وفشلت في تطوير نظام ديمقراطي ، وخسرت السباق العالمي مبكرا ، ما عدا في فرنسا ، حيث نجحت الثورة في تلافي هذا النقص منذ سنة ١٧٨٩ ، ووضعت نهاية لعصر لاقطاع ، على يد الطبقة البرجوازية الجديدة ، التي فرضت وصاية الرأسمالية على الدولة ، وعملت على بناء جيش فرنسي مخصص ، لتأمين حصة فرنسا من المستعمرات . وبفضل هذا الجيش ، امتدت املاك فرنسا من كندا الى شمال نيوزيلندا الى افريقيا ، الى شرق آسيا في فيتنام ، وأصبحت اللغة الفرنسية لغة عالمية ، تخاطب اجناسا مختلفة ، في قارات مختلفة .

الثقافة الاوروبية الثانية ، كانت تمثلها ـ في عصر الغارة على المحيط ـ بريطانيا وهولندا . وهي ثقافة جرمانية ، ارتبطت بالمذهب البروتستانتي ، ونجحت مبكرا في تطوير نظام برلماني قائم على سلطة التجار ، وحرية الكسب . وفي مستوطنات هذه الثقافة الجرمانية ، ولدت دولة «بيضاء» تدار من مكان اسمه «البيت الابيض» سوف تشتهر في التاريخ ، باسم «الولايات المتحدة» . وهي النسخة الاصلية لدول المستوطنين البيض ، كما نعرفها الآن في كندا واستراليا ونيوزيلندا وجنوب افريقيا واسرائيل .

فاسم «البيت الابيض» ليس اسما جاء بالمصادفة ، بل جاء رمزا لقيام دولة جرمانية ، مفتوحة للجنس الجرماني وحده ، فقط ، لا غير . ومغلقة في وجه كل جنس آخر سواه ، من أجناس الهنود الحمر ، الى اجناس الاوروبيين اللاتين والسلاف . والمعروف ان اسم «البيت الابيض» ، اختاره جورج واشنطن شخصيا ، تخليدا لاسم بيت زوجته الثرية في فرجينيا . لكن الادارة الاميركية خجلت من اعتماد هذا الاسم العنصري ، وظلت تدعو «البيت الابيض» في مراسلاتها الرسمية باسم EXECUTIVE MANSION وهي تسمية منتقاة بعناية ، تعني تقريبا «دار الموظف المكلف بالادارة» . اما المواطنون الاميركيون انفسهم ، فقد شاع بينهم اسم «البيت الابيض» ، لانه كان تعبيرا صحيحا عن واقع دولتهم ، كما اختاره الرجل

الذي بناها بيديه ، وقد اصروا على استخدامه من دون سواه ، حتى اضطرت الادارة الاميركية الى الاذعان بقبوله في نهاية المطاف ، واصدر تيودور روزفلت سنة ١٩٠٢ ، مرسوما يقضي باعلان تسمية «البيت الابيض» رسميا ، في لحظة شهدت ميلاد اكبر دولة في التاريخ ، على فراش نخاس ابيض :

ان جورج واشنطن ، لم يعرف أبدا ، ما اذا كانت لغة الولايات المتحدة ، سوف تكون الانجليزية او الالمانية . والواقع ان ترشيحه للرئاسة ، بدأ بصدور كتاب الماني يسميه ابو الوطن DES LANDS VATER لكن واشنطن ، كان يعرف ان المستوطنات الاميركية ، سوف تكون مستوطنات جرمانية ، وليست لاتينية ، ولهذا السبب ، كانت فكرة الاستقلال عن بريطانيا بالنسبة لجورج واشنطن شخصيا ، فكرة لا تخطر لغير المجانين . فقد كتب ذات مرة الى صديقه روبرت مكنزي رسالة ، قال له فيها (... اما حكاية الاستقلال ، وما اليه ، فاني على يقين انها فكرة لا تخطر ببال رجل عاقل واحد ، في اميركا الشمالية بأسرها) .

ان جورج واشنطن ، المستوطن الابيض ، الذي تمتد مزارعه على مساحة ٢٠٠ الف هكتار ، ويعمل في اسطبلاته ٣٠٠ من الزنوج الارقاء ، كان يعيش مع زوجته في «البيت الابيض» قبل ان تولد الولايات المتحدة . وقد حمل ميراثه معه ، وتولى صياغة الدولة الجديدة ، بمثابة مستوطنة بيضاء مسلحة ، لا تعترف بحقوق أصحاب الارض من الهنود الحمر ، ولا تعترف بحقوق العاملين فيها من الزنوج ، ولا يرأسها سوى رجل ابيض ، ولا يكون هذا الرجل الابيض سوى مستوطن جرماني الاصل . وهي الصيغة التي ظهرت بها دولة الولايات المتحدة ، وتم نقلها حرفيا ، الى جميع المستوطنات البيضاء ، في كندا واستراليا ونيوزيلندا وجنوب افريقيا .

اما في اسرائيل ، فان تأخر قيام هذه المستوطنة ، لم يغر الاجناس الجرمانية البيضاء الغنية بالهجرة ، مما دعا الى تعويض هذا النقص ، باختيار اجناس اخرى ، بيضاء أيضا ، لكنها ليست غنية ، لانها لم تشارك في الغارة من اولها . وهم أجناس السلاف من شرق أوروبا ، الذين يتولون حاليا ، انشاء المستوطنة الجديدة ، لحساب الرجل الابيض في فلسطين .

ان تاريخ المستوطنات الرأسمالية البيضاء ـ وليس التوراة ـ هو الكتاب المقدس الحقيقي في اسرائيل ، لانه مصدر الخطة التي تفسر نظامها الاداري في ارض الواقع .

فالتوراة لا تعترف اصلا بنظام الاحزاب ، بل تقسم السلطة في دولة اسرائيل ، «بين جميع قبائل الشعب» ، لانها دستور للحكم الجماعي . لكن اسرائيل تدار حاليا بسلطة احزاب راسمالية وعمالية ، لا تعترف بنظام التوراة .

والتوراة تقول ان اليهودي ، لا يقرض اليهودي بالربا . لكن بنوك اسرائيل ، ترفـع فوائـد قروضها ، الى المواطنين اليهود ، بقدر ما ترتفع الفوائد في بنوك واشنطن ، بغض النظر عما تقوله التوراة .

والتوراة لها شرع اداري يقول حرفيا (دينا دي مال كوتا دينا) ، اي دستور الدولة هو دستـور الجمـاعـة . لكن الصيغـة الاسرائيلية الحالية ، صيغة حزبية مترجمة حرفيا ، عن شرائع المستوطنات الرأسمالية في الغرب ، في شهادة علنية على ان المستوطنة البيضاء ، لا تستطيع ان تخفي جلدها الابيض ، حتى اذا قامت على اساس الدين .

والتوراة تقول ان الرب اعطى فلسطين لنسل ابراهيم . وهي قائمة تضم على الاقـل المسيحيـين والمسلمـين . لكن اسرائيـل قامت طبقـا لنمـوذج جورج واشنـطن ، بمثـابـة مستـوطنة بيضاء ، لا تعترف بحق اصحاب الارض من الفلسطينيين ، ولا تعترف بحق اليهود الشرقيين أنفسهم ، ولا يرأسها سوى رجـل أبيض ، ولا يكون هذا الرئيس ، سوى مستوطن أوروبي الاصل . ان تسمية اسرائيل باسم الدولة اليهودية مجرد تسمية اعلامية بحتة ، لها سوابق معروفة في تاريخ المستوطنات .

فالولايات المتحدة الاميركية نفسها ، ليست اميركية حقا ، ولم تقم بمشيئة سكان اميركا ، بل بمشيئة المستوطنين الاوروبيين الذين تولوا ابادة اصحاب الارض ، لحسـاب البنـوك الاوروبية . وكذلك حدث في استراليا ونيوزيلندا وكندا وجنوب افريقيا واسرائيل . فكل دولة من هذه الدول ، أقامها المستوطنون الاوروبيـون لحساب البنوك الاوروبية ، طبقا لخطة واحدة لم تتغير ، منذ استيطان اميركا خلال القرن السادس عشر .

في المرحلة الاولى ، تقوم البنوك بتمويل هجرة الاوروبيين الى اي مكان يختارونه ، بشرط ان يقع هذا المكان في اراضي شعوب غير مسلحة .

وفي المرحلة الثانية ، تتولى البنوك تسليح المستوطنين الاوروبيين ، خلال موجة من أعمال التخريب ، لافتعال معركة مع أصحاب الارض الاصليين.

وفي المـرحلة الثالثة ، توعز البنوك الى المستوطنين البيض ، باعلان قيام دولة اوروبية في اراضيهم ، تحت شعار واحد ، محدد سلفا ، هو حرية رأس المال .

وقد أقيمت دولة الولايات المتحدة ، طبقا لهذه الخطة حرفيا . وأقيمت بعد ذلك المستوطنات الاوروبية البيضاء . في عصور مختلفة ، وقارات مختلفة . لكنها التقت جميعا على حرية رأس المال . في معسكر يدعو نفسه رسميا ، باسم المعسكـر الراسمـالي ، ويجمع هذه المستوطنات البيضاء ، في جبهة نووية ، تطوق اراضي المستـوطنـات في المحيط الاطلسي ، تحت قيادة حلف ، اسمه ـ طبعـا ـ حلف الاطلسي . ان اسرائيـل مستـوطنة رأسمالية مسلحة ، في عالم الرأسماليين المسلحين ، لكنها ليست دولة يهودية ولا يعني تمريرها تحت هذا

الاسم في وطننا الاسلامي ، سوى ان الرأسماليين ايضا ، يخطئون احيانا في الحساب .

فالرمال الناعمة في الوطن الاسلامي بالذات ، مجهزة خاصة لاحتواء الخلاف بين الاديان ، لان شرع الاسلام الاداري ، هو نفسه شرع التوراة الحقيقية ، وقد احتوى اليهود ذات مرة ، وسوف يحتويهم مرة أخرى ، بمجرد ان يستعيد نظامه الاداري . فالفرق الحاسم ـ والغائب عن حسابات الرأسماليين ـ بين العرب ، وبين الهنود الحمر ، ان شرائع الهنود الحمر ، كانت اكثر قدما ، وبدائية ، من شرائع الاوروبيين . اما العرب ، فانهم اصحاب شرع جماعي متطور ، يعيش حيا في لغتهم ، ويضمن لهم وطنا محررا من سلطة المؤسسات . وهو فرق يعني ، ان الاوروبيين البيض ، يستطيعون اقامة مستوطنة مسلحة في فلسطين ، بمعونة من مراكز رأس المال ، لكنهم لا يستطيعون ان يقيموا دولة يهودية في فلسطين ، من دون ان يحتويها شرع الاسلام الجماعي ، الذي احتوى اليهود ، منذ ظهور الاسلام . ولعل الرؤية ما تزال الآن غائمة بعض الشيء . لكن الرأسماليين البيض المعروفين ببعد النظر ، عليهم ان ينظروا بامعان اكثر ، لكي يروا بانفسهم ، ان الذي يبحث عن وطن في الشرق الاوسط ، ليس هم اليهود ، بل هو الشرع الجماعي ، وان هذا الشرع قد اعطى اليهود وطنا من دون اسلحة اميركية ، قبل أربعة عشر قرنا ، وان اقرار السلام في المنطقة ، رهن باستعادة الشرع الجماعي ، وليس باقامة المستوطنات في اراضي امة ، ملزمة بموجب شريعتها نفسها ، ان تقاتل حتى الموت ضد شريعة المستوطنات .

ان الدول الرأسمالية الغربية ، تستطيع ان توفر على نفسها ـ وعلى العرب واليهود ـ أحقابا من الخراب والدمار ، اذا شاءت ذات مرة ، ان تراجع مفهومها الصليبي للاسلام ، وتتعرف على نظامه الاداري المتطور ، وتتكلم لغته في البحث عن حلول ، بدل لغة المستوطنات القائمة على (الحدود الآمنة . والحزام الأمني والتوازن العسكري ..) . فالاسلام بالذات شريعة لا تفهم لغة المستوطنات ، ولا تقر قيام دولة على أساس اللون او الدين ، ولا تعترف بمثل هذه الشرائع البدائية . ولا يعني الاصرار على اقامة مستوطنة في اراضي الاسلام ، سوى تحديه لاثبات قدرته الخارقة على ضرب هذه المستوطنة ، بموجة بعد موجة من الشهداء في معركة قد تستمر ، طوال الف سنة من الآن .

٢

كلمة الله التي تعني رب العالمين ، لا يترجمها الاوروبيون بكلمة GOD بل يكتبونها كما هي في نطقها العربي ALLAH باعتبار ان الله ، هو رب المسلمين وحدهم ، من دون سواهم .

اما كلمة يهوه التي تعني رب اليهود وحدهم دون سواهم ، فان الاوروبيين ، لا يكتبونها كما هي في نطقها العبري EHEYEH بل يترجمونها بكلمة GOD أي رب العالمين .

سبب هذا التناقض الظاهر ، ان الكنيسة الاوروبية ، اعتبرت المسيحية امتدادا لشريعة اليهود ، وضمت كتاب العهد القديم الى الانجيل ، لكنها لم تقف هذا الموقف من الاسلام ، ولم تضم القرآن الى نص الكتاب المقدس ، لاسباب سياسية بحتة .

فقبل ان يولد الرسول محمد عليه السلام بثماني سنوات ، كان البابا قد أسس أول كنيسة في بلاد الغال التي تدعى الان «فرنسا» ، وشرع يخطط لاجتياح بقية أوروبا ببعثاته التبشيرية ، متعمدا ان يرث الامبراطورية الرومانية ، في ما دعاه باسم «الامبراطورية الرومانية المقدسة» . وعندما وصل المسلمون الى اسبانيا سنة ٧١٤ ، كانت امبراطورية البابا ، قد امتدت الى ايرلندا ، وكان ظهور المسلمين المفاجىء ، على بعد مرمى السهم من روما ، تهديدا خطيرا ، لا يستطيع البابا ان يتجاهله أو يحتويه . انه يعلن الحرب على الاسلام ، قبل أن يعرف ما هو الاسلام نفسه .

هذا العداء السياسي ، كساه البابا قناعا دينيا محضا ، باصراره على ان الله رب آخر غير رب العالمين ، وأن القرآن كتاب آخر غير الكتاب المقدس ، مما حتم بالتالي عدم ترجمة اسم الله بكلمة GOD ، وفتح الباب امام اول ـ وأسوأ ـ معارك دينية في التاريخ . لقد شن البابا على الاسلام حربا «مقدسة» ، دامت الف سنة حتى الآن ، من دون مبرر مقدس واحد .

ولو اطلع البابا على نص القرآن ، لاكتشف ما اكتشفه النجاشي ، قبل ذلك ، خلال هجرة المسلمين الى الحبشة ، وعرف بدوره ، ان الاسلام لا يمكن محاربته باسم المسيحية بالذات . لكن البابا لم يطلع ـ مجرد الاطلاع ـ على نص القرآن، لان أهدافه نفسها ، كانت أهدافا سياسية محض ، لا علاقة لها بالدين .

في ظروف هذا التزييف المتعمد ، كان على الكنيسة الأوروبية في روما ، ان تلتزم بمعاداة الاسلام الى الابد ، وتورط نفسها في خطأ أبدي ، غير قابل للاصلاح :

فقد ضمت الكنيسة الاوروبية ، كتاب العهد القديم الى (الانجيل) . وهي كلمة تعني تقريبا الكتاب المقدس ، رغم ان اليهود ـ أصحاب العهد القديم نفسه ـ لا يعترفون ببعثة السيد المسيح .

وبموجب هذا الاحتواء القسري ، اختارت الكنيسة الاوروبية ان تترجم كلمة يهوه بكلمة رب العالمين GOD وادخلت بذلك تاريخ اليهود في صلب الكتاب المقدس .

اما القرآن الذي جاء مصدقا لبعثة السيد المسيح ، فقد اختارت الكنيسة ان

تسميه KORAN ، وتخرجه من قائمة النصوص المقدسة ، باعتبار ان الله ، هو ALLAH رب المسلمين وحدهم من دون سواهم .

وفي خدمة هذه المؤامرة السياسية ، اختارت الكنيسة ان تستعير كلمة الجهاد التي وردت في الاسلام ، بمعنى الدفاع عن شرع الجماعة ، لكي تجعلها شعارا للحرب ضد الاسلام نفسه ، في اشهر مثال عرفه التاريخ ، عن مدى تورط المؤسسة الدينية في تزوير لغة الدين . وعندما أعلن البابا ايريان الثاني افتتاح الغارة الاوروبية على المشرق سنة ١٠٩٨ ، تحت شعار الجهاد المقدس ، كانت الكنيسة الاوروبية ، قد وصلت الى النقطة التي لا عودة منها ، وجعلت قتل المسلم فريضة دينية على جميع الاوروبيين ، في مسيرة الدم التي بدأت بعد عام آخر ، بذبح سبعين الفا من المواطنين العزل ، في شوارع القدس .

ان التاريخ يسجل عصر هذه المذابح ، تحت اسم الحروب الصليبية . وهي تسمية تريد أن تقول أن الغارة الاوروبية على المشرق ، كانت حربا دينية بين المسيحية وبين الاسلام . لكن مجرد الاطلاع على النصوص المقدسة التي تروي مولد السيد المسيح في الانجيل والقرآن معا ، من شأنه ان يظهر مدى تزييف هذه التسمية بالذات .

ففي انجيل لوقا ، مثلا : (... كان في أيام هيرودس .. كاهن اسمه زكريا .. وامرأته من بنات هارون ، واسمها اليصابات .. ولم يكن لهما ولد ..

فبينما هو يكهن .. ظهر له ملاك الرب .. فلما رآه زكريا ، اضطرب ، ووقع عليه الخوف . فقال له الملاك ، لا تخف يا زكريا ، لان طلبتك قد سمعت ، وامرأتك اليصابات ، ستلد لك ابنا ، وتسميه يوحنا) .

وفي القرآن .. (... هنالك دعا زكريا ربه ، قال ربي هب لي من لدنك ذرية طيبة ، انك سميع الدعاء . فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب ، ان الله يبشرك بيحيى) .

وفي انجيل لوقا (... فقال زكريا للملاك ، كيف أعلم هذا ، لاني انا شيخ ، وامرأتي متقدمة في أيامها ..)

وفي القرآن «قال رب انى يكون لي غلام ، وقد بلغني الكبر ، وامرأتي عاقر» .

وفي انجيل لوقا : (فأجاب الملاك ، وقال له انا جبرائيل .. ارسلت لاكلمك وأبشرك بهذا . وها أنت تكون صامتا ، ولا تقدر أن تتكلم ...)

وفي القرآن «قال كذلك الله يفعل ما يشاء . قال رب اجعل لي آية ، قال آيتك الا تكلم الناس ثلاثة أيام الا رمزا ...)

وفي انجيل لوقا .. (وفي الشهر السادس ، ارسل جبرائيل الملاك .. الى عذراء مخطوبة لرجل من بيت داوود اسمه يوسف ، واسم العذراء مريم . فدخل اليها

الملاك ، وقال مباركة انت في النساء ، فلما رأته اضطربت من كلامه .. فقال لها الملاك ، لا تخافي يا مريم ، لانك قد وجدت نعمة عند الله ، وها أنت ستحبلين ، وتلدين ابنا وتسميه يسوع ..)

وفي القرآن «.... اذ قالت الملائكة يا مريم ، ان الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى بن مريم ...»

وفي انجيل لوقا (فقالت مريم للملاك ، كيف يكون هذا ، وأنا لست اعرف رجلا . فأجاب الملاك وقال لها ، الروح القدس يحل عليك)

وفي القرآن «قالت ربي انى يكون لي ولد ، ولم يمسسني بشر ، قال كذلك الله يخلق ما يشاء ...»

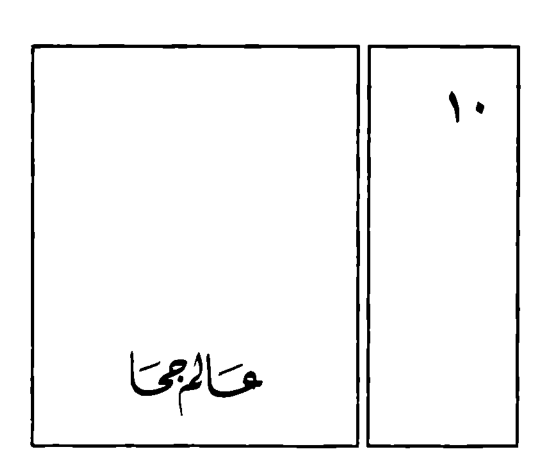
ان نجاح البابا في اشعال (حرب مقدسة) بين هذين النصين المتشابهين ، ليس مصدره قدرة البابا على تحقيق المعجزات ، بل مصدره أن الكنيسة الاوروبية نفسها ، كانت في الواقع مجرد اداة سياسية موجهة منذ اول يوم لضرب الاسلام ، وقد أثبتت ثورة البروتستانت ، أن الكنيسة الكاثوليكية التي شنت الحروب الصليبية على المشرق ، لم تكن كنيسة شرعية اصلا ، ولم تكن تمثل المسيحية ، بل كانت تمثل مصالح البابوات ورجال الاقطاع .

لكن الكنيسة البروتستانتية بدورها ، - رغم كل ما كشفته من مغالطات البابا - لم تكشف مغالطته الهائلة تجاه الاسلام ، ولم تهتم بتصحيح انحرافه في هذه النقطة بالذات . ورغم أن مارتن لوثر ، كان يردد ما قاله القرآن قبل ذلك حرفيا ، من انكار مبدأ الشفاعة ، الى انكار سلطة البابا ، فان احدا لم يشأ أن يعترف بهذه الحقيقة حتى الآن .

ان كلمة الله لا بد أن تترجم بكلمة GOD وليس ALLAH ، وكلمة قرآن لا بد ان تترجم بكلمة BIBLE وليس KORAN ولا بد أن يضم القرآن نفسه الى نص الكتاب المقدس .

واذا شاء رجال الكنيسة الاوروبية ان يبدأوا هذه البداية العادلة ، فسوف يكتشفون ما اكتشفه النجاشي منذ أربعة عشر قرنا ، ويعرفون ان الحرب (المقدسة) بين المسلمين وبين المسيحيين ، لم تبدأ ابدا ، في أي يوم من الأيام ، بموجب مبرر مقدس واحد .


Twitter: @alqareah


١٠
عالم جحا



جاء الاسلام ، وذهب[1] . انتهى نظام الادارة الجماعية . اغلق الجامع ابوابه . سلم المجاهدون اسلحتهم . ظهر جيش أموي مأجور . أعيد عصر الاقطاع من جديد . تفرق الاسلام بين مذاهب الفقه . انقسمت نظرية الخلافة الى ثلاث نظريات.ذلك كله حدث تباعا ، قبل مرور قرن واحد على وفاة الرسول .

خلال الاربعة عشر قرنا التالية ، وطوال عهود لا تحصى من حكم العائلات ، وصراع الجيوش المأجورة على السلطة ، كان الاسلام قد أصبح ايديولوجية ، تتكلم عن واقع ، وتعيش في واقع مختلف سواه ، وكانت هذه المفارقة القاسية ، تتصاعد الى مستوى المحنة في عقل المواطن المسلم ، وفي ثقافته معا .

ان الأدب الشعبي يشهد فجأة ظهور شخصية جحا ، ذلك المواطن نصف المعتوه ، نصف الحكيم ، الذي يقول ما لا يعنيه ، ويعني ما لا يقوله ، ويعيش مرة في عصر الامويين ، ويعيش مرة في عصر تيمور لنك . وهي شخصية اسلامية خاصة ، جاءت لكي تطابق واقع المواطن المسلم على المقاس :

فنوادر جحا ، ليست نكات ، بل ردود عنيفة على ادارة تثير الضحك ، انها لا تسخر من المواطن العادي ، ولا تستخدم مادة النكتة المستمدة من مآسي الناس ، مثل النكات الشائعة عن الحموات والفلاحين والمدمنين والعميان والخرس ، بل تتوجه لنقد الادارة ، مثل كل نكتة سياسية موجهة ، وتحدد موقعها سلفا ، الى جانب الاغلبية ، ضد سياسة الدولة ، وجهاز القضاء ، وفتاوى الفقه ، وارهاب الجيش المأجور .

كل ما قاله جحا ، كانت اغلبية الناس تقوله سرا ، في غرف مغلقة ، من انكار شرعية الخليفة ، الى الشكوى من فساد جهاز القضاء ،

وتعقيدات فتاوى الفقه ، وشغب جنود الحرس الملكي في الشوارع والاسواق . كل ما في الامر ، ان جحا ، كان ينقله علنا ـ مثل اذاعة يومية ـ الى جميع الناس .

من هذه الحكايات :

(... جاء الشرطي برجلين الى مجلس القضاء ، وجحا عند القاضي يحدثه في بعض شؤونه ، فعرض الشرطي قضية الرجلين ، وقال انه وجد في الطريق بينهما اقذارا ممنوعة ، وادعى كل منهما ان الآخر ، مطالب بازالتها ، لانه هو الذي وضعها في عرض الطريق .

أراد القاضي ان يعبث بجحا ، ليسخر منه ، ويفضح دعواه ، لانه كان يدعي العلم ، ويتصدى للافتاء . فأحال عليه القضية ، وسأله أن يقضي فيها بالحق بين الرجلين .

قبل جحا تحدي القاضي ، وسأل الشرطي : «هل كانت الاقذار أقرب الى دار هذا او ذاك ؟ . فأجاب الشرطي بأنها كانت في الوسط بين الدارين . واذ ذاك قال جحا : «اذن يزيلها مولانا القاضي ، لانها في الطريق العام ، ومولانا القاضي هو المسؤول عن المدينة»).

وهذا حكم قد يصدر من رجل درويش ، او من مواطن غاضب ، يريد ان يقول ، ان القضاء الشرعي مسؤول عما يحدث للمسلمين ، وعما يقع في شوارعهم ، تحت ادارة قذرة مجرمة ، لا علاقة لها بالشرع .

ومن هذه الحكايات :

ادعى الولاية ، فسأله السامعون عن كرامته ، فقال : «كرامتي ، اني أعلم بما في قلوبكم» . وعندما سألوه ، عما في قلوبهم ، قال لهم «كلكم تعرفون انني كذاب» .

وهذا رد قد لا يثير انتباه أحد ، سوى خليفة يدعي لنفسه حق الخلافة ، بموجب نسبه في اسرة رسول الله ، ويهمه أن يسمع ما يدور في صدور الناس بصدد هذا الادعاء .. ان جحا ، لا يزعم أنه ولي الله ، بل يقول أن الخليفة صاحب الولاية رجل كذاب .

ومن هذه الحكايات :

سكن دارا قديمة ، كان سقفها يحدث قرقعة . وعندما اشتكى الى صاحبها ، قال له : «لا تخف ! ان السقف يسبح الله» .

اذ ذاك قال جحا «هذا الذي اخشاه ، تدركه رقة ، فيسجد علينا») .

وهذا احتمال ، يضعه في حسابه رجل يسكن دارا قديمة ، أو مواطن يسكن وطنا منهارا ، أصبحت السياسة فيه ، عدوا مميتا متنكرا وراء لغة الدين . أن جحا ، ليس ضد التسبيح ، بل ضد الخليفة المعلق فوق رأسه في سقف ادارة منهارة ، بحجة انه خليفة شرعي ، يحكم باسم الله .

ومن هذه الحكايات :

عرض عليه رجل رسالة ليقرأها له . فتعلل برداءة الخط ، لانه لم يكن يعرف القراءة . لكن صاحب الرسالة ، ساله محنقا : لماذا اذن ، تضع هذه العمامة على راسك ، كأنها الرحى ؟» فخلع جحا عمامته جانبا ، وقال له «دونك والعمامة ، فاسألها ، فانها صاحبة العلم الذي تبتغيه

وفي ثقافة تربط بين كلمة «**العلم**» وبين كلمة «**الفقه**» ، وتسمى أصحاب الدراسات الفقهية «علماء» ، كان من شأن هذا الرد أن يعني ، أن الفقه ـ من دون شرع الجماعة ـ مفرغ من العلم ، وان المواطن المسلم ، لم يتعلم منه شيئا نافعا ، وما يزال مواطنا أميا ، لا يعرف القراءة ، حتى اذا وضع على رأسه عمامة في حجم الرحى .

ومن هذه الحكايات :

سئل أيهما افضل ، المسير خلف الجنازة أو المسير أمامها ، فقال : «لا تكن في النعش ، وسر حيث تشاء» .

وهي فتوى عملية جدا ، في مسألة فقهية تافهة جدا ، من طراز المسائل التي انشغل بها الفقه الاسلامي ، عن قضايا الحياة في الواقع المعاش . ان الميت ، عند جحا ، هو علم الفقه نفسه ، الذي علم الناس أن يركضوا وراء مزاعمه ، لاحراز الحسنات في الحياة الأخرى ، حتى نسوا حق المواطن الحي في هذه الحياة .

ومن حكايات جحا :

ساله تيمورلنك الطاغية : «اين ترى يكون مثواي في الآخرة ؟ »
فقال جحا «واين تريده أن يكون ، الا مع جنكيز خان وفرعون والنمرود والاسكندر» .

وهذه رسالة بالشيفرة السرية ، لكن حل الشيفرة نفسها ليس سريا جدا ، فاسمان من هذه الاسماء ، هما فرعون والنمرود ، يتحدث عنهما القرآن ، باعتبارهما نموذجين ساطعين من نماذج الطغيان ، وما دام جحا ، قد حدد عنوان الصفحة ، فان كل مواطن ، يعرف تلقائيا ، أين سيذهب تيمورلنك .

ومن هذه الحكايات :

رأى سربا من البط على شاطيء البحيرة ، فتسلل لكي يمسك بواحدة منها . وعندما طار البط ، اخرج جحا رغيف خبز ، فغمسه في البحيرة وقال لمن حوله موضحا : اذا فاتكم البط ، لا يفوتكم مرقه .

وهذه نصيحة تريد أن تقول ان الله العادل ، لا يعوض الناس عن خسائرهم ، بقدر ما يعوضهم الخبز والماء والفول عن مذاق البط . وفي ثقافة تعتبر الدين بديلا عن الدنيا ، وتنكر حق الناس في الجنة على الأرض ، تصبح مثل هذه «النصائح» منشورات سياسية ضد الدولة والمؤسسات الدينية .

ومن هذه الحكايات :

حمل جحا أوزة مشوية الى أمير حلب ، وغلبه الجوع ، فأكل احدى رجليها في الطريق . وعندما سأله الامير عنها ، زعم له ان الأوز كله ، خلقه الله برجل واحدة ، في حلب . ثم اشار الى سرب الاوز في حديقة الامير . وكان الأوز قائما على قدم واحدة ، كعادته وقت الراحة .
نادى الامير جنديا من حرسه ، وأمره أن يهجم على سرب الاوز بعصاه . فما كاد يفعل ، حتى اسرع الاوز يعدو على قدميه . ثم قال الامير لجحا : «هل رأيت الآن ان الاوز في حلب خلقه الله بقدمين ، وليس بواحدة ؟»
قال جحا : «مهلا ، ايها الامير ، فلو هجم حارسك على انسان بهذه العصا ، لجرى الانسان نفسه على اربع» .

والجندي المأجور ، صاحب العصاة الغليظة ، هو حارس الامير الخاص ، الذي لا يطارد الاوز ، بل يطارد الناس ، ولا يغير طبيعة الطيور ، بل يغير طبيعة البشر ، لانه يقهرهم بسلاح القوة ، ويأكل حقوقهم ، ويحاسبهم على كل حق ينالونه لانفسهم ، حتى تحت وطأة الجوع . واذا كان جحا ، قد جاع في الطريق ، لكي يأكل رجل أوزته ،

فلا بد أنه كان يعيش بين كثير من الجائعين .

ان نوادر جحا ، ليست نكات ، بل منشورات سياسية ، معروضة للتداول بين المواطنين ، على لسان نموذج صحيح واحد ، يمثل كل مواطن مسلم على حدة .

الصفة الاولى ، في هذا النموذج ، انه مسلم على مذهب الجماعة ، فجحا ، لا يشغل نفسه بمذاهب الفقه ، ولا يدافع عن احد منها ضد الآخر .

والصفة الثانية ، انه مواطن على علم واضح بشرع الاسلام الجماعي ، يعرف دقائقه ، ويعرف علاقته باقامة العدل ، وتغيير واقع الناس ، وتحرير الادارة من سلطة الاقطاع .

والصفة الثالثة ، انه مواطن يعيش دائما تحت رحمة طاغية . فجحا لا يظهر في عصر الخلفاء الراشدين ، بل يظهر في وقت لاحق ، في عصور طغاة من طراز الحجاج ابن يوسف ، وهولاكو ، وتيمورلنك .

والصفة الرابعة ، انه مواطن اعزل ، لا يحمل السلاح ، ولا يحسن استعماله ، لان الخليفة ، كان قد جرد المواطن المسلم من سلاحه ، واشترى لنفسه ارقاء مسلحين .

والصفة الخامسة ، انه مواطن خائف ، لكن خوفه ، لا يعوقه عن المطالبة بالتغيير . فجحا ، رجل فدائي ، يجاهد علنا ، لاقرار شرع الجماعة . وفي غياب هذا الشرع بالذات ، يتنكر الفدائي الجاد في ثياب مواطن درويش .

ان جحا ، نصف المعتوه ، نصف الحكيم ، الذي يقول ما لا يعنيه ، ويعني ما لا يقوله ، هو المواطن المسلم شخصيا ، الذي علمه القرآن كنوزا من الحكمة في شرع الجماعة ، وعلمه انه صاحب حق شرعي ، في حياة محررة من الخوف والفقر ، ثم سلبه الخليفة هذا الحق ، باسم الشرع نفسه ، وارغمه ، على العيش تحت عصي جنوده ، في قبضة الخوف والفقر معا . واذا كانت شخصية جحا ، قد اختفت من أدبنا الشعبي في العصر الحديث ، فان ذلك ليس سببه ان جحا ، لم يعد يمثل المواطن المسلم الآن ، بل سببه انه شخصية لا تحتاج اصلا الى الخروج من عصرها ، لان قضيته ، لها صيغة واحدة في كل العصور .

ان جحـا ، لا يدخل عالمنا المعاصر ، ولا يذهب الى عالم سواه ، ولا يستطيع احد ان ينزله من فوق حماره ، أو ينزع ثيابه الاسلامية ، من دون ان يخـل بتوازن هذه الشخصية ، ويتورط في عمل مفتعل ، وغير عادل ، لسببين :

الأول : ان جحا شخصية لها رسالة مقيدة بلغة القرآن . انه لا يذهب الى عصر فرعون ، ولا يدخل العصر الحديث ، ولا يكون ماركسيا ، أو طائفيـا ، لانـه ليس شخصية فنية ، بل نموذج محدد للمواطن المسلم نفسه الذي يعيش في واقع غير اسلامي .

الثـاني ، أن جحا ليس شخصية معدة لالقاء كل أنواع النكات. انه لا يضحك على مآسي الناس ، ولا يصلح لرواية طرائف الكوميديين الشائعة عن الحماة السمينة ، والصعيدي التائه ، والعجوز الذي تورط في عروس شابة . لان هذه المادة السهلة ، لا تحتاج اصلا الى جهد جحا . بل الذي يحتـاج الى جهـده ، هو تحـريض الناس ضد طاغية مثل تيمورلنك ، وفضح قضاته ، وتجريد فقهائه من صفة العلم ، وانكار شرعه البدائي ، ومحاربته علنا في لغة الناس . وهذا أمر لا يتطلب ان يخرج جحا من عصر الى عصر ، لانه امر واقع في كل العصور .

لهذا السبب ، لم يدخل جحا عصر الآلة ، ولم يقحمه الأدب الشعبي في حكايات معاصرة تضعه في سيارة ، أو تبيع له القطار . لانه ليس مواطنا تائها بين الحضارات ، بل مواطن له حضارة واحدة يعرفها ، ويعرف انها تقوم على الادارة الجماعية ، وان السلطان قد سلبه هذه الادارة ، ومن واجبه ان يعادي السلطان في السر والعلن :

انه مواطن ، مطيته الحمار . لأن الحصان مطية الجندي المحترف . والجندي المحترف في خدمة السلطان .

مواطن درويش ، لان اهل الفطنة ، هم المثقفون . والمثقفون في خدمة السلطان .

مواطن على اطلاع وثيق بالشرع الجماعي ، لكنه ليس قاضيا ، لأن القضاء في خدمة السلطان .

مواطن على رأسه عمامة ، ويفتي في شؤون الفقه ، لكنه ليس فقيها . لان الفقهاء في خدمة السلطان .

مواطن أعـزل ، جرده السلطان من كل سلاح ، لكنـه يقـاتل بقلبه

ولسانه ضد السلطان ، لانه صاحب كتاب ، يعده بالنصر ، مهما طال المطاف .

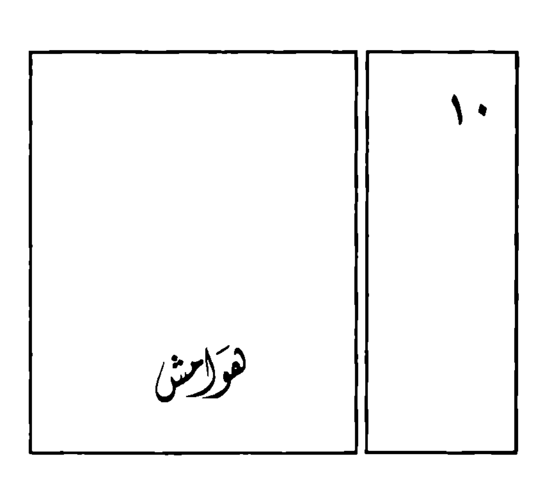
مواطن له قضية واحدة ، ولغة واحدة ، قد تختلف حرفته ، ويختلف حجم عمامته ، لكن مهمته دائما ، هي أن لا يعترف بشرعية تيمورلنك ، ولا يكف عن السخرية بقضاته وفقهائه وجنوده المأجورين .

ان نابليون يجتاح مصر ، عند نهاية القرن الثامن عشر ، ويدخل الوطن الاسلامي ، في عصر لا يعرف لغة الاسلام ، وتفقس في لغتنا العربية ، ثقافة أخرى ، تحت جناح نابليون ، علامتها الفارقة ، انها تتحدث لغته الفرنسية ، وتقلده في زيه وطعامه ، كما يقلد الغراب الغراب . لكن هذه الثقافة العربية الجديدة و«المتطورة» لا تكتشف ابدا ما اكتشفه مواطن أمي اعزل مثل جحا ، ولا تنكر وجه تيمورلنك ، ولا تنكر قضاته وفقهائه وجنوده المأجورين ، ولا تعرف شرع الجماعة ، ولا تقاتل بأسلحة الاسلام ، ولا تتكلم لغته القرآنية .[٢]

وفي ثقافة مغتربة الى هذا الحد ، كان من المتوقع ، ان يعاد الدرس نفسه بلغة غريبة أخرى ، لكي يتعلم العرب ، ما سبق لهم أن تعلموه من جحا ، معربا عن لغة نابليون .[٣]

ان كلمة **حكم الجماعة** مثلا ، تصبح في لغتنا المعربة هي كلمة **الديمقراطية** . ويصبح على العرب ان يعودوا الى القاموس اللاتيني لكي يتعلموا ما تعنيه هذه الكلمة اللادينية .


Twitter: @alqareah


١٠
هوامش



١

القـول بأن الادارة الاسـلاميـة ، محت الاسـلام من وعي النـاس ، ليس استعـارة ، بل تقـرير لحقيقة حرفية مروعة . فثمة ممحاة خاصة ، لا تمحو الكلمـات المكتـوبـة ، بل تمنع معانيها من الوصول الى وعي الناس ، بثلاث مصاف ثقافية فعالة :

الاولى : مصفـاة اللغة . فالفكرة التي لا تعبر عنها كلمة ، لا تصل ابدا الى وعي الناس . وقد تعمدت الادارة الاسلامية مثلا ، ان تنقل نظمها عن بيزنطة ، من دون أن تنقل القابها الرسمية . فلم يدع الخليفة نفسه امبراطورا بل خليفة، لان كلمة الامبراطور ، كان من شأنها ان تصل الى وعي المواطن ، وتعري أمامه مدى الانحراف المميت ، في جهاز دولته الاسلامية .

ردا على هذه الخـدعـة ، اختـار جحا ، ان يعيش ـ دائما ـ في عصر رجل طاغيـة . فهـو لا يخـاطب الخليفـة او الامبراطور ، بل يخاطب الحجاج بن يوسف ، وجنكيزخان ، وهولاكو ، وتيمورلنك في محاولة متعمدة ، لتجاوز حيلة لقب الخليفة ، وايصال مفهوم الطغيان الى وعي المواطن المسلم .

المصفاة الثانية : في يد الادارة الاسلامية ، لمحو الاسلام من وعي الناس ، هي مصفـاة التقـاليد المقدسة . فالفكرة التي تحرسها المقدسات تصبح فكرة محرمة ، حتى اذا لم تكن محرمة حقا ، من سفور المرأة الى الخروج عن طاعة السلطان . وفي هذا المجال ، لعب الفقه الاسلامي ، الدور النهائي الحاسم ، في محـو كلمة الاغلبية من وعي الاغلبية نفسها ، بتحديد مصادر التشريع ، في أربعة مصادر فقهية ، ليس بينها صوت الناس . هي القرآن ، والسنة ، واجماع الصحابة ، وقياس الفقهاء .

ردا على هذه الضربـة ، اختار جحا ، أن يلعب دور الفقيه الجاهل . وهو دور صعب ، بالنسبة لرجل جاهل حقا . اما بالنسبة لجحا ، الذي ارتوى قلبه بحكمة الشرع الجماعي ، فان هذا الدور ، كان يقوم على منهج دقيق في النقد ، يجعله سهلا ، وممتعا ايضا .

ان جحا ، لا يثير معركة اكاديمية مع الفقهاء ، مثل الحلاج ، ولا يعتبرهم طرفاً في النزاع اصلا . انه لا يناظرهم في مسائل الفقه الاسلامي ، بل يتحداهم لتطبيق الاسلام نفسه ، في واقع الادارة الاسلامية . ومن هذا المنظور العملي ـ والصاعق ـ كان بوسع جحا ، ان يعري تحالف المؤسسة الدينية مع الاقطاع ، ويخلد الفقيه الجاهل في وعي الناس باعتباره أمثولة جماعية للجهل المضحك في جميع العصور .

وقد بلغ من غضب جحا ، على أئمة الجوامع ، انه قتل ذات مرة اماما ، ورمى جثتـه في بئر . لكن أمه ، شاءت أن تنقذه من عواقب جريمته ، فابعدت جثة

الامام ، ورمت في البئر جثة تيس . وعندما جاءت الشرطة للتحقيق مع جحا ، اعترف لهم مباهيا بما فعله ، ونزل الى البئر ، لكي يريهم جثة القتيل .
في قاع البئر وجد جحا جثة التيس ، ورفع رأسه لكي يسأل الشرطة قائلا : (اللحية هي اللحية ، لكن هل كان للامام قرون ؟) ، في محاولة واضحة ، من جانب جحا الغاضب ، لرد بعض المستحق الى حضرة الامام .
المصفاة الثالثة : في يد الادارة الاسلامية ، لمحو الاسلام من وعي الناس ، هي مصفاة المنطق . فمشكلة المنطق انه في الواقع (منطقان) . احدهما يوناني ، ينتسب الى ارسطو ، ويقوم على فكرة مؤداها ان (أ) هو (أ) . وكل شيء غير (أ) ، ليس هو (أ) . والآخر صيني ، ينتمي الى تشوانج تسو الذي يقول (ما هو واحد ، هو واحد . لكن الذي ليس واحدا ، هو ايضا واحد) .

والفرق العملي بين هذين المبدأين : يظهر بوضوح في ا لقياس التالي :
فطبقا لمبدأ ارسطو :
(ان الاسلام ، هو الاسلام ، وكل شيء غير الاسلام ، ليس هو الاسلام) .
وطبقا لمبدأ تشوانج تسو
(ان الاسلام ، هو الاسلام ، لكن الذي ليس اسلاما ، هو ايضا اسلام) .

المبدأ الأول : تبناه أهل الظاهر. والمبدأ الثاني تبناه أهل الباطن. وبذلك انقسمت ثقافة المسلمين ، بين منطقين ، كلاهما يثبت ـ منطقيا ـ عدم منطقية الآخر .
فأهل الظاهر ، يكفرون الصوفية ، لمجرد انهم لا يقولون بالظاهر . والصوفية تتجاهل الفقهاء ، لمجرد انهم لا يعترفون بعلم الباطن . ورغم ان المعركة ، تبدو منطقية في حد ذاتها ، فانها في أرض الواقع ، كانت مجرد معركة مختلقة ، لها هدف مشترك واحد ، وهو محو الادارة الجماعية من واقع الاسلام ، ومنع هذه الفكرة من الوصول الى وعي المواطن ، بابادة كلمة الادارة الجماعية ، من قاموسه باسم الجدل المنطقي .

ردا على هذه الضربة ، اختار جحا ، ان يلعب دور المعلم الجاهل . وهو دور صعب آخر بالنسبة لرجل جاهل حقا . اما بالنسبة لجحا ، العارف بعيوب الجدل ، فان المشكلة تحل نفسها بنفسها . انه يضرب مبدأ الظاهر ، بمبدأ الباطن ، ويتركهما يتشاجران ، على مشهد من جمهور في حاجة ملحة الى الضحك . فمثلا :

ضاع حماره ذات مرة ، وجاء الشامتون لكي ينقلوا له هذا الخبر الأليم ، فقال لهم ، متعمدا أن يحصي امامهم مكاسبه (الحمد لله ، انني لم أكن فوق الحمار) .

والحمار رمز صوفي للشهوات ، وجحا ، يقرر هنا ، ان الانسان الذي اضاع شهواته ، ليس انسانا ضائعا ، لكنه لا يقول ذلك مباشرة ، بل يقوله في الصيغة التي تتيح له ان يسخر من وسائل المنطق . فالمنطق يقول ، ان جحا يضيع ، اذا ضاع حماره ، وينسى طبعا ، ان جحا ، قد وجد نفسه ، لانه تخلى عن شهواته ، ونزل طائعا من فوق ظهر الحمار . ومثلا :

سأله تلميذه عن مئذنة عالية . فقال له متأملا (هذه بئر مقلوبة) والبئر مصدر للماء أصل الحياة . وجحا يقرر هنا ، ان الاسلام المقلوب رأسا على عقب ، لا يستطيع ان يروي ظمأ الناس الى السلام والعدل . لكنه لا يقول ذلك مباشرة ، بل يختار الصيغة التي تتيحها له وسائل القياس المنطقي . فليس ثمة علاقة بين البئر وبين المئذنة ، سوى المنطق القائل ، بأن البئر المقلوبة ، تصبح ـ منطقيا ـ هي المئذنة . ومثلا :

طلب منه جاره ان يعيره حماره ، فاعتذر له قائلا ، ان الحمار قد مات . لكن نهيق الحمار ، ارتفع فجأة ، مما دعا الجار الى أن يقرعه على هذه الكذبة . فقال له جحا متسائلا : «يا سيدي ، كيف تصدق الحمار ، وتكذبني ؟»

والمنطق يقول ان الجار على خطأ ، لكن الواقع يقول انه على صواب . وهدف جحا ، من وراء تقرير هذا التناقض ، هو ان يظهر قدرة المنطق على تبرير الكذب من دون وعي الناس . فالمواطن المسلم يصدق ان الخليفة الغارق في شهواته ، حاكم شرعي لانه من بيت رسول الله . رغم ان اعمال الخليفة نفسه ، تشهد على فساد هذا التبرير ، بصوت أعلى من نهيق حمار جحا .

ان الادارة الاسلامية ، لم تمح الاسلام بممحاة ، بل بمصفاة مسخرة ، لمنع تعاليمه من الوصول الى وعي الناس . وقد تمت الضربة بالاسلحة الثلاثة القادرة على تدمير هذا الوعي من أساسه . وهي سلاح اللغة ، وسلاح المقدسات ، وسلاح الجدل . ورغم جهود جحا في مقاومة هذه ا لكارثة الشاملة ، فان استعادة الاسلام الى وعي المواطن المسلم ، ربما لا تكون الآن هدفا قابلا للتحقيق أبدا ، من دون مراجعة شاملة ـ وتنقية دقيقة وموجعة ـ للغتنا نفسها ، ومقدساتنا نفسها ، ومنطقنا نفسه .

٢

كلمة ثقافة في لغتنا العربية ، ترجمة لكلمة CULTURE لكن لقب المثقف ترجمة لكلمة INTELLECTUAL . وهو ارتباك مصدره الخلط المتعمد بين هذين المصطلحين .

فكلمة CULTURE مصطلح قديم جدا ، يشمل جميع معارف المجتمع ، بما في ذلك الدين . لكن كلمة INTELLECTUALISM مصطلح رأسمالي حديث ، يعني

استبعاد الدين ، اولا ، وقبل كل شيء .

ان توريط العرب في جمع هذين المصطلحين تحت اسم واحد ، خطأ أكبر من مجرد عثرة في الترجمة ، لان العرب بالذات ـ دون غيرهم من بقية الأمم ـ لا يملكون لغة منفصلة عن الدين ، ولا تستطيع كلمة مثقف ان تعني في لغتهم القرآنية ، ما يريدها المترجمون أن تعنيه .

فالصفة المميزة للمثقف ، في حضارات الشرق والغرب ، انه مواطن لا يضع الدين في قائمة الحلول ، ولا يستعمل مصطلحاته ، ولا يعول عليه في ايجاد الصيغة الصحيحة للادارة . بل يزيحه جانبا . باعتباره ثقافة «غير دنيوية» . ويبحث في دنياه ، عما يهديه اليه عقله الحر . ولهذا السبب . لم يظهر لقب المثقف اصلا ، الا بعد انهاء سلطة الكنيسة ، ونجاح الرأسمالية في تحرير الادارة من تحالف الدين مع الاقطاع .

اذ ذاك شهدت الحضارة ، لأول مرة ، ظهور كاهن من نوع جديد ، لا يستعمل لغة الدين ، ولا يبحث عن حلول لمشاكل الناس في الحياة الآخرة ، بل يبحث عن حلول لمشاكلهم الآن ، ويستخدم منهجا جدليا قائما على استقراء التاريخ ، وليس على استشارة نصوص الدين .

على يد هذا الكاهن الجديد ، ولدت شريعتان في العصر الحديث ، احداهما تقوم على «الايمان» بحرية رأس المال ، وتسخيره لضرب مصالح الاقطاع والكنيسة . والاخرى تقوم على «الايمان» بحتمية سقوط الرأسمالية والاقطاع والكنيسة جميعا ، امام زحف العمال . وهما الشريعتان اللتان يعتنق الآن احدهما كل «مثقف معاصر» في الشرق او في الغرب .

من دون الاقرار بجدلية ، احدى هاتين الشريعتين ، لا تعني كلمة مثقف ، ما تعنيه كلمة INTELLECTUAL ، بل تصبح مرادفا للقب الفقيه الذي يبحث عن حلول لقضايا الانسان في نصوص الدين . وهو مواطن عارف لا غبار عليه ، لكنه ليس اسمه مثقفاً ، بل اسمه فقيه ، وتغيير لقبه ، لا يجعله أكثر علما ، بل يحرمه من مصدر المعرفة الوحيد المتاح امامه في لغة الدين .

ان كلمة مثقف ، في لغتنا العربية ، لا تعني المواطن الذي صقلته التجربة وجعلته مستقيما كالرمح ـ وهو أصل الكلمة نفسها ـ بل تعني فقيهاً عربيا من نوع جديد ، لا يخاطب العرب بلغة القرآن الشائعة بين الفقهاء ، بل يخاطبهم بلغة رأسمالية أو ماركسية ، في مجتمع لا يصدق ما يقوله ماركس ، ولا يؤمن بحرية رأس المال .

فالمثقف العربي المعاصر ، ليس هو المثقف الرأسمالي الذي يبحث عن حلول لقضايا المجتمع خارج الدين ، كما فعل «ماكس فيبر» الذي فسر الحرية باعتبارها «روح الرأسمالية» . أو كما فعل «أوجست كانت» صاحب المدرسة

الوضعيــة ، و«هــربــرت سبنسر» ، الذي اخضــع علم الاجتماع لنتائج مبدأ التـطور عند داروين ، فهؤلاء المثقفون لم يستبعدوا الحل الديني ، لانهم كانوا ضده او معــه ، بل لان الحـل الديني نفســه ، كان مستبعدا قبل أن يولدوا بثلاثمائة سنة على الاقل ، مما اضطرهم الى البحث تلقائيا خارج لغة الدين . اما المثقف العربي المعاصر فانه لا يعايش هذا الواقع ، ولا يستطيع اصلا ، ان يستبعـد الدين من لغتــه العربية التي ترتبط بالقرآن ، ولا تستطيع ثقافته الرأسمالية أن تجعله شخصا مؤثرا مثل ماكس فيبر أو هربرت سبنسر ، الا اذا عاش في مجتمعهم الرأسمالي .

في الجـانب الآخر ، يختلف المثقف العربي المعاصر عن المثقف الليبيني ، الذي ينـطلق من نقـطة مؤداها ان سلطة حزب العمال ، تنوب دستوريا عن سلطة الجماعة . فهذه فكرة يستحيل تفسيرها في شرع القرآن ، الذي لا يعترف بمبدأ النيابة نفسه ، وليس بوسع المثقف العربي ان يعتمدها قاعدة للثقافة العربية ، ما دامت لغة هذه الثقافة ، هي لغة القرآن .

ان ما يدعي حاليا باسم المثقف العربي المعاصر ، ليس شخصا مؤثرا ، بل مجـرد سائح اوروبي ، لا يملك جذورا في تراث العرب ، ولا يتكلم لغتهم اصلا ، وليس رأسمـاليـا ، وليس ماركسيـا ، وليس فقيهـا ، ولا علاقة له بما يحدث للعرب ، ولا علاقة للعرب بما يحدث له .

٣

لم يكن نابليون ، أول أوروبي يغير على الشرق بقوات مسلحة ، فقبل ذلك كان الاسكنـدر ويوليوس قيصر وملوك الصليبيين ، قد اجتاحوا المنطقة تباعا منذ القرن الرابع قبل الميلاد . لكن الجديد في غارة نابليون ، انها وقعت في القـرن التاسع عشر ، بعد ان تغيرت خارطة العالم ، واضيفت اليها اربع قارات جديدة ، وظهرت شريعة عالمية مسلحة تحت اسم الرأسمالية .

هذا الفرق جعل جيش نابليون يختلف عن باقي الجيوش في نقطة أساسية جدا ، وهي أن الجيش الاوروبي الجديد ، لا تجدي هزيمته في ميدان الحرب من دون الحاق الهزيمة بشرعه الرأسمالي في ميدان الادارة .

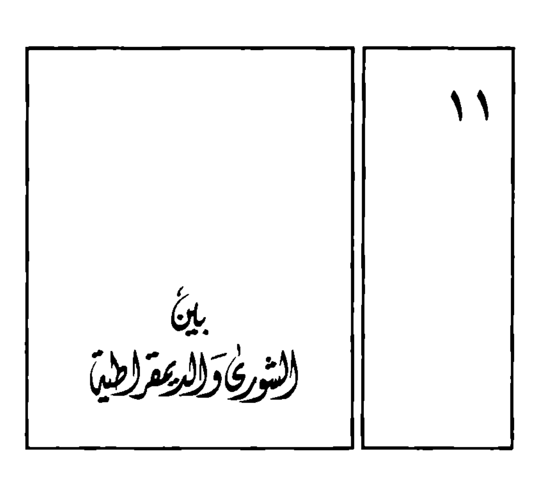
فالسلاح الذي لم يملكه الاسكندر ولا يوليوس قيصر ولا الصليبيون ، هو رأس المال ، الذي يستطيع ان يستعمر الارض ، دون ان يحتلها ، بالتحكم في اسعار المواد الخام ، واحتكار التصنيع والسيطرة على طرق التجارة الدولية .

واذا كانت جيــوش الاسكندر ويوليوس قيصر والصليبيين ، قد تراجعت عن الوطن العربي تحت ضربات المقاومة المسلحة ، فان الجيش الرأسمالي الجديد لا يستطيع احد ان يقاومه بقوة السلاح ، لانه لا يعمل من قواعد عسكرية ، بل

من قواعد ادارية داخل نظام الدولة نفسها .

لهذا السبب ، ارتبط انسحاب الجيوش الرأسمالية من الوطن العربي ، بقيام ادارة حزبية ، وارتبط مفهوم الديمقراطية في لغتنا العربية بنظام تعدد الأحزاب . فالواقع ان نظام الاحزاب في حد ذاته هو الضمانة المثلى لحرية رأس المال ، لانه يعفيه من حاجته الى استعمال القوة ، ويعرفه على اصدقاء محليين ، يفتحون له باب الدار ، بموافقة أهل الدار أنفسهم ، خلال «معركة» سلمية ، تجري في ملفات الانتخابات ، من دون رصاص ولا دماء . وهو حل ربما لا يناسب ، صليبياً مجاهداً مثل ريتشارد قلب الأسد الذي يريد ان يحتل القدس لكي يصلي فيها ، لكنه مناسب جدا للصليبي الجديد الذي يصلي بعيدا في بيته الدافئ ، ويسيطر على اسواق القدس ، ويحتكر التصنيع لها ، ويسيطر على الطريق اليها ، ويملك في داخلها اصدقاء واصدقاء .

ان الدول العربية التي «استقلت» بعد جلاء الاوروبيين عنها ، عادت «فاستقلت» مرات كثيرة أخرى ، في انقلابات عسكرية متعاقبة ، على نظام الاحزاب . لان الاستقلال الممكن الوحيد ، من سيطرة رأس المال ، لا يتم حقا ، الا بتحرير الادارة نفسها من هذه السيطرة ، كما يحدث في نظام الحزب العمالي الواحد ، أو نظام الشرع الجماعي في الاسلام .


١١
بين
الشورى والديمقراطية



Twitter: @alqareah

اذا اجتمع خمسة محتالين في المحطة ، واقترح احدهم أن يبيعوا القطار للعمدة ، وتم قبول الاقتراح ، بعد مناقشته ، بأغلبية الأصوات ، وقبل العمدة طائعا أن يشتري لنفسه قطارا ، فان ذلك اسمه **ديمقراطية** ، لكنه ليس اسمه **شورى** ، لان المصطلح الاوروبي ، مستمد من دستور رأسمالي لا يحمي المغفلين .[1] والمصطلح الاسلامي مستمد من دستور ، موجه لحماية المغفلين قبل سواهم . فماذا يحدث عندما تخلط ثقافة ما بين هذين المصطلحين ، كما فعلت ـ مثلا ـ ثقافتنا العربية المعاصرة ؟

في بلد رأسمالي ، لا يحدث ما يثير الفزع ، لأن رأس المال ، قوة قادرة في حد ذاتها ، على ضمان بعض العدل ، بتحرير الادارة من سلطة الاقطاع ، وتوزيع السلطة بين المؤسسات ، مما يضمن بالتالي ، حرية القضاء ، وحرية النشر والاعلان . وهو دستور ، ربما لا يستطيع أن يحمي جميع المواطنين ، لكنه ـ على الاقل ـ يستطيع أن يحمي بعضهم.

من دون رأس المال ، تحدث فاجعة .

فالتاريخ لا يعرف قوة أخرى ، قادرة على ردع الاقطاع ، سوى القوة العسكرية وحدها . وهي مجرد وجه آخر للاقطاع نفسه ، وليست بديلا مختلفا عنه ، لان كلاهما نظام قائم على مبدأ تحكيم القوة ، وليس تحكيم الاغلبية ، مما يغلق الطريق من أوله ، ويخرج الناس العزل من المعركة قبل أن تبدأ .[2]

ان الجماعة الانسانية ، لا تملك سوى سلاح فعال واحد ضد الاقطاع ، هو حرية رأس المال . لكن جوهر المشكلة ، أن رأس المال نفسه ، سلاح غير متوفر في أيدي جميع الناس . بل في أيدي الاوروبيين الغربيين وحدهم ، الذين كسبوا السباق على كنوز المحيط ، واستوطنوا

خمس قارات ، وسيطروا على ممرات التجارة الدولية ، وينوون أن يحتفظوا بالسيطرة عليها الى وقت طويل .

بقية أمم العالم ، مجرد بلايين من الفقراء ، الذين تكدسوا وراء مضيق جبل طارق ، في أراضي العالم القديم ، بعضهم تحت مظلة رأس المال الغربي ، وبعضهم يركض في الشمس من دون مظلة . فأين تذهب هذه البلايين ؟

انها تكتشف عجزها عن تقليد نظم الأوروبيين الاغنياء ، وعجزها عن تحرير نفسها من الاقطاع ، بسلاح رأس المال الذي لا تملكه أصلا ، وعجزها عن التفاهم بمصطلحات رأسمالية ، لا تقول ما تريدها أن تقوله .

وبعد ذلك ، ينقسم الطريق امام شعوب العالم الى طريقين . احدهما يقوم على **تفسير** «**علمي**» للتاريخ ، يمكن ان يستند اليه كل نظام اداري ، من نظام الحزب الواحد في روسيا ، الى نظام الرجل الواحد في كوبا ، والآخر يقوم على **تفسير** «**انساني**» للتاريخ ، لا يعترف بغير نظام اداري واحد ، تكون فيه الادارة تحت سلطة الناس شخصيا . ان كلمة **الشورى** هي شعار هذا التفسير الاسلامي بالذات .

فالشورى مصطلح لا يفسر نفسه ، في لغة الادارات الرأسمالية والعمالية المعاصرة . انه لا يعني انتخابات مجلس النواب ، لان الاسلام لا يعترف بالنيابة . ولا يعني انتخابات الجمعية المركزية للحزب ، لان الاسلام لا يعترف بسلطة الحزب اصلا . وليس هو «التصويت» على القرار ، لان المسلم مسؤول ايضا عن سلامة التنفيذ .

ان **الشورى** مصطلح آخر ، من ادارة مختلفة أخرى ، لا تقوم على التمثيل النيابي ، أو الحزبي ، بل تقوم على المشاركة الشخصية للمواطن نفسه ، في **مؤتمر** ، له سلطة أعلى من سلطة الدولة ، يرتاده المواطن في موعد محدد ، لكي يضمن من خلاله ، اشرافه المباشر على اداة الحكم .

اشراف المواطن شخصيا ، لا ينوب عنه نائب ، ولا يمثله حزب ، لان غيابه يحرمه من حقه في التصويت على القرار ، من دون أن يعفيه من عواقب القرار نفسه ، بما في ذلك ـ عادة ـ ان يصادروا بيته ، ويرسلوا عياله الى خط النار .

اشراف المواطن المستمر . دوريا ، ومن دون انقطاع ، فالقرار

الاداري الذي يلزم اصـلاحـه ، يلزم اصـلاحه فورا ، وليس في وقت لاحق ، أو بعد اجراء الانتخابات ، او انتهاء فترة الرئاسة . لانه خلل على نطاق واسع ، ثمنه أحيانا ، ان يموت نصف مليون مواطن ـ كما حدث لشعب الولايات المتحدة في فييتنام ـ قبل أن تبدأ الانتخابات ، وتنتهي فترة رئاسة جونسون .

اشراف المواطن المنظم . دائما ، وبأقصى رغبة في التدقيق . فالمؤتمر الجماعي ليس ندوة ، بل جلسة عمل ، بموجب دستور ، ولائحة ادارية ، وجدول أعمال ، ولجنة صياغة ، وأجهزة متابعة . انه موقع اداري ملتزم باداء مسؤوليات محددة ، في زمن محدد . ومن دون هذا الالتزام ، لا تصبح الادارة الجماعية ، بديلا جادا عن أي ادارة أخرى .

ان العـلامـة الفـارقـة بين مصـطلح **الشـورى** ، وبـين مصـطلح **الديمقراطية** ، هي أن **الشورى** ، لا تتم بلقاء ممثلين عن الناس ، بل بلقـاء الناس أنفسهم ، مما يعني في لغة التطبيق ، أن تخضع الادارة مباشرة لسلطة الاغلبية ، وتعاد صياغة القوانين بلغة الجماعة ، فيظهر في بنودها للضعيف حق ، وللمرأة حق ، وللطفل حق ، وللمراهق حق ، وللعجوز حق ، وتبدو الحياة الدنيا ـ حتى من دون اشجار ـ جنة على الارض . ان الخلط بين معنى **الشـورى** ، وبين معنى **الديمقراطية** ، خطأ موجه لحرمان الفقراء من هذه الجنة الى الأبد .

فالمرأة والطفل والمراهق والعامل والعجوز ، قد يظفرون ببعض الحماية في بلدان رأسمـاليـة غنيـة ، لديهـا ما يكفي لسد حاجة الناس في كل الاعمـار . امـا في بلدان الفقراء ، فان غياب الشرع الجماعي ، يضع القانون تلقائيا ، في أيدي رجال أقوياء ، عراض الاكتاف ، قادرين على القتـال بالبنادق ، ويطرد الباقي خارج مظلة القانون ، ويخلق واقعا ، تكون فيه المرأة والطفل والمراهق والعامل والعجوز ، هم فقراء الفقراء ، الذين يدفعون ثمن غياب الادارة الجماعية نقدا ، وكل يوم . اما الرجال الاقوياء المسلحون ، فانهم يستطيعون دائما ، ان يلتقوا في مؤتمر ما ، ويقتسموا الوطن بينهم ديمقراطيا ، ويسلبوا حقوق الاغلبية الصامتة ، بحجة أن القانون لا يحمي الساكتين . هذا ما يحدث عندما تخلط ثقافة ما ، بين كلمـة الشـورى ، وبـين كلمـة الديمقراطية ، كما فعلت مثلا ثقافتنا العربية المعاصرة .

انها تضيع حق الضعيف والفقير والمغفل ، من دون أن تكفل للغني الحاذق ما يضمن حقه . فالديمقراطية الغربية ، تبدأ بمعركة انتخابية ضارية ، يتصارع فيها عمالقة كبار جدا ، من أصحاب رأس المال ، والاتحادات العمالية . وهي معركة شرعية في الغرب ، لانها تجري بين خصوم متكافئين ، داخل مجتمع فاحش الثراء ، تزداد ثرواته ضخامة كل يوم . اما في مجتمع فقير ـ يزداد فقرا كل يوم ـ مثل مجتمعنا العربي . فان هذه المعركة ليست شرعية اصلا ، بسبب غياب الخصوم المتكافئين من جهة ، وتدخل الاحتكارات الرأسمالية من جهة أخرى .

ان الانتخابات البرلمانية والحزبية ، لا تعني في واقعنا العربي المعاصر ، سوى مسرحية اوروبية مترجمة ، يحضرها جمهور محدود جدا من «المثقفين» . لكن ثقافتنا التي قامت على الخلط ، بين الشورى والديمقراطية ، لا تستطيع ان تقيس الفرق الهائل ، بين مسرحية في وطن ما ، وبين واقع في وطن سواه ، ولا تملك حلا لازمتها الهائلة ، سوى أن تورط نفسها في الدعوة الى ديمقراطية كلامية ، هدفها ان تتجاهل الواقع المر ، بالكلام الحلو عن واقع سواه . فمثلا :

قضية تحرير المرأة ، قضية ساخنة في ثقافتنا العربية المعاصرة ، منذ أن سمعت ثقافتنا بهذه القضية في عصر نابليون . انها معركة كلامية يقاتل فيها محاربون تقدميون من طراز قاسم أمين ، ضد محاربين رجعيين من كل طراز ، في جبهة تقول ان الاسلام ينادي بتحرير المرأة ، ضد جبهة تقول انه لا ينادي ، من دون ان يلاحظ احد من اطراف النزاع ، ان الاسلام في الواقع ، ينادي بتحرير الادارة اولا ، وقبل كل شيء . وان تأهيل المرأة للعمل تحت ادارة اقطاعية ، فكرة لم يقلها نابليون نفسه ، لانها لا تحرر امرأة ، ولا رجلا ، ولا تغير شيئا من واقع المرأة الابدي ، باعتبارها جارية ـ أو موظفة ـ مسخرة لخدمة طاغية ما .

ان المرأة تستطيع ان تخرج من بيتها الى ميدان العمل ، لكن ذلك لا يضمن لها العمل نفسه ، ولا يعني ان زوجها لا يجلس عاطلا طوال عمره في البيت ، وان ولدها لا تعتقله المخابرات ، وان ابنتها لا تبيع جسدها للسياح ، وان امها العجوز لا تموت من الوحدة والجوع . ذلك كله ، لا تضمنه المرأة الحرة ، بل الادارة الحرة . وهي حقيقة تبدو بديهية جدا ، لكن ثقافتنا الكلامية المعاصرة ، اظهرت قدرة ملحوظة على تجاهل

البديهيات . ومثلا :

الدفـاع عن **حقوق الطفل** ، لا يشمل الدفاع عن **حقوق المراهق** في ثقافتنا العربية . ان الطفل ، الذي لا يحتاج الى من يشهد ببراءته ، يظفر في ثقـافتنـا الكـلاميـة ، بمحامين متطوعين للمناداة برعايته من العقد النفسية . اما **المراهق** ، الذي يواجه عقدا نفسية بالفعل ، فان احدا لا يقول في حقه كلمة ، ولا يشهد ببراءته ، في وجه التزمت الديني المفتعل ، ولا يقـول ان المـراهقة مرحلة شرعية مثل مرحلة الطفولة . ان قوانيننا تعادي الجسد الانساني ، وتعادي سنة الله في خلقه ، وتعادي الشباب والجمال ، وتختفي وراء برقع خفيف من ادعاء الحياء ، بحجج خيالية بحتـة ، وتجد في ذلك عذرا كافيا ، لحشر ملايين المراهقين في الظلام ، باسم العفة والطهارة ، لان مهمة ثقافتنا الكلامية ، ان تخفي وجه الواقع القبيح ، بالكلام الجميل عن واقع سواه . ومثلا :

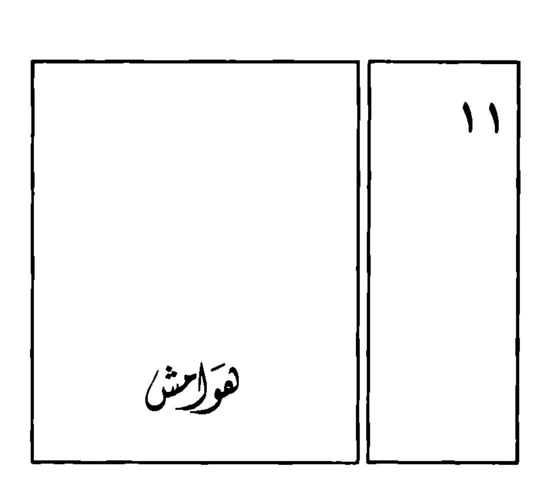
الدفـاع عن الوطن ، لا يشمـل الدفـاع عن **المواطنين** في ثقافتنا العـربية المعاصرة ، ان الوطن ، الذي هو الارض والماعز ، يصبح وطنا مقـدسـا ، له حريـة مقدسة . اما المواطن شخصيا ، فلا احد يقدس حريته ، ولا احد يعترف بهويته نفسها . «فالشيوعي» ، يريده ان يكون «شيـوعياً» . والرأسمالي يريده أن يكون رأسماليا . والفقيه يريده أن يكـون فقيهاً . لكن أحدا لا يلاحظ ، ان المواطن العربي المسلم ، يعيش في وطن عربي مسلم فقط . وان تغيير التربة تحت قدميه ، يجعله مجرد بيدق خشبي على رقعة من الارض ، قد يموت من اجلها ، من دون أن يعيش فيها . ومثلا :

الدعوة الى **احياء الاسلام** ، لا تشمل الدعوة الى احياء **الاسلام كله** في ثقافتنا العربية . ان المواطن المسلم يتلقى سيلا لا ينقطع من المواعظ التي تدعوه الى ان يلتزم بحدود الدين ، وان يكون مواطنا أمينا وصادقا وشجاعا وزاهدا ، لكن أحدا لا يتذكر ان يشرح له ، كيف يكون مواطنا أمينا في ادارة اقطاعية ، وصادقا في وطن يعادي حرية الرأي ، وشجاعا في مجتمع لا يحمي مواطنيه ، وزاهدا في حضارة رأسمالية ، لا تفرق بين الزاهد وبين الدرويش . ان ثقافتنا العربية ، تتكفل باسداء النصح ، وتبذل جهدا كلاميا هائلا ، للقول بأن الاسلام ، يستطيع ان يغير واقع المسلمـين . امـا كيف يحقق الاسـلام هذه المعجـزة ، من دون نظامه

الاداري ، فذلك أمر لا يدخل في باب اسداء النصح .

في ظروف هذه الثقافة الكلامية ، ولدت الدعوة الى **الوحدة العربية المعاصرة** ، في صيغة كلامية حقا . انها لم تقصد ان يجتمع العرب تحت ادارة واحدة ، بل ان تجتمع الدول العربية **في جامعة واحدة** . وهي فكرة طائشة ، كانت تشبه تجميع ملايين النحل ، في خلية تحتلها عشر ملكات . كل ما حصده العرب من ورائها ، في نهاية المطاف ، هو أن اصبحت وحدتهم ، مجرد دعوة كلامية في ادارات قائمة على سياسة اللدغ . وأصبحت هذه الدعوة بديلا كلاميا عن المنهج المطلوب . وخسر وطننا شرعه الجماعي ، وخسر الجامع وظيفته الادارية ، وفقد الناس كل أمل في الوحدة ، وهم يتحدثون عن الوحدة بالذات .

ان نظام **الجامع** ـ وليس **جامعة الدول العربية** ـ هو الذي يوحد العرب ، لانه نظام يجمعهم بالفعل في مكان اداري واحد ، تحت شريعة ادارية واحدة . لكن ثقافتنا العربية المعاصرة ، تشغل نفسها بانشاء جامعة الدول العربية ، لانها اصلا مجرد ثقافة كلامية ضارة ، لم تكن تصلح حتى بالنحل .


١١
هوامش


Twitter: @alqareah

١

القول بأن القانون ، لا يحمي المغفلين ، مبدأ رأسمالي لا مفر منه ، لضمان حرية الكسب . فالمغفل الذي يعنيه هذا القانون ، ليس هو العمدة الذي يشتري القطار فقط . بل هو كل مواطن لا يحمي حقه ـ او لا يستطيع ان يحميه ـ ابتداء من سكان المستعمرات ، الى الزنوج والعمال والنساء والاطفال وكبار السن .

وبموجب هذه الشريعة ، لم يتمكن مظلوم واحد في التاريخ ، من أن ينال حقه سلميا ، امام محكمة رأسمالية . فلم يكن بوسع سكان المستعمرات ، ان يستعيدوا اراضيهم ، الا بمعارك دامية . ولم يكن بوسع الزنوج والعمال والنساء ، أن يظفروا بحق المساواة والعمل ، الا بحروب حقيقية ، جرت داخل المدن الرأسمالية نفسها ، تحت سمع القانون وبصره ، وما تزال تجري يوميا حتى الآن .

فالمغفلون أمام القانون الرأسمالي ، هم المستضعفون الذين فرض القرآن الجهاد من أجلهم ، لان رأس المال ، ليس شريعة لتحرير الناس من الاقطاع ، بل مرحلة متطورة من مراحل الاقطاع نفسه ، لا تهمه شرعية الربح ، بقدر ما يهمه الربح لذاته .

والواقع ، ان حي بروكلين في مدينة نيويورك ـ قلعة الرأسمالية الحديثة ـ مقام على ارض ، اشتراها المهاجرون الهولنديون من الهنود الحمر ، بمبلغ قدره (١٥ دولارا فقط لا غير) . وهي صفقة اسوأ من بيع القطار للعمدة ، لان احفاد الهنود الحمر ، الذين تقدموا الى القضاء الاميركي ، مطالبين بتعويضهم عن هذه الخدعة ، ما يزالون يدفعون اتعاب المحامين حتى الآن .

٢

الفرق بين الاقطاعي ، وبين الديكتاتور العسكري ، ان احدهما يدير اقطاعية يملكها ، والآخر يدير معسكرا يحكمه ، مما يجعلهما يختلفان دائما ، من حيث الشكل واللغة ويلتقيان دائما في واقع مميت واحد .

فالاقطاعي لا يخاطب الناس باسم الثورة ، بل باسم الدين . والعسكري لا يخاطب الناس باسم الدين . بل باسم الثورة . وهما منهجان قد يختلفان الى ما لا نهاية ، حتى يصلا الى الميزانية العامة .

اذ ذاك يلتقيان فجأة في نقطة مؤداها ، ان مال الناس ، ليس للناس حقا ، وان مشروعات التنمية ، لا تحددها حاجات الاغلبية ، بل يحددها الخبراء . وهي فكرة تبدو براقة في لغة الاقطاعي والعسكري معا ، لكنها في لغة الواقع فكرة ضارة جدا .

فالخبير في العالم الراسمالي ، رجل مقيد بحاجة مشروعاته الى تحقيق الربح . انه لا يبيع خبرته ، بل «يستثمرها» بقدر ما في حوزته من الابداع والبراعة . وهو بعد ذلك مقيد بقانون العرض والطلب ، وقانون المنافسة الحرة . مما يضمن لكل مشروع على حدة ، ان يكون مشروعا ضروريا حقا ، ويكون الناس في حاجة اليه .

من دون سلطة رأس المال ، يصبح الخبير «فنانا» منطلقا من عقاله ، ويطلق لخبرته العنان ، لكي تفعل ما تشاء ، في سوق مغلقة من دون منافسة ، لا يقيده قانون العرض والطلب ، ولا يردعه شرع جماعي ، قادر على ضمان مصلحة الاغلبية . وفي مجتمع يخطط له خبراء من هذا الطراز ، تتوفر المشروعات ، حيث تتوفر العمولة ، فيبدأ رصف الطرق ، قبل مد خطوط الهاتف ، وتذهب الطرق نفسها الى حيث لا يريدها احد ان تذهب ، ويبدأ تسليح الجيش ، قبل ان يوجد الجيش ، وتقام المصانع من دون المواد الخام ، وينشط الاستيراد ، من دون ان تنشط السوق ، وتتكدس العمولات في جيوب نوع جديد من الاغنياء ، لم يعرفه تاريخ الحضارة ابدا ، في أي عصر من العصور .

فالثري العربي المعاصر ـ على سبيل المثال ـ ليس تاجرا جمع نقوده من سوق راسمالية حرة . وليس رجلا صناعيا ، مثل المخترعين الذين اعتمدوا على غزو السوق ببضائع جديدة ، بل مجرد مترجم باهظ الثمن جدا ، بين الشركات الغربية ، وبين الادارات الاقطاعية والعسكرية في الوطن العربي . وهو موقع لم يعرفه التاريخ قبل ذلك ، لأن العمولة نفسها ، فكرة رأسمالية طارئة على هذا التاريخ . فالشرط في حرفة التجارة ، ان يتم البيع والشراء بين اثنين من المحترفين للتجارة ، وليس بين دولة وبين شركة ، وغياب هذا الشرط ، يعني في لغة التطبيق ، ان يفقد السوق علاقته بحاجات الناس ، فيمتلىء ببضائع لا يحتاجون اليها ، ويخلو من بضائع ، يبحثون عنها ، وترتفع اسعاره عن الاسعار الحقيقية ، بمعدل ما يقبض موظفو الدولة من عمولات ، وما يدفعونه للمترجمين والوسطاء .

ان الموظف الذي يمثل ادارات اقطاعية ، مسؤول امام اجهزة ، لا تمثل مصالحه شخصيا ، ولا يعترف بالولاء لها ، ومن المحتم ان يلجأ الى تأمين مصالحه على حسابها ، بقدر ما يتاح له من الفرص . وهي ظاهرة عملت الشركات الغربية على استغلالها بكل وسيلة ممكنة ، لكي تغرق السوق العربي بكثير من البضائع الخاطئة ، والمشروعات الخاطئة ، منها أن وطننا العربي ، يملك ٢٢ شركة طيران ، تخسر سنويا اكثر من الف مليون دولار ، لكنه لا يملك شركة واحدة لصيد الاسماك . ورغم ان وطننا يمتد على سواحل اربعة بحار ، هي البحر الابيض والاحمر وبحر العرب والخليج ، بالاضافة الى شواطيء المغرب وموريتانيا المطلة على المحيط ، فان حصة المواطن العربي من السمك تقل

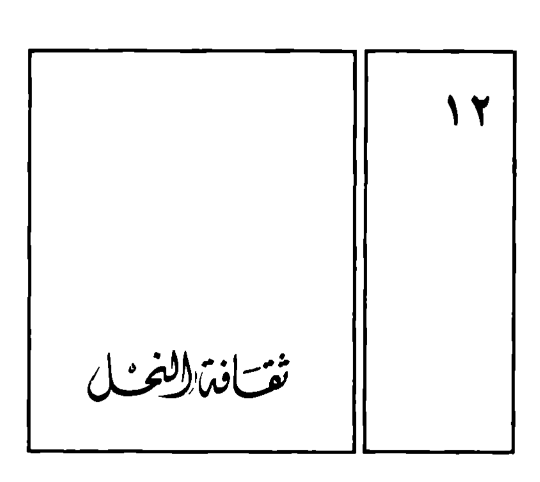
بمقدار النصف عن حصة مواطن في بلد من دون بحار ، مثل سويسرا . وتقل بمقدار ٧٢ في المائة عن حصة مواطن في بلد صغير مثل اليونان .

والواقع ان سيطرة «الخبراء» على الاقتصاد العربي ـ في غياب صوت الاغلبية ـ سيطرة خلت من روح العدالة ، وفشلت في مراعاة حاجة الناس ، وفشلت في مراعاة بيئتنا الصحراوية . وبدلا من أن يقوم اقتصاد العرب على التعايش مع بيئتهم ، وايجاد صيغة جديدة ، للمسكن المعاصر ، والمدينة المعاصرة ، اقتصر عمل «الخبراء العرب» على استدعاء معلميهم من الغرب ، لكي يبنوا للمواطن العربي ، مدنا كاملة من دون ماء ، ومطارات لا تغطي نفقاتها ، ومصانع من دون أسواق ، وفنادق سياحية خالية من السياح .

ان الصحراء لها اقتصاد ، يختلف عن سواه ، بقدر ما تختلف الصحراء نفسها عن كل بيئة عداها . ولو ترك الخبراء أمر التخطيط الى الناس ، لظهرت خطط عربية أخرى ، لاستغلال طاقة الشمس ، وتنمية حرفة الرعي الى صناعة حديثة لتوفير اللحوم والجلود ، وتنمية جمعيات صيادي السمك الفقراء ، الى شركات عالمية لتصدير السمك ، وتسخير مناخ الصحراء ، في زراعة نباتاته الطبيعية على نطاق واسع ، وهو اقتصاد من شأنه ، ان يحتكر اسواقا عالمية ، لا يستطيع احد ان ينافسه عليها ، ويعطي العرب صوتا دائما في سوق الاقتصاد العالمي ، ويجعلهم شركاء شرعيين في كوكب الارض على الاقل .

اما «قهر» الصحراء ، بتكديس الناس في مدن من دون مجاري ، داخل شقق لا تختلف عن الافران ، في مجتمعات استهلاكية قائمة على بيع مخزونها من المعادن ، فان ذلك مجرد قهر لا مبرر له ، لا يصيب الصحراء العظيمة الخالدة ، بل يجعل الحياة فيها ، مصيرا لا تطيقه حتى العقارب والثعابين .




١٢
ثقافة النحل



وجه الشبه بين النحلة ، وبين الانسان ، ان كليهما يعيش في مجتمع ، يحتاج أن يخاطبه ، لكن النحلة الحكيمة لا تتكلم ، بل ترقص . وعن طريق هذا الرقص ، واختلاف ايقاعه ، ومكانه من مسقط شعاع الشمس ، تستطيع النحلة ان «تقول» لبقية النحل ، أين وجدت الزهور ، ومسافة الطريق اليها ، والانواع المتوفرة منها ، وكمياتها ، ومقدار نموها . أكثر من ذلك ، لا تستطيع النحلة أن تقول شيئا ، لانها اصلا ، لا تملك شيئا آخر تقوله .

فلغة الرقص مقيدة بقاموس محدد جدا ، لان حاجات النحل نفسه ، محدودة من اساسها . واذا خطر لنحلة ما ، ان تخرج عن هذا القاموس ، وتورط نفسها في رقصة مؤداها ـ مثلا ـ انها نحلة مثقفة ، تطالب بحرية النحل ، فان جمهورها قد يستمتع بالرقصة كثيرا ، لكنه لا يستطيع ان يفهمها لانه جمهور محصن غريزيا ، ضد فكرة الحرية بالذات . **في لغة الكلام ، تنفتح ثغرة طارئة في جدار هذا الحصن .**

فالانسان يقف عاري الصدر ، امام حراب لغته المتطورة . انه يفهم كل ما يقال له ، وتدخل دماغه افكار لا علاقة لها بحاجاته الحقيقية . ويستطيع ان يتداول كلمات مميتة جدا ، مثل «الصنم الاله ، والشعب المختار ، والبابا المعصوم من الخطأ ، وتفوق الجنس الجرماني» ، من دون أن يعرف انها مميتة ، الا بعد فوات الاوان .

من هذه الثغرة المفتوحة ، تتسلل الى لغات الأمم ، مصطلحات خيالية محض ، لا تعني شيئا في أرض الواقع ، لانها مجرد بديل «سحري» عن الواقع نفسه . وكلمة **الثقافة العربية المعاصرة** كلمة سحرية من هذا النوع .

انها تسمية سياسية ، مثل تسمية **الوطن العربي** جاءت من العدم ،

للتعـويض عن واقـع معدوم . فلا الوطن العربي ، حقيقة ادارية ، ولا الثقافة العربية المعاصرة ، لها علاقة بجميع العرب . اننا نملك التسمية ، لكننا لا نملك ما تعنيه في ارض الواقع . وهي محنة عقلية قاسية ، لها جذور في عالم الطفل ، الذي يستعيض عن ركوب الحصان ، بركوب كرسي أسمه «الحصان» . ان كلمة الثقافة العربية المعاصرة ، مصطلح طفولي الى هذا الحد :

مصطلح يفترض سلفا ، **اننا نملك تراثا** عربيا مشتركا . والواقع أننا نملك ايضا تراثا عربيا غير مشترك ، يقسمنا شرعيا الى طوائف دينية لا حصر لها ، منها الشيعة والسنة والاباضية والعلوية ، وعشرات الطوائف الاخرى ، التي لا يجمعها تراثنا الاسلامي . بقدر ما تفرق بينها مذاهب الفقه .

مصطلح يفترض ، **اننا نملك تاريخا** عربيا مشتركا . والواقع أننا عرب مقسمون بين خمسة تواريخ على الاقل . الأول : تاريخ ديني يبدأ من آدم وحـواء . والثاني : تاريخ طبيعي ، لا يعترف بهذه البداية . والثالث : تاريـخ سني ، يعتبـر معاوية خليفة شرعيا . والرابع : تاريخ شيعي ، يعتبر معاوية ، مجرد دجال . والخامس تاريخ حديث ، يقسمنا حاليا الى اثنتين وعشرين دولة ، كل دولة منها ، لها تاريخ منفصل عن الاخرى ، ببوابات حديدية ، تحت حراسة رجال الحدود .

مصـطلح يفتـرض ، **اننا نتكلم لغة واحدة** ، والواقع ان ما نقوله فعلا ، يختلف من دولة الى أخرى ، بقدر ما تختلف لغة عن لغة . فالذي يدعـو مثلا الى السلام مع اسرائيل ، لا يفهم الذي يدعو الى مواصلة الحرب ضدها ، حتى اذا كانا يتكلمان لغة مشتركة .

مصـطلح يفتـرض **انـنـا عرب** ، يجمعنـا مصير واحد ، وهي فكرة عاطفية ، لها علاقة بحب المواساة ، وليس بحب الواقع . وقد اثبت ظهور النفط ، الى أي مدى ، تستطيع مصائرنا ان تختلف ، رغم «مصيرنا» الخـرافي المشتـرك ، حتى ان مواطنـا عربيـا مفلسـا وجـائعـا، وحافي القـدمين ، يستطيع ان يعيش على بعد مرمى حجر ، من مواطن عربي آخر ، يبذر ثروات لا تحصى ، في القمار والدعارة وشراء الخدم ، من دون أن يردعه بموجب قانون عادل واحد ، أو حتى ان يقذفه بحجر . واذا كان هذا اسمـه المصير المشترك ، فذلك مرده الى اننا مشتركون عمدا ، في

تزويـر مثـل هذه الاسمــاء . ان ثقـافتنــا العربية المعاصرة ، لا تملك الحصان . وليس لديها لغة مشتركة ، وليس لديها تاريخ مشترك ، ولا تخاطب كل العرب ، ولا تستطيع ان تغير واقعهم ، لانها ثقافة مترجمة في غياب العرب أنفسهم .

رأس المشكلة ، ان **الثقافة** ـ من دون شرع الجماعة ـ مجرد سلاح سياسي لضرب الجماعة نفسها . انها ليست افكارا «ثقافية» في الكتب ، بل قوانين ، ومحاكم ، ومدارس ، واعياد ، واناشيد ، وخطب ، وجرائد ، واذاعات ، وأموال طائلة تنفق علناً ، وكل عام . واذا خرجت الادارة من يد الناس ، فان الثقافة ايضا تخرج من يدهم ، وتصبح سلاحا رهيبا في خدمة من يدفع الثمن . ومنذ عصر الأهرام ، كان المواطن المثقف ، قد اكتشف مكانه تحت مظلة فرعون ، وكان المثقفون المصريون ، يشرحون للنــاس ، كيف يشيدون اهرامات خالدة ، لطاغية ميت ، وكيف يلقون بناتهم سنويا في النيل .

وطوال الفترة الواقعة بين عصر سومر ، وبين ظهور الاسلام ، كانت **الثقــافــة** سلاحــا مهمته **تجهيل** الناس ، وليس **تثقيفهم** ، تستخدمه الدولة والكنيسة علنا ، في مؤامرة أدت الى توطيد فواحش اخلاقية رهيبة في تاريخ الثقافات ، منها تزوير الشرائع الانسانية ، الذي تكفل بتحويل الثقافة الى عالم السحرة والمعجزات ، وأخرج الدين من واقع الناس ، وأفقده مهمته ومعناه معا .

لهذا السبب ، سكتت جميع الثقافات القديمة عن قضايا الانسان ، وفشلت في اكتشاف حقوقه ، وفشلت في تطوير مجتمعات حقيقية محررة من الرق والربا وعبادة الاصنام الحية والميتة .

ان **شرع الجماعة** في الاسلام ، هو الذي صحح هذا المسار ، لانه حرر المثقف من حاجته الى لغة السحرة ، وحماه من سلطة الاقطاع ، وكفـل له حرية الفكر ، وجعلها حقا دستوريا من حقوقه . وفي ظل هذا الدستور الجديد ، أصبحت الثقافة لأول مرة في تاريخها ، سلاحا في يد النــاس حقا ، لا يدعوهم الى بناء اهرامات خالدة ، ولا يوصيهم بالقاء بنــاتهم في النيـل ، ولا يفرقهم بين المؤسسات الدينية والعنصرية ، بل يدعوهم الى بناء عالم الانسان السعيد الواحد ، وتحرير أيديهم من قيود الاقـطاع ، والجهـاد دفاعا عن مصالح الاغلبية . وهي الثقافة الفعالة

الوحيدة ، التي تكلمت فعلا بلغة الناس ، واستطاعت ان تخاطب عقولهم ، وتعرفهم على اعدائهم الحقيقيين ، وتعلمهم ان يحرروا مجتمعهم من الرق والربا والارهاب وعبادة الاقوياء ، واعادت كل مواطن منهم على حدة الى حضيرة الجماعة ، محررا من الشك والخوف ، الى حد انه يذهب الى الموت طائعا ، دفاعا عن شرع الناس ، فتستقبل امه نبأ موته بالزغاريد .

من دون الشرع الجماعي ، يقع انحراف هائل في هذا المسار :

تغيب ضمانة الجماعة لحرية الفكر . وتغيب حرية الجدل . وتعود الثقافة حيث كانت ذات مرة في ادارة فرعون . ويكتشف المثقف مكانه المريح القديم ، ويصبح ـ مرة أخرى ـ ساحرا في البلاط الملكي ، لا يهمه ما يحدث للناس ، بل يهمه ان ينطلي عليهم سحره . وهي حرفة تتطلب تلقائيا ، ان يتكلم المثقف لغة لا علاقة لها بالواقع ، ويرتكب الخطأ المميت ، الذي لا يليق ان ترتكبه ، حتى حشرة صغيرة مثل النحلة . انه يورط نفسه ، في موقف مستحيل ، وحافل بالاحراج .

فالثقافة ـ من دون حرية الفكر ـ لا تستطيع ان تكون ثقافة انسانية حقا ، وليس بوسعها ان تلتزم بالدفاع عن عالم الناس . لكنها ـ من جهة أخرى ـ لا تعرف كيف تسد هذا العيب الظاهر ، وليس لديها خيار آخر سوى أن تدبر لنفسها قناعا انسانيا مزورا ، وتندس وراءه في محاولة طفولية ، لافتعال عاصفة داخل فنجان . انها تقول كلاما كبيرا جدا ، على لسان مثقف في حجم فأر .

مثقف لا يملك حق الكلام ، في مجتمع لا يملك حق النشر ، تحت سلطة لا تحبذ تبادل الافكار .

مثقف وحيد ، لا يضمن الناس حقه في ابداء الرأي ، مهمته ان يضمن حقوق الناس ، وان يدافع عنهم بقلم رصاص ، في وجه انظمة بوليسية عاتية ، تقاتل بالرصاص ، وان يقول لهم جهارا ، ما لا يطيق أحد ان يسمعه سرا .

وفي ظروف خرافية من هذا الطراز ، يصبح السحر ثقافة ، وتقوم عاصفة داخل فنجان ، ويولد للناس ، واقع ثقافي ، لا علاقة له بواقعهم . وتصبح لغتهم بديلا باطلا ، عن الحق نفسه . وهو ما حدث ـ حرفيا ـ في ثقافتنا العربية المعاصرة .

لقد ولدت هذه الثقافة في بيت نابليون ، وتربت في مدارس الاوروبيين الاغنياء[1] وتعلمت نظمهم وشرائعهم الرأسمالية ، كما يتعلم الخادم عادات سيده الثري ، وعندما تراجع الاوروبيون عن الوطن العربي ، تركوا هذه الثقافة المغتربة في رعاية ادارة عربية مسخرة لخدمة رأس المال ، مما فرض «تعريب» ثقافتنا المعاصرة لغويا ، واعطاها قناعا عربيا ، تخفي وراءه تفسيراتها المستوردة ، وغربتها الهائلة عن واقع العرب ، وعجزها الظاهر عن تغيير هذا الواقع ، حتى بتقليد الاوروبيين . ان ثقافتنا الجديدة المعربة تصبح كرسيا عربيا مريحا ، لكنها لا تصبح هي الحصان .

في رعاية هذه الثقافة البراقة المعاصرة ، تصاعدت المعركة الصليبية ضد العرب ، من حرب بعيدة في شمال اسبانيا ، الى حرب تجري حاليا في شوارعهم ، من بيت الى بيت ، وتورط العرب فجأة ، في وصفة سحرية مميتة ، تعالج جميع الامراض ، لكنها لا تشفي المرضى أنفسهم . فمثلا :

كلمة **الديمقراطية** في ثقافتنا العربية المعربة ، تعني تطبيق نظام تعدد الاحزاب . وخارج هذا التعريف ، لا تملك ثقافتنا ، صيغة شرعية أخرى للديمقراطية .

رأس المشكلة بالطبع ، ان نظام تعدد الاحزاب ، من دون رأس المال ، لا يستطيع ان يحمي نفسه من العسكر والفقهاء ، وان العرب المحبوسين ، داخل البحر المتوسط ، منذ عصر كولمبس ، لم يجمعوا رأس المال اصلا ، وليس بوسعهم ان يتجمعوا في احزاب ، لا تملك ما يدعوها الى التحزب .

ان النتيجة الاولى ، لهذا التفسير «المعاصر» ، هو أن يفقد العرب كل أمل ممكن في تحقيق الديمقراطية . والنتيجة الثانية ، ان تصبح الديمقراطية نفسها وصفة سحرية ، تعيش في ثقافة العرب ، من دون ان تتحقق في واقعهم . ومثلا :

كلمة **الاشتراكية** في ثقافتنا الجديدة المعربة ، تعني تأميم الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، والتحول الى نظام القطاع العام . وهو تفسير صحيح فقط ، في بلد يحكمه حزب لينيني منظم ،[2] قادر على ادارة المرافق المؤممة . اما من دون الحزب اللينيني ، فان التأميم لا يلغي الملكية الخاصة ، بل يجمعها في يد مالك كبير واحد ، يجلس وحيدا فوق القمة ،

ويسلم املاكه لجيش من الموظفين الذين يتولون ادارتها ، طبقا لروتين حكومي مفتعل ، لا تهمه قوانين الانتاج ، بل قوانين الضبط والربط .

وفي ظروف ادارية من هذا النوع ، يحدث ما حدث في وطننا العربي ، وتولد **اشتراكية** من دون حزب عمالي حاكم ، كما تولد ارنب من قبعة ساحر ، فيتم تأميم مرافق الانتاج ، وتقوم عاصفة داخل فنجان ، وينهار الاقتصاد تحت وطأة الروتين ، ويتكلم الخبراء نيابة عن الناس أنفسهم ، ويذهب الموظف غير المناسب ، الى المكان المناسب ، وتشيع العمولة ، ويعم الفساد ، ويقف الناس في طوابير طويلة تحت الشمس ، فيما تصدر الصحف يوميا ، للاشادة بمنجزات الاشتراكية تحت شمس سحرية أخرى . ومثلا :

كلمة **الليبرالية** في ثقافتنا الجديدة المعربة ، تعني استبعاد الدين من لغة الادارة . وهو تشريع ناجح في الغرب ، حيث كان رأس المال ، قد تولى تحرير الادارة من لغة الاقطاع . اما في الوطن العربي . فان فصل الدين عن الادارة ، لا يحقق شيئا في الواقع ، سوى ان يقطع الجسر الوحيد الذي يربط العرب بشرع جماعي قادر على تحريرهم من قبضة الاقطاع . ان موقف ثقافتنا العربية المعاصرة ، تجاه واقع العرب القاسي ، موقف حرج من جميع الوجوه .

فهي ـ من جهة ـ لا تستطيع ان تتحدى الادارة الاقطاعية ، ولا تستطيع ان تتحدى المؤسسة الدينية ، على غرار ما حدث في النموذج الرأسمالي الذي تنقل عنه . وهي ـ من جهة أخرى ـ ثقافة أوروبية متطورة ، تعادي الاقطاع ، وتعادي سلطة رجال الدين . وفي ظروف حرجة الى هذا الحد ، لم يكن بوسع ثقافتنا الجديدة المعربة ، الا ان تمسك العصا من وسطها ، وتجرب أن تعيش بين العرب ، مثل سائح أوروبي ، لا علاقة له بما يحدث للعرب أنفسهم . ان **المثقف العربي المعاصر** يرفع قبعته احتراما امام كل شيء في متحفنا القديم .

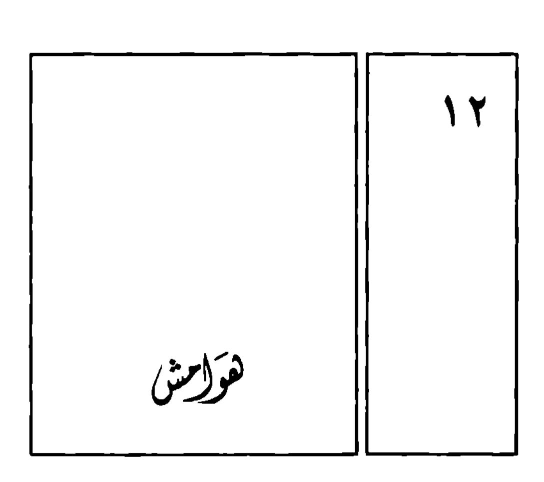
يساند رجال الاقطاع . يبرر اخطاءهم المميتة . يشيد بمآثرهم في الصحف . يغني لهم . يرقص لهم . يرسم لهم . يخطط لهم . يلعن خصومهم . ذلك كله ، وهو يعرف سرا ، ان الادارة الاقطاعية قد خسرت السباق منذ زمن بعيد ، وخرجت من قاموس الثقافة الى الابد ، وان الحديث عنها بلغة عصرية ، لا يجعلها عصرية حقا ، بل يجعلها بديلا

سحريا ، عن اللحاق بثقافة العصر .

يساند رجال الدين ، ويشيد بتاريخ الدولة «الاسلامية» ، مرة من وجهة نظر الشيعة ، ومرة من وجهة نظر السنة ، وهو يعرف سرا ـ ومن دون أدنى شك ـ أن تطبيق الشريعة ، معناه اولا ، تطبيق الادارة الجماعية وان الاسلام ـ من دون هذه الادارة ـ قد خسر معركته قبل أن تبدأ ، وخسر السباق على المحيط ، وخسر السباق على الفضاء ، وان مذاهب الفقه بالذات ، هي الثقافة التي انتهت بالاسلام الى هذا المصير .
ان المثقف العربي المعاصر ، لا يملك اعداء ، لانه (مثقف) من دون قضية .

رجل ولد في غياب والديه ، يمثل نظريات أوروبية ، ليس لها جذور في تراث العرب ، ويتكلم لغة معربة عن عصر لم يدخله العرب ، ويقلد نموذجا أوروبيا مختلفا في أدق تفاصيله عن واقع العرب . وفي رعاية هذا الساحر الجديد ، شهد الوطن العربي أكثر من معجزة ، وتم توحيده تحت لواء لغة واحدة ودين واحد وتاريخ واحد ومصير مشترك ، وانشئت جامعة الدول العربية ، بمثابة دليل (ملموس) على حقيقة هذه الوحدة . واذا كان ثمة من يريد ان ينكر ان الارنب يخرج من قبعة الساحر ، فعليه ان ينكر اولا وجود الشمس الساطعة على مبنى جامعة الدول العربية .




١٢
هوامش


Twitter: @alqareah

١

ثقافتنا العربية المعاصرة ، لا تعرف كارل ماركس ، بل تعرف ما سمعته عنه من اعدائه الرأسماليين وحدهم . وهم طرف منحاز في أصل القضية ، كان ماركس يحرض على الثورة ضدهم ، وكانوا أصحاب مصلحة ملحة في تشويه اقواله . وقد تولوا تقديمه الى ثقافتنا العربية المعاصرة ، موصوما بثلاث تهم ، كل تهمة منها ، مختلقة عمدا ، لادانته امام العرب بالذات :

التهمة الأولى : ان ماركس ينادي بالغاء المؤسسة الدينية ، ويعتبر الدين مجرد أفيون . وهي تهمة تتجاهل ، ان المؤسسات الدينية التي يعنيها ماركس ، هي المؤسسات المسيحية واليهودية ، وان هذه الفكرة ، ليست ماركسية اصلا ، بل اسلامية ، سجلها القرآن منذ اربعة عشر قرنا ، في آيات منها ، قوله تعالى في سورة الجمعة «مثل الذين حملوا التوراة ، ثم لم يحملوها ، كمثل الحمار يحمل اسفارا» . وهي صورة اكثر وضوحا - من قول ماركس ان الدين افيون الشعوب .

التهمة الثانية : ان الاتحاد السوفياتي هو الدولة الماركسية التي اقيمت على نظرية الحزب الماركسي . وهي فكرة تتجاهل ان لينين - وليس ماركس - هو صاحب هذا النظام الحزبي . اما ماركس شخصيا ، فقد استعمل كلمة COMMUNE التي تعني الجماعة ، لانه يشترط مبادىء دستورية في نظامه ، منها ان تكون السلطة في يد الاغلبية ، ومنها انهاء الاقطاع ، بتسريح الجيش المستديم ، ومنها تحريم الربا ، بتأميم وسائل الانتاج . وهي مبادىء لا يتبناها الاتحاد السوفياتي ، ولم تعرفها ادارة أخرى في التاريخ ، سوى نظام الشرع الجماعي في الاسلام ، الذي كان ماركس ينقل عنه ، من دون أن يدري .

التهمة الثالثة : ان كارل ماركس ، ينادي بالغاء دور الفرد ، ويعتبره مجرد مسمار في آلة كبيرة . وهي فكرة مقلوبة رأسا على عقب . فالذي يعتبر المواطن مجرد مسمار في آلة كبيرة ، هو رأس المال ، صاحب الاحتكارات الموجهة لتكديس الربح . اما كارل ماركس ، فقد كان ينادي ، بتحرير الادارة من سيطرة رأس المال ، لانه كان يهدف الى تحرير ا لمواطن من وظيفة المسمار بالذات . وقد عرض هذا المنهج في اعماله ، قبل أن يكتب (رأس المال) بثلاثين سنة على الاقل ، لكن خصومه الراسماليين ، لم يختاروا أن يعرضوا هذه الاعمال المبكرة للتداول ، ولم يهتم أحد بترجمتها عن اصولها الالمانية ، الا منذ سنوات قليلة ، عندما نقلت الى اللغة الانجليزية بمجهودات افراد مثل الكاتب اريخ فروم ، فيما تأخر الروس في ترجمة هذه الاعمال الاساسية حتى الآن .

ان كارل ماركس ، لا يتكلم لغة رأس المال ، بل يتكلم لغة أخرى ذات مصطلحات خاصة ، تبث الرعب في قلب كل ادارة رأسمالية ، مثل (تأميم وسائل

الانتاج ، والغاء الطبقية ، والثورة المسلحة ، وحقوق العمال) . وهي مصطلحات لا تعادي الله والناس ، الا في تفسيرات الرأسماليين وحدهم . اما في ارض الواقع ، فانها مصطلحات مترجمة عن كتاب الله نفسه .

فالثورة العالمية المسلحة ، هي فريضة الجهاد . والغاء نظام الدولة ، هو قيام الشرع الجماعي . وتأميم وسائل الانتاج ، هو تحريم الربا . وتحرير المجتمع من الطبقية ، هو المجتمع الذي يدعو له الاسلام كل سنة في مكة ، بجمع الناس على اختلاف طبقاتهم والوانهم ، امام بيت عالمي واحد ، تحت سماء واحدة . ولعل كارل ماركس ، لم يكن يعرف انه ينقل عن الاسلام ، لكن مجمل نظريته القائمة على حتمية سقوط الرأسمالية ، مجرد ترجمة حرفية ، لما سمعه المسلمون منذ القرن السابع ، في قوله تعالى «والذين يكنزون الذهب والفضة ، ولا ينفقونها في سبيل الله ، فبشرهم بعذاب أليم» .

ان ثقافتنا العربية المعاصرة ، لا تجهل منهج كارل ماركس فحسب ، بل تعاديه أيضا ، لانها ثقافة مترجمة من وجهة نظر معلمها الرأسمالي المنحاز . وهو موقف ، لا مكسب من ورائه ، سوى ان يخسر الاسلام شاهدا جديدا اساسيا ، على أن شرع الجماعة الذي دعا اليه القرآن في القرن السابع ، ليس نظرية ، بل قانون ، يمكن اكتشافه بوسائل الاستقراء العلمي ، مثل قانون الجاذبية نفسه .

والواقع ، ان لقب «الماركسي» في وطننا العربي ، اصبح الآن ترجمة للقب (عميل للاتحاد السوفياتي) رغم ان علاقة الاتحاد السوفياتي بماركس ، لا تختلف عن علاقة الولايات المتحدة بالبابا ، في استعراض علني ، لمدى جهل ما ندعوه باسم ثقافتنا العربية المعاصرة . ولو اتيحت لنا فرصة الخلاص من اخطاء المترجمين ، لرأينا ان كارل ماركس ، ليس مفكرا «شيوعيا» بل «جماعيا» ، وان كلمة COMMUNIST لا تعني مواطنا لا شيء له ، بل تعني مواطنا لا سلطة عليه ، لانه يعيش في «كميون» أي تحت مظلة ادارة جماعية . ولعل ترجمة COMMUNIST بكلمة «شيوعي» هي الخدعة المفضوحة التي تدسها ثقافتنا العربية المعاصرة في لغتنا يوميا .

فهذا مصطلح ، ترجمته الصحيحة كلمة «جماعي» وليس «شيوعي» اما الشيوعي ، فهو الفوضوي ، في منهج الفوضوية ANARCHISM الذي كان ماركس ، يعرفه تحت اسم الجماعية الفجة ، CRUDE COMMUNISM وقد قال عنه في «دراسات اقتصادية وسياسية» :

(... هذه الجماعية الفجة ، تحمل بذور دمارها ، لأن سيطرة الملكية المادية ، من شأنها ان تعمل على ابادة كل شيء لا يملكه جميع الناس ، مثل الموهبة ..)

وفي مكان آخر (هذه الجماعية الفجة ، تفسر الملكية تفسيرا حيوانيا . فالزواج ـ وهو نوع من الملكية الخاصة ـ يتم بالاتفاق مع كميون النساء ، لتغيير وظيفة المرأة من زوجة الى عاهرة مشاعة ، في محاولة فجة لجعل الثروة

مشاعة بين جميع افراد المجتمع . ان هذا النظام البدائي ، يعادي عالم الانسان في كل تفاصيله) .

اما منهج ماركس نفسه ، فقد لخصه ذات مرة قائلا (... ما دام الانسان لا يرى الدنيا الا من خلال عين الانسان ، فان علاقته بالدنيا ، علاقة انسانية بالضرورة ، فلا يولد الحب الا بالحب ، ولا يولد الايمان الا بالايمان . وان كنت تريد ان تستمتع بمباهج الفن ، فان عليك ان تكون قادرا على تذوق الفن . واذا كنت تريد أن تعلم الناس ، فان عليك ان تكون معلما قادرا على تحريك الناس . لان كل علاقتك بالجماعة الانسانية والطبيعة ، تعبير محدد ، عن نياتك الحقيقية ، في سلوكك اليومي نفسه . فاذا أحببت ، من دون أن تصبح محبوباً ، وفشلت في أن تترجم حبك للناس ، الى حب الناس لك ، فان جهدك ضائع وقبض الريح) .

ولعل كارل ماركس ، يفتقر الى سلاسة الاسلوب بعض الشيء ، لكن من الواضح ، انه يريد ان يقول «كل نفس بما كسبت رهينة» .

ان ترجمة كلمة COMMUNIST بكلمة «شيوعي» ليست مجرد خطأ في الترجمة ، بل فعل اعلامي متعمد ، أملته مصالح الرأسمالية ، على ثقافتنا العربية المعاصرة ، في مناورة سياسية ناجحة ، لبث البوابات بين ثقافات الأمم ، ومنع لقائها على لغة واحدة . وهي خدعة لا تفضح سذاجة ثقافتنا العربية المعاصرة فحسب ، بل تفضح ايضا مدى مهارة الاصابع الرأسمالية التي تحركها من وراء الستار . اما من دون الستار ، فان كلمة COMMUNISM تعني حرفيا «حكم الجماعة» . وهي كلمة مستمدة من تراث الاسلام ، وليست دعوة الحادية ضده . مصدرها اللغوي فعل COMMUNICATE الذي لا يعني اشاع بل يعني أوصل . وقد ظهرت في فرنسا منذ سنة ١٧٩٣ بمعنى رابطة ، واصبحت اسما رسميا ، لمقاطعات تديرها مجالس بلدية جماعية ، منفصلة عن املاك الاقطاعيين منه:ا «كميون باريس» الذي اعلن استقلاله عن حكومة فرنسا سنة ١٧٨١ .

والواقع ، ان المواطن العربي الذي يدعو نفسه «شيوعيا» مثل المقاتل الفلسطيني الذي يدعو نفسه ارهابيا ، كلاهما مجرد ضحية للغتة المترجمة عن لغة عدوه بالذات . أما كارل ماركس شخصيا ، فانه مفكر على مذهب الجماعة ، لأن مجتمع الانسان لم يعرف ابدا مذهبا آخر ، في أي عصر من العصور ، ولا يستطيع ان يكون مجتمعا انسانيا اصلا ، الا في ظل الشرع الجماعي وحده ، فقط ، لا غير . وسواء نجحت ثقافتنا المعاصرة ، في اصلاح اخطائها ، او لم تنجح ، فان كارل ماركس ، شاهد لصالح الاسلام ، وليس شاهدا ضده ، لان الكلمة الخالدة ، هي الفكرة الخالدة ، ولان الناس ، حيثما ولوا وجوههم ، فليس ثمة سوى وجه الله .

	٢

تقوم نظرية الحزب اللينيني ، على افتراض مؤداه ، ان من دعاه ماركس باسم الصراع الطبقي هو صراع مسلح بين الاغنيـاء وبين الفقراء ، لا يمكن حسمه ، الا باستيلاء العمال على السلطة ، طبقا لمبدأ ديكتاتورية البروليتاريا .

هذا المبـدأ ، لم يعتمـده ماركس شخصيا ، ولم يعتمده مفسرو الماركسية الأوائل ، من أمثال (روزا لوكسمبرج) ، ولا تعتمده دولة ماركسية معاصرة مثل يوغوسلافيا ، ولا يعرف احد ، من أين استمده لينين ، ولم يفسره لينين نفسه ، الا بمقـولة من مقولاته الشعرية KTO-KOVO ? أي من يتنازل عن حقه لمن ، في غياب ديكتاتورية البروليتاريا ؟ وهو سؤال يعكس ولع فلاديمير لينين بالسجع والطباق ، لكنه لا ينم عن معرفة جادة بتاريخ الثورة .

فصراع الطبقـات الذي عنـاه ماركس ، ليس صراعـا بين الاغنيـاء وبـين الفقـراء ، بل بين الاغنيـاء وحـدهم . انه معركة ، لا يؤدي فيها الفقراء دور الخصم ، بل دور الاداة المسخرة لكسب هذه المعركة . كل ما في الامر ، ان كلمة (الاغنياء) عند ماركس ، لا تعني اصحاب المؤسسات المالية فقط ، كما اعتقد لينين ، بل تشمل ايضا اصحاب المؤسسات العقائدية ، مثل الحزب اللينيني بالذات . واذا كان تاريخ الثورات ، هو مرجع الجدل حول هذه الحقيقة ، فان هذا التاريخ يقول حرفيا (ان الاغلبية ، كانت دائما اداة في يد الثورة ، لكن الثورة ، لم تكن ابدا اداة في يد الاغلبية) ..

فثـورة اليهـود في مصر القـديمـة ـ وهي أول نماذج الثورة الجماعية في التـاريـخ ـ انتهت باخضـاع اليهـود لسلطة مؤسسـة عقـائـديـة . وثـورة البريطانيين في القرن السابع عشر ، انتهت بتجنيدهم في خدمة مصالح رأس المـال . وثـورة الفـرنسيين في القرن الثامن عشر ، انتهت بحشدهم في جيش نابليـون . وثـورة الروس في القرن العشرين ، انتهت باخضاع ٢٦٥ مليون مواطن روسي ، لسلطة حزب واحـد ، لا يمثـل سوى ٢ في المـائـة من تعداد السكان . واذا كان لينين ، قد عرف نموذجا تاريخيا واحدا ، عن ثورة انتهت باقرار سلطة الاغلبية ، فانه قد مات ، من دون أن يبوح بهذا السر .

والواقع ان مبدأ ديكتاتورية البروليتاريا ليس مستمدا من التفسير الماركسي للتاريخ ، بل مستمد من التفسير الشخصي ، لظروف لينين الشخصية . فقد ادرك هذا الرجل الموهوب والمحدود المعرفة ، انه لا يستطيع ان يضمن لنفسه مكانا في القمة ، بين الاف الاشتراكيين المثقفين ، الا بالمزايدة عليهم جميعا ، في دعوة غوغائية ، لتصعيد الصراع الاجتماعي ، من مشكلة ادارية يتولى حلها الخبراء ، الى مذبحة بين الطبقات يتولى قيادتها الخطباء . وهي فكرة اعلامية

ناجحة ، راقت لطبقة نشطة من الثوار المحترفين الذين سخروا انفسهم لنسف الحـزب الاشتـراكي الديمقـراطي من داخله ، وتـأسيس حزب لينيني يدين بوجوده ـ طبعا ـ لرجل مشهور اسمه لينين . وفي ما عدا هذا الهدف الشخصي ، فان مبـدأ ديكتـاتورية البروليتاريا ، لم يحقق شيئا لنظرية الثورة العالمية سوى انه جعلها بديلا سياسيا عن الثورة العالمية نفسها .

ان الصراع الطبقي الذي عناه ماركس ، صراع لا يمكن انهاؤه اصلا ، بقوة السـلاح ، لانـه ليس حربـا بين المـؤسسات فقط ، بل بين (الاعمار) أيضا . فالنظرية الماركسية ، تنطلق من واقع مؤداه ، ان الادارة الاقطاعية المتخلفة ، انشأت انسانا متخلفا ـ ومشوها ـ في كل مرحلة من مراحل عمره ، من الطفل الى العجـوز . وان انهـاء هذه الكارثة الابدية ، يتوقف على نقل الادارة ، من يد الاقطاع ، الى يد الجماعة القادرة على توفير حاجة كل فرد في الجماعة . ورغم ان ماركس ، كان يستخـدم مصـطلح ثورة العمال ، فان ذلك بالنسبة له ، مجرد مرحلة أولى ، لاقرار السلطة الجماعية ، في مرحلة تالية ، وليس لحصر السلطة في أيدي قادة العمال الى الابد .

لقد شاء لينين ، ان يحتوي الثورة الجماعية ، في نظام غير جماعي ، وتسبب بذلك في انهـاء الثـورة ، لحساب الايديولوجية ، وضرب سلطة الجماعة ، في المكان الصحيح المميت ، للمرة الثانية ، منذ عصر معاوية . ورغم أن لينين ، قد دخل التاريخ المعاصر ، باعتباره قائدا (للثورة العالمية ضد الرأسمالية) ، فان كل ما حققـه لينين في أرض الواقع ، هو انه اخرج نصف سكان العالم ، من المعـركة ضد الرأسمالية ، وحبسهم وراء ستار حديدي ، يمتد من الصين الى البانيا ، وأخلى الطريق امام رأس المال الاميركي ، لاحتلال بقية العالم ، وأعاد الشرعيـة لسلطة الفـرد ، ومسـخ صراع الاغلبيـة ، من معركة لاقرار العدل الجماعي ، الى مذبحة لاقرار نظرية الحزب الواحد . واذا كانت هذه النتائج ، هي حصيلة الثـورة العـالميـة التي قادها لينين ضد الرأسمالية ، فلا بد أن الرأسمالية ، قد اختارت لنفسها ، ثورة مريحة ، على المقاس .

والواقع ، انه ما يزال على التاريخ أن يقرر ، عما اذا لم يكن لينين بالذات ، رجلا مدسوسا على الثورة ، بعلمه ، أو من دون علمه ، فالنتائج النهائية لمسيرة الثورة في العصر الحديث ، ربما لا يمكن تفسيرها ابدا ، خارج هذا الاطار .

فقد اصبحت الثورة على يد لينين ، اداة لضرب سلطة الاغلبية ، في كل مكان في العـالم . واصبحت وسيلة شرعيـة لتبـريـر حكم الفـرد ، واسكات صوت النـاس ، باسم مصلحـة الناس أنفسهم . وقد تكفل لينين شخصيا ، بوضع النمـوذج النهائي لهذه الثورة الوهمية . وهو نموذج ، هدفه أن يقدم بديلا نظريا ، عن سلطة الاغلبية بالذات .

فـنظرية القائد المعلم التي اقيم الحزب اللينيني على اساسها ، نظرية لا

تقول في الواقع ، سوى أن الأغلبية مجرد قطيع .

واسم الحزب الطليعي الذي اختاره لينين ، اسم مهمته ان يسكت صوت الاغلبية ، ويضمن بقاء السلطة في ايدي قادة العمال ، وليس في أيدي العمال أنفسهم .

ومبدأ ديكتاتورية البروليتاريا الذي اختلقه لينين ، مبدأ مهمته ان يجعل الثورة أبدية ، وليست مجرد مرحلة مؤقتة . فديكتاتورية البروليتاريا ، لا يضمنها سوى اسكات صوت الاغلبية الى الابد ، باسم الثورة المستمرة الى ما لا نهاية .

هذا النموذج اللينيني ، اصبح الآن كتاب الثورة المقدس في كل مكان . وهو سر تكشفه لغة الثورة المعاصرة نفسها . فكل المصطلحات الثورية التي عرفتها لغات الأمم ، منقولة حرفيا ، عن قاموس لينين ، من لقب (القائد المعلم) الى (حكم الشعب ، والعنف الثوري ، والطليعة المناضلة ، وسلطة الكادحين ، والثورة المضادة ، والطبقة الرجعية ، والتصفية الجسدية ، والديكتاتور العادل ، والثورة المستمرة ، وجهاز أمن الثورة ..)

اكثر من ذلك ، فان لينين الذي كتب قاموس الثورة المعاصرة ، كتب أيضا دستورها الاداري ، فهو صاحب فكرة ملكية الدولة للمؤسسات التجارية التي أخرجت السوفيات من السوق العالمي ، من دون معركة واحدة . وهو صاحب فكرة جهاز أمن الثورة الذي تحول على يد ستالين ، الى دولة بوليسية مسخرة لتخريب الثورة من داخلها . وهاتان الفكرتان ، هما اللتان تم نقلهما شرعا ، بموجب شريعة الحزب اللينيني ، الى جميع الثورات التالية . وتسببتا في تحويل مسار كل ثورة على حدة ، من معركة جماعية ، الى انقلاب عسكري على الحكم ، مهمته اسكات صوت الجماعة بالذات . واذا كان لينين قد فعل ذلك كله ، لضرب الرأسمالية ، فان واقع الرأسمالية الآن ، بعد سبعين سنة من توجيه الضربة ، يروي قصة مختلفة جدا :

فمنذ عصر لينين ، تضاعف حجم الاستثمارات الاميركية في أوروبا ، اكثر من ثلاث واربعين مرة ، فوصل من ٤ بلايين دولار سنة ١٩٢٥ ، الى ١٧٥ بليون دولار سنة ١٩٨٠ ، وتمت تصفية المستعمرات الاوروبية لحساب رأس المال الاميركي ، وتولت الثورات في المستعمرات ، نقل الرأسمالية من مرحلة الاحتلال الاوروبي المباشر ، الى مرحلة الاحتلال الاميركي المقنع وراء الشركات متعددة الجنسية . وارتفع دخل الفرد في البلدان الرأسمالية من ٢٠٠ دولار سنة ١٩١٧ ، الى ألف دولار سنة ١٩٧٠ ، فيما انخفض دخل الفرد في بقية بلدان العالم بمقدار النصف . واذا كان لينين قد مات ، وهو يعتقد انه وجه سهما قاتلا للرأسمالية بفكرة الحزب الواحد ، فان هذا الرامي البعيد النظر ، لا يحتاج الان ، سوى ان يطل ذات مرة ، من قبره المرمري ، لكي يرى بنفسه ، ان سهمه القاتل ، كان

موجها الى الجبهة الخاطئة .

فالرأسمالية التي يتحدث عنها ماركس ، مرحلة متطورة جدا من مراحل الاقطاع ، لها نظام اداري غير جماعي ، لا يمكن انهاؤه الا بنظام قائم على سلطة الجماعة . ومن دون هذه السلطة ، يصبح صوت المؤسسات الثورية ، بديلا عن صوت الاغلبية ، وتنحرف الادارة عن مسارها الطبيعي ، ويغلي المرجل مرة أخرى ، وتنفجر الثورة ضد الثورة ، ويظل التاريخ يعيد نفسه في الدائرة المفرغة ، التي اشتقت كلمة (الثورة) من (ثوران الماء في المرجل) .

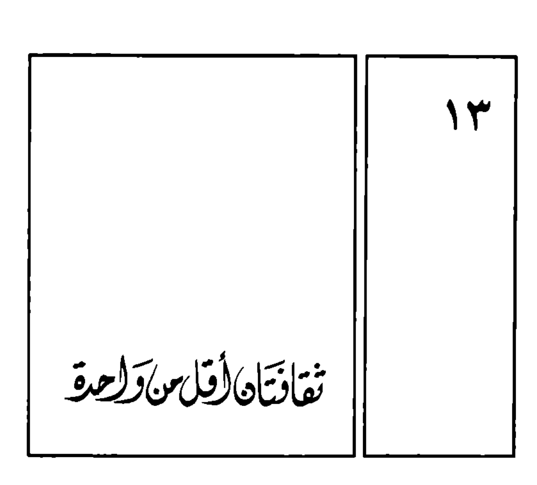
لهذا السبب ، فان الثورة التي اكتشفت نظام الادارة الجماعية ، لم تسم نفسها «ثورة» ولم تقبل ان تدور في دائرة مفرغة ، بل اعلنت عن رسالتها باعتبارها خاتمة الرسالات .

فالاسلام لم يستعمل كلمة ثورة ، ولم يعتمد مبدأ الصراع بين الطبقات ، ولم يستخدم مصطلحا واحدا من مصطلحات لينين ، وليس في قاموسه كلمات مثل ديكتاتورية الفقهاء أو العنف الديني . لانه بنظامه الجماعي وحده ـ يكفل حل المشكلة سلميا ، مرة واحدة ، والى الابد .

وما دام القرار في أيدي الاغلبية ، فان احدا لا يستطيع ان يشعل حربا اهلية . بين الطبقات ، لان الادارة الجماعية ، كفيلة بحفظ التوازن سلميا ، فالمؤسسات المالية ، لا تصبح وسيلة للاستغلال في نظام جماعي ، لان نفقات رأس المال ، تزداد تلقائيا ، بقدر حاجة الجماعة ، قبل ان يتراكم رأس المال الى حد يشعل حربا أهلية ، والمؤسسات العقائدية ـ في الجانب الآخر ـ لا تصبح وسيلة للاستغلال في نظام جماعي ، لان القرار الاداري ، لا يتقيد بنظرية في الكتب ، بل بواقع الناس في حاضرهم اليومي ، مما يكفل حرية الحوار ، من دون أن يفرط في سلطة الاغلبية .

ان كلمة الثورة التي دخلت لغتنا العربية منقولة عن لينين ، لا تستطيع ان تعني ما تقوله حقا ، الا اذا استعادت نظام الادارة الجماعية . لكن رأس المشكلة ، ان هذا النظام في لغتنا العربية بالذات ، ليس اسمه ثورة بل اسمه اسلام . وهو شرع لا يعترف بكلمة الثورة نفسها ، ولا يعترف بالحزب أو قائده المعلم ، ولا يبيح لقادة العمال ، ان ينوبوا عن العمال ، ولا يقبل بديكتاتورية البروليتاريا ، والعنف الثوري ، والحزب الطليعي ، والتصفية الجسدية ، وملكية الدولة لمرافق الانتاج . واذا شاءت الثورة العربية ، ان تعود من غربتها في عالم لينين ، وتخاطب العرب بلغتهم ، فان عليها ان تطرح كلمة الثورة نفسها خارج قاموسها الاعلامي ، وتستعيد اسمها الخالد في ذاكرة العرب ، وتستعيد نظامهم الجماعي ، الذي يستطيع وحده ، ان يخرج الثورة من الدائرة المفرغة ، ويجعلها رسالة خالدة ، ويجعلها خاتمة الرسالات .


Twitter: @alqareah


١٣
ثقافتان أقل من واحدة



القـرن التاسـع عشر . كل شيء يفاجئنا من عالم لا نعرفه : البنادق السريعة ، الجيوش الحديثة ، الصحافة ، الشركات ، المصانع ، وسائل النقل .

كل شيء نتعـرف عليـه ، قبـل أن نعـرف اسمه ، من **الجورنال** ، **والبرلمان** ، **والتومي جن** ، **والشمان دي فير** ، الى **الديمقراطية** ، **والكومباني** .

من الخارج ، بدت لغتنا شبه ميتة . في الواقع ، لم يكن ثمة لغة قد ماتت ، قبل أن يموت أهلها .

اننا نقف على بعد ثلاثة عشر قرنا ، من عصر معاوية الذي أبطل نظام الادارة الجماعية بحجة انقاذ دولة الاسلام ، فنجد دولة الاسلام تدخل التاريخ المعاصر ، في جبة سلطان تركي ، يدعوه الاوروبيون رسميا باسم **«الرجـل المـريض»** . ونجـد الاسـلام نفسـه ، قد خسر السباق على القارات ، وخسر المحيط بأسره ، وانزوى في عالم موبوء بالفقر والجهل ، تحت حراسة فقهاء عزل ، يتعرضون للابادة على يد نابليون .

اكثـر من ذلك ، نجـد ان نظام الادارة الجمـاعيـة ، قد خسر لغته الاسلامية ، وظهر في لغة نابليون ، بمصطلحات رأسمالية جديدة ، ونظم اداريـة جديدة ، لا تتجاهل الاسلام فحسب ، بل تقوم على محوه من ذاكرة الناس . اننا ندخل معركة صعبة ضد أنفسنا ، من دون أن ندري .

ظهـرت في لغتنـا ، ثقـافـة جديـدة ، تسمي نفسهـا رسميـا **ثقافة معاصرة** . وهي تسمية تورطت مقدما في غلطتين ، تدلان على نقص مميت في الثقافة :

الغلطة الأولى : ان مصطلح الثقافة العصرية MODERN CULTURE

يشير الى عصر جديد فعلا في الغرب ، لانه تميز ، بانهاء عصر الاقطاع ، وسلطة المؤسسة الدينية معا . وهو عصر لم يدخله الوطن العربي حتى الآن .

الغلطة الثانية : ان الثقافة العصرية في الغرب ، ولدت من العدم ، لانها لم تكن تملك جذورا للديمقراطية الرأسمالية في لغاتها اللاتينية والجرمانية . اما في اللغة العربية ، التي ترتبط عضويا بنص القرآن ، فان مصطلح الثقافة العصرية ، لا يفصل ثقافتنا بين عصرين ، بل بين جبهتين ، تتقاتلان في عصر واحد ، بلغة واحدة .

باسم هذه الثقافة العربية المعاصرة ، كان علينا أن نسلم مقدما ، بأننا أمة من الاميين ، تحتاج الى اعادة تأهيلها بمناهج أوروبية حديثة ، وهي مغالطة ، قاسية ، وغير ضرورية ، وباهظة التكاليف .

فالمسلم ـ صاحب الكتاب ـ ليس مواطنا أميا حقا ، كما اعتقد نابليون . انه يختلف عن المواطن الاوروبي الذي لم يمتلك وسيلة لقراءة الانجيل ، حتى نهاية القرن الرابع عشر على الاقل ، وبعد أن امتلك نسخة مترجمة من الانجيل ، لم يجد فيه ثمة ما يتعلمه سوى الوصايا العشر ، وكثير من الاساطير .

المواطن المسلم ، في الجانب الآخر ، مواطن يعرف القراءة ، حتى اذا كان لا يعرفها ، لانه ملزم بالصلاة التي يتلو خلالها آيات القرآن ، خمس مرات في اليوم ، كل يوم في الاسبوع . انه يتلقى دروسا لا تنقطع ، في شتى مجالات المعرفة ، ويتلقاها مطمئنا ، وقلبه مفتوح للعلم . والواقع ان نزول القرآن نفسه ، كان قد وضع نهاية (للجاهلية) منذ القرن السابع ، وختم عصر العرب الاميين ، بعرب يقرأون الكتاب يوميا ، ويعرفون كل ما اكتشفه الاوروبيون في وقت لاحق ، من مراعاة نظافة الجسد واللسان ، الى وجوب القتال المسلح ، لانهاء سلطة الاقطاع .

لم يكن المسلم مواطنا أميا ، كما افترضت ثقافتنا المعاصرة ، ولم يكن من الثقافة في شيء ، ان يزاح هذا المواطن جانبا ، باعتباره رجلا متخلفا لا يمثل هوية العصر ، وان يورط «المثقفون» أنفسهم في البحث عن هوية من العدم . لقد كان ذلك ، خطأ جسيماً ، عقابه الجسيم ، أن يمتلك العرب فجأة ، ثقافتين بدلا من واحدة :

الاولى : ثقافة المواطن المسلم نفسه ، الذي يستمد هويته من

القرآن ، ويرفض مقدما كل هوية مختلفة أخرى .

والثانية : ثقافة المثقف المسلم ، الذي تعلم في مدارس أوروبية ، أن يترك الدين لرجال الدين ، ويصبح «مفكرا» أوروبيا معربا ، يقف خارج تاريخه وواقعه ، عمدا ، ومع سبق الاصرار .

هذا المثقف «المعاصر» ، كان يتكلم في الواقع لغة عمرها اربعة عشر قرنا ، وكان معلمه الأوروبي يتكلم لغة عمرها اربعة قرون فقط ، لكنه اختار ان يقلب الادوار ، ويتنكر في زي تلميذ ، يحضر درس التاريخ ، لأول مرة في التاريخ :

فعصر **النهضة** في ثقافتنا العربية المعاصرة ، ليس هو عصر الادارة الجماعية الذي انهاه معاوية في القرن السابع ، بل هو عصر الغارة الاوروبية على قارات المحيط الذي بدأ في القرن الخامس عشر .

والعصور المظلمة في ثقافتنا العربية المعاصرة ليست هي العصور القاسية التي عاشها المواطن المسلم منذ ابطال الشرع الجماعي على يد معاوية حتى الآن ، بل هي **العصور الوسطى** التي عاشها المواطن الاوروبي بين سقوط الامبراطورية الرومانية ، وبين الغارة الناجحة على قارات المحيط .

والمذهب الانساني في ثقافتنا العربية المعاصرة ، ليس هو مذهب الجماعة في الاسلام ، بل هو فلسفة رجل أوروبي اسمه اسبينوزا ، تطورت على يد رجل أوروبي آخر اسمه كارل ماركس ، الى تفسير (جديد) للتاريخ .

والمساواة بين الاديان في ثقافتنا العربية المعاصرة ، ليست هي ثورة الاسلام على رجال الدين في القرن السابع ، بل هي ثورة راهب اوغسطيني اسمه مارتن لوثر في القرن السادس عشر ، ضد سلطة رجل ايطالي اسمه البابا ليون العاشر .

وانكار الشفاعة والنيابة وغفران الذنوب في ثقافتنا العربية المعاصرة ، ليست بنودا اساسية في شرع الاسلام منذ القرن السابع ، بل افكار بروتستانتية معاصرة ، نبعت من حاجة الاوروبيين ، الى وضع نهاية لفساد البابا ، الذي استغل مبدأ الشفاعة ، وشرع يبيع صكوك الغفران للقتلة وقطاع الطرق .

والتاريخ المعاصر في ثقافتنا العربية المعاصرة ، ليس هو تاريخ

الادارة الجماعية ، الذي لم يدخله العرب حتى الآن ، بل هو التاريخ الذي دخله الاوروبيون من أوسع ابوابه ، باستيطان اربع قارات ، واحتلال جميع الجزر ، وممرات التجارة الدولية .

ان ثقافتنا المعربة ، تتكلم لغة عمرها اربعة عشر قرنا ، لكن التاريخ لا يبدأ بالنسبة لها ، الا منذ اربعة قرون فقط . وفي ثقافة تنكر واقعها الى هذا الحد ، يولد **مثقف معرب** ، مهمته الصعبة ان يتجاهل واقعه الى الابد :

مثقف مسلم ، لكنه لا يعرف شرع الاسلام الجماعي ، ولا يعرف نظاما اداريا له علاقة بالدين .

مثقف تقدمي ، لكنه لا يضيق بسلطة الاقطاع ، في مجتمع يحكمه طاغية من طراز فرعون . انه رجل واقعي دائما ، مثل معلمه جان جاك روسو ، الذي كان يعد كتابه عن (العقد الاجتماعي) في النهار ، ويقضي السهرة في صالون امرأة اقطاعية من طراز ماري تيريز جوفران .

مثقف انساني المذهب ، لكن مذهبه مفصل سلفا على مقاس معلمه الرأسمالي ، انه لا يدين الرأسمالية المسؤولة عن ابادة سكان ثلاث قارات ، وتهديد الباقي بالابادة في أي وقت . بل يدين **الشيوعية عدوة الشعوب والاسلام** ، من دون أن يتذكر ان «الشيوعية» بالذات[١] ، مجرد ستار حديدي خانق ، ضربته ملايين الفقراء حول نفسها ، تحت وطأة التهديد بالابادة .[٢] وقد التقى الرأي ، في ثقافتنا العربية المعاصرة ، على اعتبار الشيوعية (اخطبوطا) . أما الاقطاع الذي يلف اذرعه حول عنق ثقافتنا المعاصرة ، فانه ما يزال حتى الآن وحشا مميتا من دون اسم .

مثقف عالمي الهوية ، لكن عالميته لا تعلمه ان يحترم تراثه ، بل ان يقضي عليه ، كما فعل مصطفى أتاتورك ، الذي نقل تركيا الى العصر الحديث ، بمنع الاتراك من لبس العمامة . انه رجل أوروبي معرب ، يفترض سلفا ان (التقدم) هو ان يصبح واقع العرب نسخة من واقع الاوروبيين ، وليس أن يكون للعرب ، نسخة عربية تخصهم .

ان مفكرا تقدميا ، مثل طه حسين ، «ينبذ الجبة والعمامة» وينطلق قاصدا باريس «التي فتنته حتى فتن بها» . ويعود مفتونا بالفعل فيورط نفسه في دراسة «علمية» مؤداها ان نص القرآن نفسه ، قد يكون نصا

مشكوكا في اصالته ، من دون ان يفسر هذا «المثقف» المسلم سبب حاجته الى تمرير مثل هذه الفكرة البروتستانتية .

وبعد ذلك ، يتصدى له الرافعي . وهو مثقف آخر ، لكنه يمثل ثقافة قديمة ، تعيش حية في العصر نفسه . ويتهم طه حسين بالتجني على الاسلام ، ويلعنه ، ويتهمه بالكفر ، من دون ان يتذكر ـ ولو لمرة واحدة ليس غير ـ ان الاسلام جنى عليه غياب الادارة الجماعية ، وان الملك فؤاد ، الذي يستعد الانجليز لتنصيبه خليفة للمسلمين ، هو الجاني الوحيد المميت ، بين فقهاء عزل ، يتبادلون الاتهامات في الشارع .

ان ثقافتنا تنقسم على نفسها بين جبهتين :

جبهة يقاتل عليها ، مثقف عربي مفتون بما حققه رأس المال في غرب أوروبا ، ولا يهمه بعد ذلك ، ان العرب أنفسهم ، لا يقعون في غرب أوروبا ، ولم يرتادوا المحيط ، ولم يشاركوا في استعمار قاراته ، وليس لديهم ما يكفي من رأس المال ، لردع نظم الاقطاع البدائي الذي يشكو منه .

وجبهة أخرى ، يقاتل عليها ، مثقف عربي ، يعيش في عصر الصليبيين ، ويعتبر كل ما يصدر عن الاوروبيين ، عدوانا صليبيا على الاسلام . ولا يهمه بعد ذلك ، ان المسلمين أنفسهم ، ليسوا مسلمين جدا ، وان غياب الشرع الجماعي من دستور الاسلام ، يضطرهم الى النقل حرفيا من شرع الصليبيين . اننا نملك ثقافتين بدلا من واحدة ، لكن ذلك لا يجعلنا في صفوف المثقفين :

فالفكر العصري الحر ، الذي نترجمه عن الغرب ، لا يصبح عصريا ولا حرا ، في وطننا الذي يعيش تحت ادارة اقطاعية ، عمرها أقدم من عمر الاهرام . انه لا يسمى **ثقافة** ، بل **بديلا وهميا** عن الثقافة .

والفكر المقدس الحر ، الذي نتعلمه من القرآن ، لا تحترم الادارة الاقطاعية قدسيته ، ولا تخضع لشرعه الجماعي . انه بدوره ليس (ثقافة اسلامية) بل (بديلا فقهيا عن الاسلام) .

وبين هاتين الجبهتين ، يعيش الآن مواطن مسلم معاصر ، علامته الفارقة ، انه دائما يملك كلمتين للتعبير عن فكرة واحدة ، لكن ذلك لا يجعله مواطنا فصيحا على أي حال . فمثلا :

نظام الشرع الجماعي ، له مصطلحان رسميان ، في ثقافتنا

المعاصرة ، احدهما **الديمقراطية** والثاني **الشورى** . لكننا لا نملك الشرع الجماعي نفسه ، ولا نعرف طريقا جماعيا اليه . ومثلا :

المواطن المسلم ، له تعريفان في ثقافتنا الحالية ، كلاهما يعني أنه حر ومسؤول ، الأول **عبد الله** والثاني **حضرة الناخب** ، لكن المواطن المسلم شخصيا ، ليس حرا ، وليس مسؤولا ، الا بقدر ما تطول عصاه . ومثلا :

اقرار العدل ، له تعريفان في ثقافتنا المعاصرة . الاول **تطبيق الشريعة** والثاني **تطبيق القانون** لكن العدل نفسه ، غائب عن واقعنا غيابا ظاهرا لا عزاء فيه . ومثلا :

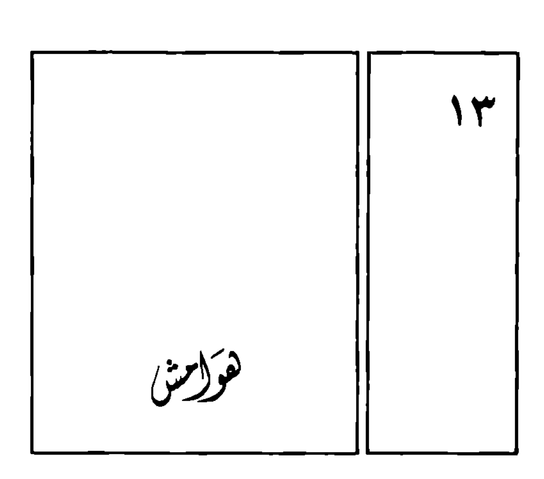
الضمان الاجتماعي ، له مصدران في ثقافتنا العربية المعاصرة ، احدهما **حق المسلم في بيت مال المسلمين** . والثاني **حق العامل في الضمان** . لكن المواطن المسلم في أرض الواقع ، لا يملك ثمة ما يضمن رأسه شخصيا . ومثلا :

حرية الرأي ، لها تشريعان في ثقافتنا العربية المعاصرة ، احدهما **فريضة الجهاد** التي تشمل الجهاد باليد واللسان . والثاني **حق الاختيار** الذي يقوم عليه نظام الانتخابات ، لكن حرية الرأي نفسها ، لا يكفلها قانون واحد في وطننا بأسره . ومثلا :

حرية التنقل ، لها ضمانتان في ثقافتنا المعاصرة ، احداهما **حق السعي في أرض الله** والثانية **حق الكسب الحر** الذي تضمنه حرية رأس المال ، لكن مواطننا لا يتحرك من مكان الى آخر ، الا بجواز سفر ، وكثير من التأشيرات . ومثلا :

حق المواطن في حمل السلاح ، له مصدران في ثقافتنا المعاصرة . احدهما **فريضة الجهاد في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان** . والثاني **حق حماية الملكية الخاصة** . لكن مواطننا لم يحمل سلاحا في يده للدفاع عن حق واحد من حقوقه منذ عصر معاوية .

ان ثقافة لها لسانان ، لا تساوي في الواقع ثقافة لها لسان واحد ، ولا تقول شيئا محددا يستحق القول ، ولا تعيش واقع الناس ، ولا تستطيع ان تغيره ، ولا تتكلم حقا ، ولا تكف عن الكلام . وهو الواقع الذي يخاطب العرب يوميا ، في صحفهم العربية بالذات .


١٣
هوامش



١

المصطلح اللاتيني المرادف لكلمة شيوعي في لغتنا العربية هو ANARCHIST الذي يشير الى مواطن «رافض لجميع اشكال السلطة» . وهو مصطلح اختار المترجمون العرب ، ان يترجموه بكلمة فوضوي من دون أن يلاحظوا ان المرء لا يسمي نفسه فوضويا ، حتى اذا كان فوضويا حقا ، وان هذه التسمية العربية ، مجرد شتيمة متعمدة . لان المواطن الذي سمى نفسه ANARCHIST لم يكن يدعو الى الفوضى ، بل كان يدعو الى النظام في مجتمع محرر ، من جميع أنواع السلطة . وهي فكرة قد تكون خيالية ، لكنها لا علاقة لها بكلمة فوضوي في لغتنا العربية ، ولا يعني اختيار هذه الترجمة ، سوى رغبة المترجم العربي ، في توفير كلمة شيوعي ، لتعريب مصطلح آخر ، لا علاقة له بالشيوعية . ان حركة التعريب ، تستطيع ان تكون وسيلة فعالة لتجهيل العرب ، وليس لتثقيفهم :

فالمترجم العربي ، ليس مواطنا عربيا فقط . انه بحكم ثقافته نفسها ، مواطن أوروبي معرب ، لا ينظر الى معاني المصطلحات ، من وجهة نظر العرب ، بل من وجهة نظر الاوروبيين الرأسماليين بالذات . وهي زاوية منحرفة جدا ، ترى الشيوعي في كلمة فوضوي . وترى الماركسي في كلمة شيوعي . وترى الرأسمالي في كلمة ديمقراطي . وترى الفدائي في كلمة ارهابي . وتفسر مفهوم العدل نفسه ، في ضوء حرية رأس المال . لانها زاوية منحازة سلفا ، ضد كل نظام آخر ، غير نظامها الرأسمالي . واذا أتيحت لنا الفرصة ذات مرة ، لكي نراجع ما حدث في قاموسنا العربي ، على يد المترجمين «العرب» ، فسوف يدهشنا ان نرى ، ان اسطورة حصان طروادة ، لم تكن في الواقع اسطورة كلها . فمثلا :

كلمة CAPITALIST ترادف في لغتنا العربية ، كلمة مرابي ، وليس رأسمالي . لأن رأس المال في حد ذاته ، اسم لا يعني في لغتنا ، سوى مال رجل انعم الله عليه . اما كلمة CAPITALIST التي اشتهرت على يد ماركس ، فانها ترتبط ، بحق الرأسمالي ، في تنمية امواله ، بوسائل الاستثمار الحر . وهو حق لا يمكن ضمانه دستوريا ، بغير ضمان شرعية الربا . ومثلا :

كلمة Member of Parliament تترجم في لغتنا بكلمة عضو البرلمان . وهي ترجمة لا تقول ، ما هو البرلمان نفسه ، مما يجعلها مجرد محاولة مريبة لتفسير الماء بالماء . فالواقع ، ان البرلمان يدعى في لغتنا العربية باسم الديوان الملكي . وهو الجهاز الاداري الذي تطور على يد الثورة الانجليزية ، من مجلس يعاون الملك في الحكم ، الى مجلس يحكم مباشرة من دون سلطة الملك ، ولو استعمل العرب كلمة الديوان الملكي بدل كلمة البرلمان لاكتشفوا مبكرا ان المشكلة تكمن كلها في مدى سلطة الملك . وان البرلمان العاجز عن تحرير نفسه من هذه السلطة اسمه ديوان ، والقوانين الصادرة عنه ، اسمها ارادة ملكية . والمواطنون الذين يعيشون في ظله ، اسمهم رقيق الارض . ومثلا :

كلمة Nationalism ، لا تعني القومية بل تعني الشعوبية ، لكن المترجم

الذي تولى نقل هذا المصطلح كان يعرف تاريخ الشعوبية السيئة السمعة في تراثنا العربي ، وكان يهدف عمدا ، الى ان يبيع لنا البضاعة القديمة نفسها ، تحت اسم جديد آخر . وباستثناء النية المبيتة لتحقيق هذا الهدف المريب ، فان كلمة Nationalism لا تستقيم ترجمتها بكلمة قومية ، طبقا لأي قياس ، لغوي أو تاريخي .

فمصطلح القوم ، يشير الى صيغة سياسية منقرضة قائمة على وحدة الدم . وهي صيغة انتهت على يد الاسرائيليين منذ ثلاثة آلاف سنة في نظام الشعب الذي جمع أقوام اليهود ، تحت لواء دولة مؤسسة على وحدة الارض واللغة أيضا . انه مصطلح اكثر قدما بآلاف السنين ، من كلمة الشعب ، وليس ثمة ما يبرر اختياره لترجمة كلمة Nationalism سوى حاجة المترجم الى اسم جديد ، لمعنى الشعوبية .

فكلمة القومية مصطلح جديد حقا على لغتنا وتراثنا معا . انها كلمة لم يستعملها القرآن ، ولم يستعملها الرسول ، ولم ترد مرة واحدة ، ضمن نص عربي واحد ، في أي عصر من العصور . وداخل كلمة مجهولة الهوية الى هذا الحد ، كان من السهل أن يدس المترجم العربي ، ما تعنيه كلمة Nationalism في كلمة عربية ليس لها تاريخ .

يفضح هذا الدس ان كلمة Nationalism مصطلح له تاريخ محدد ، ظهر في أوروبا ، خلال القرن التاسع عشر للتعبير عن انتفاضة شعوب وليس قبائل أوروبا ، في بلدان صناعية متطورة مثل المانيا وايطاليا . وهو مصطلح يعني شعبا وليس قوما ، لان كل شعب من شعوب أوروبا ، جمعته لغته الواحدة ، في دولة واحدة . ولو أن كلمة Nationalism ، كانت تعني القومية لتفرق الاوروبيون ، في دويلات قبلية الى ما لا نهاية . على غرار ما حدث في الوطن العربي .

والواقع ، ان هذا المصطلح ، جاء بمثابة رد على الادارة الاقطاعية في شرق أوروبا ، بعد أن خسرت شعوب هذه المنطقة ، رابطة الدين الواحد ، والدولة الواحدة ، تحت سلطة آل هابسبرج ، اصحاب الامبراطورية المجرية ، وبات عليها أن تلتمس وحدتها في اللغة والارض ، بدل الدين والدولة ، وتستقل بشؤونها في ادارات منفصلة ، تنقسم بقدر ما تضم من اللغات . ولهذا السبب ، ارتبط تاريخ كلمة Nationalism في أوروبا ، بنجاح كل شعب ، يتكلم لغة واحدة ، في تأسيس دولة واحدة ، من دون أن يتحقق مثل هذا النجاح في الوطن العربي .

فمشكلة مصطلح القومية العربية ، انه مصطلح ، لا يملك شريعة ادارية في تراثنا ، سوى شريعة القبائل العربية قبل الاسلام . وهي شريعة لا تنظر الى وحدة اللغة او العقيدة ، بل تنظر الى اختلاف الانساب ، مما يسهل تقسيم

العرب دستوريا ، في وحدات قبلية ، بدل جمعهم في ثقافة عربية واحدة . واذا كان ظهـور مصطلح القومية العربية ، قد رافقه تقسيم الوطن العربي ، رغم لغته الواحدة وترابه الواحد ، بعكس ما حدث في أوروبا ، فذلك أمر مرده ، الى انه مصطلح ، جاء خصيصا لاداء هذا الغرض ، في وطننا العربي بالذات ، بسد الطريق امـام مصـطلحـات الشرع الجمـاعي في الاسـلام ، وتغييب الثـورة العربية ، وراء كلمة وهمية ، ليس لها جذور في تراثنا ، ولا تملك نظاما اداريا ، بديلا عن نظام الاحزاب ، ولا تملك شريعة بديلة عن شريعة رأس المال .ولعل الدليل الظاهر على هذه النية المبيتة ، ان المترجم اختار كلمة القومية العربية بدل الشعوبية العربية ، من دون مبرر منطقي واحد ، سوى حاجته الملحة لدس فكرة قديمة في كلمة جديدة مختلقة من العدم .

ان اسطورة حصان طروادة ، الذي فتح أبواب طروادة من داخلها ، تبدو اسـطورة مستحيلة ـ وممتعة ـ حتى نتذكر ما فعل المترجم العربي في لغتنا العربية ، من دون حرب ، ولا حصان .

٢

لأن اللغـة الروسـية ، لا تملـك كلمـة تعـني «الحكـم الجماعـي» ، فقـد اضـطـر الـروس الـى نقـل المصطلـح اللاتيـنـي ، كمـا أورده كـارل ماركس COMMUNISM الذي يعني ـ اداريا ـ حكم الاغلبية ، وليس حكم العمال .

بعد ثورة ١٩١٧ ، استعمل لينين كلمة الاغلبية BOLSHEVIKS لكنه لم يعن بها أغلبية الروس ، بل أغلبية انصاره في الحزب الديمقراطي الاشتراكي . وهم الانصار الذين التفوا حول نظريته الداعية الى تصعيد الثورة ، باقامة حزب عالمي من الثوار المحترفين . وأسسوا حزبا لينينيا قائما على مركزية السلطة ، وسيطرة قيادة الحزب ، في الصيغة التي فصلت بين الماركسيين في روسيا ، وبين الماركسيين في بلدان الغرب ، حتى الآن .

هذه الصيغة اللينينية ، فرضها الروس على جميع شعوب أوروبا الشرقية ، بعـد انتصارهم في الحرب العالمية الثانية ، ثم فرضوها على الصين ، وشرق آسيـا ، ويقاتلون حاليا لفرضها على بلد اسلامي مثل أفغانستان ، باعتبارها «الحل الماركسي العلمي الصحيح الوحيد» لقضية الحكم الجماعي . وهو ادعاء أمكن اثباته دائما بدبابات الروس . اما من دون الدبابات ، فان احدا لا يصدق كلمة مما يقوله الروس بالذات .

فكلمـة COMMUNISM لا تعني «سلطة الحـزب» ، الا اذا كان الحـزب قد اغتصب السلطة لنفسه ، وفي ما عدا ذلك ، فان المصطلح الذي استعمله كارل ماركس ، يعني ـ فقط ـ سلطة الاغلبية ، ولا يمكن تفسيره اصلا ، الا في اطار ادارة جماعية ، محررة من نفوذ المؤسسات الراسمالية والعسكرية معا ، وليس

المؤسسات الراسمالية وحدها . ولعل تاريخ الادارة السوفياتية ، شاهد في حد ذاته ، على مدى الشلل الاداري الناجم ، عن تجاهل هذه الحقيقة ، في نظرية كارل ماركس .

فخلال سبعين سنة ، من قيادة الاتحاد السوفياتي ، «للدول الصديقة» ، في «مسيرة الثورة العالمية» ، ما يزال الاتحاد السوفياتي قائدا من دون اصدقاء ، وما يزال في حاجة لاستعمال دباباته ، لكي يختطف حلفاءه ، لانه عاجز عن كسب ولائهم من دون خطف . واذا لم يكن هذا الواقع ، دليلا مخيفا على فساد التفسير اللينيني ، فلا بد أن قيادة الاتحاد السوفياتي لا تخاف من الادلة .

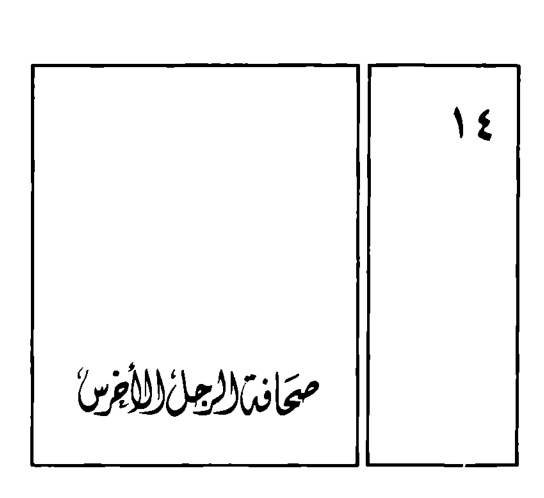
ان رئيس الوزراء ، ميكائيل جورباتشيف ، الذي افتتح عهده بحملة علنية على فساد اجهزة الحزب ، مطالب بأن ينظر حوله مرة أخرى ، ويكتشف ايضا ، ان هذه الصيغة الروسية الفاسدة ، مجرد بديل عن الصيغة العالمية التي تخاطب كل الامم ، وان دولة اسلامية مثل افغانستان ، لا تحتاج الى غزوها بقوات عسكرية ، لكي تتعلم نظام الادارة الجماعية من لينين ، لانها تملك هذا النظام في لغتها وتراثها . وليس من السياسة ـ بل من فساد السياسة ـ ان يرسل الروس جنودهم ، لكي يعلموا الافغان درسا ، تعلمه الافغان منذ الف سنة على الاقل .

واذا لم يكن جورباتشيف رجلا يقول ما لا يعنيه ، فلا بد أن يرى ، ان غزو افغانستان ـ وليس انتشار الرشوة فقط ـ دليل اساسي آخر على فساد الادارة الحزبية التي ينتقدها ، وان اصلاح اخطاء الحزب ، لا يتم بتسريح الموظفين المرتشين وحدهم ، بل يتطلب أيضا سحب الجنود الروس من افغانستان ، والخروج من ورطة دموية ، لا مبرر لها ، سوى جهل رجال الحزب أنفسهم .

ان الاتحاد السوفياتي لا يحتاج الى دبابات في افغانستان ، بل يحتاج الى ان يغير موقفه غير العلمي من الاسلام ، وهو موقف ورثه عن الصليبيين وليس عن ماركس . فالاسلام لا تمثله مؤسسة دينية مثل اليهودية والمسيحية ، ولا يدخل بالتالي في تعريف ماركس للدين . انه النظام الجماعي الذي نقل عنه ماركس دون أن يدري . وهو صيغة متطورة جدا ، ودقيقة جدا ، قادرة على اقرار سلطة جماعية اكثر فعالية ـ وعدلا ـ من سلطة الحزب . ولو شاءت الادارة السوفياتية ، ان تغير موقفها العقائدي الساذج من الاسلام ، وتكتشف دستور الادارة الجماعية في هذه العقيدة العالمية ، لكان بوسعها ان تخاطب الافغان بلغتهم ، وتدعوهم الى احياء نظامهم الجماعي الذي يعرفونه في القرآن ، وتكسب لنفسها صديقا حقيقيا في صراعها ضد الاقطاع والرأسمالية . وهي مكاسب لا تكلف السوفيات جنديا واحدا ، لان (الثورة العالمية) التي يريد الحزب اللينيني ان يقودها ، لها قيادة عالمية فعلا ، تخاطب اجيال الناس ،

بلغة واحدة ، منذ اربعة عشر قرنا . وليس ثمة ما يبرر تجاهل الروس لهذه الحقيقة ، سوى عجز ادارتهم الحزبية عن تمثيل مصالح الروس .




١٤
صحافة الرجل الأخرس


Twitter: @alqareah

صاحبة الجلالة الصحافة ، لها علاقة بصاحب الجلالة رأس المال . وهي علاقة ملوكية فعلا ، لانها تقوم على جسر من الذهب . فرأس المال يضمن وجود الاعلان ، ويضمن الصراع الحزبي ، مما يفتح منجما من الذهب في سوق الصحافة ، ويجعلها حرفة مجزية ، ومثيرة للرهبة مثل حرفة الملكات . **في غياب رأس المال ، تصبح الصحافة مجرد سيدة من دون ألقاب** .

يغيب الاعلان . وتغيب معه الموارد الاضافية الدائمة للتمويل . وتصبح نفقات العمل الصحفي اكثر من عائداته .

يغيب نظام الاحزاب ، وتغيب معه قائمة المشتركين الدائمين . ويصبح العمل الصحفي تحت رحمة السوق .

تغيب حرية النشر ، وتفقد الصحيفة حق المنافسة الحرة على السوق . ويصبح العمل الصحفي ، وسيلة صعبة لكسب العيش .

في مثل هذه الظروف ، لا يتوقع أحد ، ظهور صحافة اسمها صاحبة الجلالة . واذا وقعت خارقة ما ، وظهرت مثل هذه الصحافة فجأة ، فانها لا تكون صاحبة الجلالة حقا ، بل مجرد سيدة جائعة ، تعرض جسدها الجائع للبيع . انه سر معلن في صحف أمم كثيرة في العالم الثالث ، ومنها صحفنا العربية على سبيل المثال .

فهذه صحافة لا تستطيع ان تمول نفسها . لان حجم الاعلان المتاح لها ، بحكم سوقها المحدودة ، لا يكفي لتغطية نفقاتها . واذا كان يكفي ، فانها لا تستطيع ان تحصل عليه من مصادره الاصلية في الغرب ، دون ان تخسر لقب الملكة ، وتصبح حرفة لتجار الاستيراد ، وأصحاب الوكالات المكلفين بتوزيع المنتجات الاجنبية في اقطاعيات العالم الثالث . وهو موقع ـ مهما بدا صحفيا على الورق ـ فانه في أرض الواقع ، مجرد

حيلة سهلة ، لكسب عيش سهل ، بوسيلة غير شرعية .

في غياب الاعلان ، تضطر الصحيفة الى الاعتماد على توزيعها . لكن ذلك ايضا طريق مغلق في وجه صحافتنا العربية ، بثلاث بوابات ، غير قابلة للفتح :

الاولى : هي بوابة اللغة العربية نفسها ، التي لا تخاطب غير العرب ، مما يعني سلفا ، اننا لا نستطيع ان نصدر جريدة «**دولية**» فعلا . وان الجرائد «**الدولية**» التي تصدر الآن في لغتنا العربية ، يصدرها تاجر استيراد امي ، لا يعرف ان العرب ، خسروا السباق على المحيط ، منذ عصر كولومبس ، وان اللغة الدولية تخاطب قارات بأسرها ، وتتكلمها أجناس مختلفة ، وثقافات مختلفة . ان الجريدة العربية «**الدولية**» تحتاج أن تصدر باللغة الانجليزية او الفرنسية او الاسبانية او البرتغالية ، لكي تكون جريدة دولية فعلا .

البوابة الثانية ، هي حدود الوطن العربي التي تضم في الواقع ، اثنتين وعشرين بوابة ، تحتاج الجريدة العربية الى اختراقها جميعا ، كل يوم ، وتحت جميع الظروف . وهي مهمة قد يؤديها بهلوان في سيرك . اما رجل في جريدة ، فانه لا بد أن يسقط اكثر من مرة بين الحبال ، وأن يخسر توزيعه ، أو يتلقى تهديدا بخسارته ، مما يكرس الحاجة الى ضمان التوزيع ، بديلا عن كل حاجة أخرى ، ويغير وظيفة الصحافة ، من وسيلة إخبارية الى منشور اعلاني ، لا يستحق قرش المواطن ، ولا يهم أحدا ان يحصل عليه .

البوابة الثالثة ، هي قانون المطبوعات داخل كل بلد عربي على حدة . وهو قانون لا يبيح المنافسة الحرة على السوق ، مما يحرم الجريدة العربية من مادة اساسية في زيادة توزيع الصحف ، منها نشر الفضائح السياسية ، ومنها اختلاق معارك مع افراد البيت المالك ، ونشر الجرائم ، والصور المثيرة ، وقصص الرشاوي بين وزراء الحكومة ، ان صحافتنا العربية الوقورة ، لا تفقد وقارها ابدا ، لكن ذلك للاسف ، لا يجعلها صحافة جادة . ورغم أنها ، تقلد صحافة الغرب بقدر جهدها ، فان افتقارها الى واقع الغرب نفسه ، يجعل هذا التقليد ، عملا مضحكا ـ وغير مضحك ـ مثل حكاية يرويها رجل أخرس ، عن رجل آخر ، حرفته الكلام .

فكل ما تحـويه صحف الغرب ، متوفر في صحافتنا العربية ، من الافتتاحية الى التحليل الاخباري ، والتعليق السياسي ، وعمود الوفيات ، وكلمة الناشر ، وانباء البورصة ، واقوال الفلكيين ، والكلمات المتقاطعة ، والمقابلات الصحفية .

على السطح ، كل صحـافـة تشبـه الأخـرى ، كما تشبه البيضة البيضة . في أرض الواقع ، تختلف كل صحافة عن الاخرى ، بقدر ما تختلف بيضة مسلوقة عن ديك يصيح فوق السياج .

فمشكلة الصحافة ـ من دون رأس المال ـ انها حرفة غير دستورية ، ليس لديهـا مهمة اعلانية ، وليس لديها مهمة حزبية ، ولا يضمن لها الناس حرية النشر ، في مجتمع محروم من حرية القضاء نفسه . انها ليست «ملكـة» متـوجـة ، بل سيدة ، لها لقب آخر ، تمارس حرفة غير شرعية ، لتحقيق مكسب غير مشروع . وهي حرفة شائعة في كل مجتمع فقير ، يستعمل وسائل رأس المال ، من دون ضمانة رأس المال نفسه .

المنفذ المتاح من هذا المأزق ، يكمن في نظام الادارة الجماعية ، لانه نظام يمنح الصحافة كل الضمانات التي اتاحها لها رأس المال ، من دون ان يسخـرها لخدمة رأس المال وحده . انه يضمن لها مظلة دستورية قادرة على حماية حقها في القول ، ويطلق لسانها في قول الحق ، ويحررها من سلطة الفرد والطبقة ، ويجعلها حرفة مقدسة ـ ونافعة ـ اكثر من حرفة الملكات . وفي نظام جماعي من هذا النوع ، تولد صحافة جديدة ، لا تشبه صحافة الغرب ، لكنها فعالة مثلها .

فالشرع الجماعي ، ادارة تقوم اساسا على حرية النشر ، مما يضع الصحافة قبل غيرها ، تحت مظلة الدستور ، ويجعلها حرفة دستورية ، لديها وظيفة تؤديها ، بموجب الدستور نفسه .

انهـا تصبـح صاحبـة رسـالة شرعية ، وتصبح وسيلة اتصال بين الناس ، وتكون صوتا مفهوما بينهم ، يتحدث عن واقعهم المعاش ، وينقل حديثهم عنه ، ويملك أرضا صلبة في واقع الادارة .[١]

ـ تكـون صوتـا لا يتعمد ان ينتشر ، بل ينتشر تلقائيا ، لانه صوت الناس أنفسـهم ، كما يتردد في بيوتهم وشوارعهم .

ـ تكون صوتا لا يقول ، ان رأس الدولة اسمه فلان ، بل يقول كم يكلف هذا الرأس ، وكم يتقـاضى كل حارس يحـرسه ، وكم مليونا من

الدولارات ، تبلغ نفقاته في الدقيقة الواحدة .[٢]

ـ تكون صوتا لا يقول ، أين سافر السيد الوزير ، بل يقول أيضا ، ماذا اشترت السيدة حرمه ، وحريم الوفد المرافق له ، وكم كلفت الرحلة ، وكم تساوي في أرض الواقع .

ـ تكون صوتا لا يقول ، ان «الوجيه» المدعو فلان ، قد تبرع ببناء مسجد ، بل يقول من أين جمع هذا المخلوق الكسول ثروته ، ولماذا يتبرع ببناء مسجد ، ما دام قد سرق كل قرش في حوزته من مال الله .

ـ تكون صوتا ، لا يتيه في البرية ، بل يطرق اسماع اجهزة دقيقة ، لها نيابة قضائية ، وأمن دولة ومحققون ، لا تلبث أن تظهر على مسرح الاحداث ، لكي تلتقط رأس الخيط من الصحافة ، وتقدم للعدالة حكام دول ، تبلغ تكاليف حراسة نظمهم ، ملايين الدولارات يوميا ، ووزراء ينهبون وزاراتهم علنا ، و«وجهاء» يجمعون الخوة من الناس ، تحت اسم «عمولة» .[٣]

ان كل ما تفعله صحافة الأوروبيين الاغنياء ، تحت مظلة رأس المال ، تستطيع صحافة الفقراء أن تفعله ، تحت مظلة الشرع الجماعي . لان حرية النشر ، في الواقع ، ليست فكرة رأسمالية ، بل مبدأ في دستور الشرع الجماعي ، الذي يقوم أساسا على تبادل الاراء والمعلومات ، بموجب دستور يكفل حرية الرأي ، وحرية اعلان الرأي ، وحرية العقيدة ، وحرية التحقيق والقضاء . واذا كان ظهور هذه الحريات ، قد ارتبط في ثقافتنا المعاصرة ، بظهور الرأسمالية الحديثة ، فذلك مرده الى أن لغة الشرع الجماعي ، كانت قد اختفت من واقعنا ، قبل ظهور الرأسمالية بألف سنة على الاقل ، وان الشرع الجماعي نفسه ، كان طوال هذا الوقت ، مجرد شرع ساكت بين الاغلبية الساكتة .

اما في ارض الواقع ، فان هذه الحريات ، لا يكفلها بالفعل ، سوى شرع جماعي ، موجه الى تحرير الناس من سيطرة الاقطاع والرأسمالية معا ، مثل شرع الادارة الجماعية في الاسلام . اننا نصادف فروقا كبيرة جدا ، تحت سطح اللغة ـ بين مفهوم هذه الحريات في الشرع الرأسمالي ، وبين مفهومها في شرع محرر من سيطرة رأس المال . فمثلا :

حرية الفكر ، تعني في دستورها الرأسمالي **حرية الافكار** لكنها تعني في شرع الاسلام ، **تحرير الفكر** ، فالعنصرية فكرة حرة ، رغم أنها ليست

محررة من مركبات النقص . وكذلك التعصب الديني ، والاستعراضية ، والبذخ ، والمتاجرة بمشاكل المراهقين ، وتدبير الانقلابات في بلدان العالم الثالث ، والعبث بأسواق المواد الخام .

هذه كلها افكار رأسمالية حرة ، لكنها ليست محررة من سيطرة رأس المال ، والتخلف العقلي ، والعقد النفسية . ان **تحرير الفكر** مبدأ اسلامي مختلف ، من شأنه أن يعري افكارا رأسمالية «حرة» كثيرة ، منها فكرة الربا التي تقوم عليها شريعة رأس المال من أساسها . ومثلا :

حرية الرأي ، تعني في وطنها الرأسمالي ، **حق اعلان الرأي** ، في الشارع ، لكنها تعني في الاسلام ، **حق اعلان الرأي** ، **في مؤتمر مسؤول** ، **معد خصيصا لسماع الآراء** . وهما تعريفان يختلفان عمليا ، في كل التفاصيل ، **فالرأي في الادارة الرأسمالية** ، لا علاقة له باتخاذ القرار الاداري . **اما في الادارة الجماعية** ، فانه قرار اداري نافذ باسم الاغلبية نفسها . ومثلا :

حرية النشر ، تعني في موطنها الرأسمالي ، **حرية الانتشار** بكل وسيلة ممكنة ، بما في ذلك ترويج الشائعات ، والتحايل الاعلاني ، وتغذية النعرات الطائفية ، ومعاداة قضايا الفقراء ، ونشر عناوين العاهرات ، والصور العارية ، مما يفتح مجال النشر ، امام تجار شذاذ ، لا يجوز لهم الحصول على مثل هذا السلاح الجماعي الخطر ، ويجعل النشر حرفة مشروعة ، لكسب غير مشروع ، على حساب مصلحة الناس . وهو وضع من شأنه ، ان يزيد مادة المنشورات الى ما لا نهاية من دون أن يزيد من قيمة المنشورات نفسها .

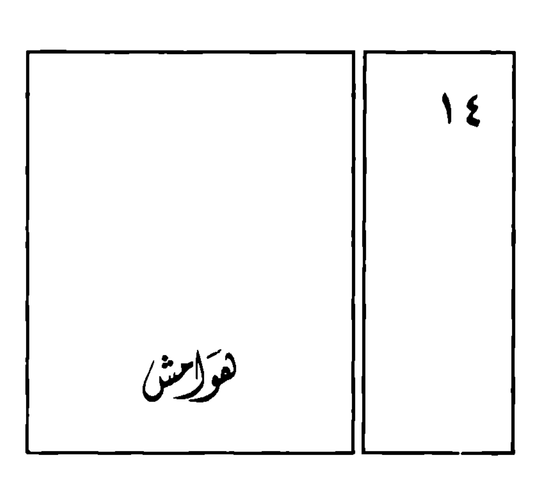
في نظام الشرع الجماعي ، تصبح حرية النشر ،هي «**تحريره**» من هذه الفوضى بالذات . فالصحف التي تصدر تحت اشراف الناس ، لا ينال رخصتها تاجر ، ولا تنافسها صحف ، يملكها تاجر آخر ، ولا تكون سلاحا في يد فرد أو أسرة ، ولا تعيش على اعلانات ضارة ، ولا تغري عيال الناس بالشذوذ ، ولا تحتاج اصلا الى دخول مثل هذه المنطقة الحرجة ، لانها صحف ، تملك كل ما تحتاج اليه ، من حق المنافسة الشريفة على السوق ، الى حق الحماية الدستورية من كل منافس غير شريف . وهو مجال واسع ، بما يكفي ، لخلق صحافة مزدهرة ، لكنه ضيق بما يكفي ، لمنع تسلل ذبابة واحدة الى بلاط صاحبة الجلالة .

من دون الشرع الجماعي ـ ومن هنا الى الابد ـ ليس بوسع الصحافة ، ان تكون شيئا في عالم الفقراء ، سوى حرفة غير مشروعة ، يمارسها صحفيون لا حرية لهم ، امام مواطنين لا سلطة لهم ، بموجب قانون كامن في حرفة الكتابة نفسها .

فقد بدأت هذه الحرفة ، في حضارة سومر ، منذ خمسة آلاف سنة تقريبا ، باستعمال ألواح الطين المجفف ، في تسجيل رسائل الملك الاله ، واحصاء عبيده وخيوله ، وحساب الجباية السنوية في خزائنه ، وتبرير سلطته بنصوص أدبية وفقهية عن أصله الالهي في السماء . ومنذ ذلك الوقت ، وحتى ظهور الاسلام ، لم تضف حرفة الكتابة الى هذه المهام ، سوى مهمة تزوير الكتب السماوية المقدسة ، التي ابتكرها اليهود خلال الالف الثانية قبل الميلاد .

ان حرفة الكتابة ، لم تكن ابدا ، سوى سلاح اداري في يد الاقطاع والمؤسسة الدينية ، حتى استردها شرع الادارة الجماعية في الاسلام ، الذي وضع نهاية لتزوير النصوص السماوية المقدسة ، ووضع نهاية لنظرية الحق الالهي المقدس في الحكم ، وسخر النص المكتوب لخدمة شرع الناس ، ودعوتهم الى تحرير أنفسهم من سلطة الاقطاع والمؤسسة الدينية معا . وقد كان أول قرار معلن في التاريخ ، يصدر بشأن تحرير الكتابة من هاتين السلطتين ، هو أيضا أول آية من القرآن ، في قوله تعالى : «**إقرأ باسم ربك الذي خلق**» .

في غياب الشرع الجماعي ، تعود الكتابة الى مكانها القديم ، في خدمة سيدها الذي تربت على يديه منذ عصر سومر ، وتصبح وسيلة لاستعمال ألواح الطين المجففة ـ وأحيانا أوراق الصحف والمجلات ـ في تسجيل ما ترى الادارة أنه يستحق التسجيل ، وتزوير ما ترى المؤسسة الدينية انه يستحق التزوير . و هو موقع من شأنه ، ان يترك قضايا الواقع ، تتكلم في الشارع ، الى ما لا نهاية ، ويسخر الكتابة لنشر قضايا خيالية أخرى ، ربما لا تنقصها الاثارة أو حسن الصياغة ، لكن ينقصها صوت الناس .[٤]


١٤
هوامش


Twitter: @alqareah

١

في النظم الراسمالية ، ثمة جهاز قضائي خاص بشؤون الصحافة ، مهمته ان يتابع ما تثيره من القضايا ، ويحقق فيها عن طريق أجهزة أمنية موزعة بين جميع فروع الأمن ، من جهاز شرطة الجمارك ، الى جهاز أمن الدولة ، مما يجعل للصحافة صوتا مسموعا على الدوام ، ويسخرها لمحاربة الانحراف على جميع مستوياته داخل المجتمع ، من فضح المخالفات المالية والادارية ، الى فضح مخالفات الرئيس نفسه ، كما حدث في قضية ووترجيت .

من دون هذا الجهاز القضائي ، تصبح قضايا الصحافة ، مجرد كلام على الورق ، لانها تخسر سلاحها الاداري ، الذي يحيل هذه القضايا الى محكمة تملك سلطة البت فيها . وفي الوطن العربي الآن ٢٢ دولة ، تصدر أكثر من ألف منشور ، منها ٣٣ جريدة في لبنان وحدها ، ليس بينها دولة واحدة ، تملك نيابة قضائية خاصة بالصحافة .

٢

النفقات المخصصة لحراسة حكام الدول ، تختلف بقدر ما يختلف حجم الخطر على حياة الحاكم . فاذا كان مصدر التهديد ، هو ان يقوم احد باغتيال الحاكم شخصيا ، فذلك امر تسهل مواجهته بحفنة من الحراس . اما اذا كان مصدر التهديد ، هو ان يقوم الجيش بانقلاب على (نظام الحكم) ، فان ذلك يحتاج ـ طبعا ـ الى توفير جيش بأكمله . وهي المشكلة التي تعاني منها ميزانيات الفقراء في العالم الثالث بالذات ، لانها محنة تعيش بين الفقراء وحدهم ، كما تعيش البراغيث في فرو الثعلب المسكين .

فالرئيس الاميركي ، لا يحتاج الى جيش من الحرس ، لكي يحمي (نظام الحكم) من انقلاب الجيش ، لإن رأس المال هو صاحب النظام الحقيقي ، وهو الذي يتولى حراسته من دون تكاليف . واذا غامرت فرقة من الجيش الاميركي ، واستولت على البيت الابيض ، فان رأس المال الذي لا بيت له ، يخرج من اميركا ، ويذهب حيث يشاء ، تاركا لقادة الانقلاب شعبا اميركيا غاضبا ، وجائعا ، وعاطلا عن العمل . وهو كابوس لا يتمنى أحد ان يعيشه ، حتى في الخيال .

أما من دون رأس المال ، فان انقلاب الجيش على النظام ، فكرة لا يمنعها سوى قدرة النظام نفسه على الرد بجيش آخر . وهي فكرة باهظة التكاليف جدا ، لانها تشمل انشاء فرق للحرس ، وفرق للتجسس وجمع المعلومات ، وفرق لمراقبة الحدود ، وأجهزة للتحقيق والتعذيب ، ومكاتب اعلامية ، وصحف ، واذاعات ، وشراء اصدقاء في الداخل والخارج ، مما تتصاعد نفقاته

الى بضعة ملايين من الدولارات يوميا ، في بلدان تعاني من غياب الخبز نفسه .

فالكلمة الصغيرة الفارقة ، بين حراسة حياة الحاكم ، وبين حراسة نظام الحكم ، تساوي في لغة الادارة بلايين الدولارات التي تنفق سنويا في بلدان العالم الثالث ، لحماية رؤساء وملوك ، بجيوش كاملة من الحرس الملكي والجمهوري ، و أجهزة الأمن ، والجواسيس ، وخبراء الاعلام . وهي ثروات طائلة ، تذهب هدرا ، من ميزانيات اكثر الشعوب بؤسا وفقرا ، في شهادة بالارقام ، على ان العدل أرخص من الظلم ، وأن فقراء العالم لا ملاذ لهم سوى الشرع الجماعي ، مهما تعرجت الطريق ، وطال المسار .

٣

يفرق القاموس الراسمالي بين كلمة عمولة COMMISION وبين كلمة رشوة BRIBERY ، في نقطتين :

الاولى : ان مبلغ العمولة مقيد بنسبة الربح ، لكن الرشوة ليست مقيدة .

الثانية : ان العمولة يضمنها قانون السوق الحرة ، لكن الرشوة خروج سافر عن قانون السوق .

بعد رفع اسعار النفط سنة ١٩٧٠ ، تدفقت الى الوطن العربي مبالغ تزيد عن ٧٠٠ ألف مليون دولار ، انفقها العرب خلال العشر سنوات التالية في مشاريع التنمية وشراء السلاح . وفي حمى المنافسة التي سببها انفاق هذه المبالغ الطائلة في وقت قصير نسبيا ، كانت الشركات الرأسمالية ، تواجه موقفا طارئا ، في سوق طارئة ، لا تخضع لقانون المنافسة الحرة ، ولا تخضع لرقابة الاحزاب ، ولا تحرسها صحافة ، ولا يعرف احد ماذا يجري فيها ، سوى موظف وحيد ، وراء باب مغلق ، اسمه فلان .

في مواجهة هذا الموظف ، كان على مدراء الشركات الغربية ، أن يدخلوا في تجربة جديدة على تاريخ الشركات ، وكان عليهم ان يتركوا جانبا كل ما تعلموه من السوق الحرة ، ويغيروا معاني الكلمات في قاموسهم ، ويساهموا في ارتكاب جرائم رهيبة ضد ملايين الناس ، لا تختلف عن جرائم النازيين في حرق اليهود ، الا في أن الضحايا ـ هذه المرة ـ كانوا عربا يحرقون من دون أفران .

فالمبارزة التي تمت في غرفة مغلقة بين الموظف العربي ، وبين الشركات الغربية ، انتهت طبعا بانتصار الموظف منذ الجولة الاولى ، بموجب قانون رأسمالي جديد ، لا يفرق ـ هذه المرة ـ بين الرشوة وبين العمولة .

وفي ظروف هذا التفسير الجديد ، انفتحت سوق داخل سوق ، وسمح التاجر الرأسمالي لنفسه ، أن يتخلى عن جميع القيم التي تفصل بين التجارة وبين النصب ، ويمد يده لرشوة موظفين ، يعرف أنهم لا يستحقون سوى السجن . وسمحت الدول الرأسمالية لنفسها ، ان تجيز هذا الاحتيال خارج

حدودها ، وتقبل رشاوي السياسيين في العالم الثالث ، باعتبارها «نوعا من العمولة» . وفيما تثور عاصفة في صحف الغرب ، من اجل كل قرش يقبضه موظف عن طريق الرشوة ، فان دول الغرب نفسها ، توفر الحماية القانونية ، لجميع الموظفين المرتشين الذين استنزفوا اموال العالم الثالث ، من نبلاء الروس ، الى امراء ايران ، وبوكاسا سارق اللؤلؤ ، وديفالييه رئيس هاييتي الذي جمع ثروته من سرقة اكياس الدقيق ، وماركوس الذي بلغت ثروته عند عزله اكثر من ثلاثة بلايين دولار ، بزيادة بليون دولار عن دخل الفلبين نفسها ، ومئات من الاثرياء الهاربين من دول النفط في اميركا اللاتينية والوطن العربي .

والواقع ، ان التمييز بين الرشوة وبين العمولة ، ممكن ـ فقط ـ في سوق حرة ، يتعامل فيها تاجر مع تاجر مثله ، وتراقبها ادارة جماعية ، في حراسة صحافة مسؤولة . ومن دون هذه الشروط ، يصبح التمييز صعبا ، وغير مطلوب اصلا .

٤

بعد قيام اسرائيل ، بدأت المبارزة الكلامية الهائلة ، بين ما يدعى باسم الاعلام العربي ضد ما يدعى باسم الاعلام الصهيوني لكسب ما يدعى باسم الرأي العام الاميركي . وهي مبارزة كلامية حقا ، لان كل شيء فيها مجرد كلام .

فالاعلام العربي ، من دون ادارة جماعية ، لا ينطق باسم العرب ، بل باسم حكامهم . وهو سر معلن ، يعرفه الاعلام الصهيوني ، لكنه لا يذكره أبدا ، من باب الحفاظ على أسرار الجار .

والاعلام الصهيوني ، تحت سيطرة رأس المال ، لا ينطق باسم اليهود الذين يبحثون عن وطن ، بل باسم المؤسسات الرأسمالية التي تبحث عن أسواق . وهو سر معلن آخر ، يعرفه الاعلام العربي ، لكنه لا يعرف كيف يشرحه للرأي العام الاميركي صاحب المؤسسات والاسواق معا .

والرأي العام الاميركي لا يصدق ما يقوله الاعلام العربي ، لانه يعرف انه اعلام حكومي موجه ، لكن الاعلام العربي بدوره ، لا يصدق الرأي العام الاميركي ، ويصر على اقناعه «بعدالة القضية» على أي حال .

والاعلام الصهيوني يعرف انه هو الممثل الحقيقي للرأي العام الاميركي نفسه ، لانه يتحدث لغته الرأسمالية ، وينطق بنظامه الحزبي ، ويخدم مصالحه في احتكار اسواق المواد الخام ، ويشبهه جملة وتفصيلا . لكنه يحب ان يتجاهل هذه العلاقة ، ويتظاهر بأن نجاحه في العالم الرأسمالي ، سببه شطارة اليهود في شؤون الاعلام ، مما أعطى اسرائيل حجما هائلا ، في الاعلام العربي ، باعتبارها دولة لليهود الشطار ، من دون ان يتذكر أحد ، ان الاعلام

الصهيوني بالذات ، لم يكسب معركة واحدة ، خارج البلدان الرأسمالية . وفيما يتوقع المرء ، ان يعمد الاعلام العربي الى ضرب خصمه في المكان الموجع ، ويفضح عجزه عن كسب اصوات اربعة اخماس الامم المتحدة حتى الآن ، فان الاعلام العربي قد وهب نفسه للاشادة «بنجاح الصهاينة في كسب الرأي العالمي» ، خلال كذبة طويلة مكشوفة ، ليس ثمة ما يبررها ، سوى حاجة الاعلام العربي الى عدم قول الحق .

فالحق ، أن الصهيونية لا تملك اعلاما ، لان الذي يملك الاعلام ، هو رأس المال الغربي . اما الصهيونية ، فانها فكرة بدائية مفلسة ، باعت أمتعتها ورحلت عن الشرق الاوسط منذ الفي سنة على الاقل .

والحق ان الاعلام العربي ، لا يستطيع ان يكسب ثقة اصحاب رأس المال ، حتى بمعونة اعلاميين ناجحين ، فمصدر المشكلة ان رأس المال ، لا يضع ثقته في غير نظام رأسمالي ، قائم على تعدد الاحزاب . والاعلام العربي ، لا يمثل هذا النظام ، ولا يستطيع ان يقنع احداً بأنه يمثله . وقد أثبتت تجربة الرئيس السادات ، ان الادارة العربية ، لعبت دورا مسرحيا متقنا ، لتمثيل النظام الرأسمالي ، من اطلاق حرية الصحافة ، الى خلق احزاب من العدم . لكن أصحاب رأس المال ، لم يبتلعوا هذا الطعم ، ولم يصدقوا حرفا واحدا من مسرحية السادات ، ولم ينجح الاعلام المصري ، في تغيير رأي كيسنجر تجاه القضية الفلسطينية ، ولم يحدث شيء من وراء هذه المسرحية الاعلامية ، سوى أن مواطنا ، مثل أنور السادات ، وجد نفسه فجأة على خشبة المسرح ، امام جمهور جاهز للفرجة ، وانقاد لكي يمثل تحت الاضواء ، جميع الادوار الطريفة ، من دور (المثقف) الذي يتحدث اللغة الانجليزية ، بقدرات طالب في الاعدادية ، الى دور حمامة السلام التي حملت الخراب والحرب الى العالم كله ، بعد غزو اسرائيل للبنان .

وخلال محادثات كامب ديفيد ، كان الاعلام الاميركي يعرف ، ان السادات ، ليس رئيسا شرعيا ، بل مجرد مغامر ، وصل الى كرسي الحكم بتزوير الانتخابات ، وقمع المعارضة سرا وعلنا ، وكان ظهور مثل هذا المغامر في بلد رأسمالي ، من شأنه ان يثير عاصفة في الاعلام الاميركي ، كما حدث مثلا خلال حكم العسكر في اليونان وتركيا . اما السادات ، فقد استقبلته أجهزة الاعلام الاميركية باعتباره حاكما شرعيا لا غبار عليه ، مثل بيجن نفسه ، الذي تم انتخابه دستوريا بالفعل ، رغم ان كل صحفي على حدة ، كان يعرف على وجه اليقين ، ان السادات ، ليس مثل بيجن ، ولا يمثل مصر ، وليس حاكما مسؤولا ، وليس رجلا مثقفا ، وليس شيئا على الاطلاق ، سوى مغامر نصف أمي . وقد وقف السادات ، تحت اضواء الاعلام الغربي سنوات طويلة ، مثل نجم عالمي من نجوم العصر ، من دون أن يذكر صحفي واحد ، في جميع أجهزة

الاعلام الراسمالية ، من اميركا الى اسرائيل ، ان السادات ينطق باسم مصر ، لان مصر نفسها فقدت كل قدرة على النطق . ولعل فضيلة «النزاهة» ، ليست فضيلة بالنسبة لخبراء الاعلام الراسمالي ، لكن ما قيل عن السادات ، باقلام صحفيين يعرفون حقيقة السادات ، كان عملا خاليا حقا من روح النزاهة ، وكان فضيحة لمناهج الاعلام الراسمالي ، سوف تذكرها له الاجيال في مصر ، طوال ألف سنة من الآن .

ان المبارزة الكلامية بين الاعلام العربي وبين الاعلام الصهيوني ، مبارزة تحتاج الى اصلاح جذري في مفهوم المصطلحات نفسها ، قبل أن تسيل من عدونا نقطة دم واحدة .

فكلمة الاعلام الصهيوني بالذات ، مجرد مصطلح وهمي لا واقع له . ولو كانت معركتنا مع اسرائيل ، معركة ضد اعلام عنصري متخلف ، لجرت الرياح بما تشتهي السفن منذ زمن طويل ، لكن ما يدعى بالاعلام الصهيوني اسمه الصحيح الاعلام الراسمالي . وهو جهاز لا ينطق باسم اليهود . بل باسم الادارة الراسمالية التي تقوم على تعدد الاحزاب ، وحرية السوق ، وحرية الصحافة ، وحرية القضاء ، انه نسخة طبق الاصل من الاعلام الراسمالي في مستوطناته الاصلية ، من كندا الى الولايات المتحدة ، وغرب اوروبا ، واستراليا ، وجنوب افريقيا .

وبموجب هذه العلاقة ، فان اليهود يخاطبون أصحاب رأس المال ، بلغة مشتركة بينهم ، وينطق اعلامهم باسم نظام اداري معروف لهم جميعا ، مما يجعل كل معركة اعلامية ضد اسرائيل في بلدان العالم الرأسمالي ، معركة ضد النظام الرأسمالي نفسه .

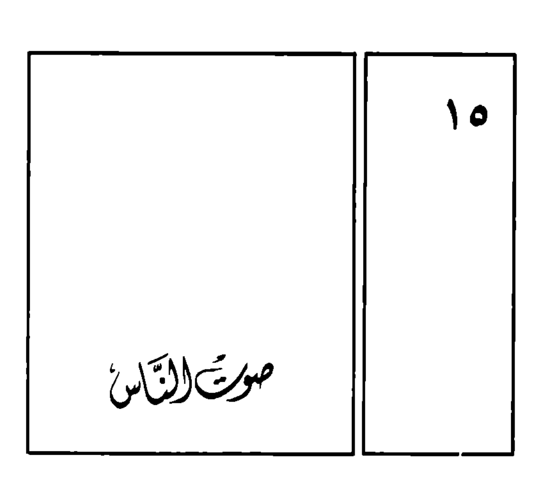
الاعلام العربي ـ من جهة أخرى ـ اسمه الصحيح اعلام الدول العربية . وذلك فرق مهم جدا في العالم الرأسمالي . فالاعلام الموجه ، في لغة الرأسماليين ، اسمه «اعلان» . وهو فكرة شرعية لترويج البضائع والافكار ، لكنه لا ينطق باسم الدول ، بل باسم الشركات . واذا غامرت دولة ما ، واختارت منهج الاعلام الموجه لمخاطبة الرأي العام في العالم الرأسمالي ، فان ذلك خطأ اعلامي مميت ، لانه يعني في لغة المواطن الرأسمالي ، ان مواطن هذه الدولة ، قد خسر حقه في الكلام .

ولهذا السبب ، لم يعط الاعلام العربي الموجه ، صورة طيبة عن العرب في البلدان الراسمالية ، بل أظهرهم ـ من دون أن يدري ـ بمثابة أمة خرساء ، تعيش في عصر الاقطاع ، ويتكلم حكامها بالنيابة عنها ، في اعلانات مدفوعة ، تمجد نظما ادارية متخلفة ، بلغة ماتت منذ عصر الثورة الفرنسية . ولأن هذه الصورة ، هي التي بارز بها العرب ضد عدوهم الصهيوني في الغرب ، منذ انشاء اسرائيل حتى الآن ، فان ما يدعى بالاعلام العربي ، لم يكن في الواقع

سوى سلاح ضد العرب أنفسهم ، وليس ضد عدوهم ، ولم تكن وسائله البدائية في تمجيد الدكتاتورية والاقطاع ، سوى بوق في يد اسرائيل ، لاظهار مدى حاجتها الى الأمن ، وسط بحر من العرب المتخلفين اداريا .

والواقع ان الاعلام العربي قد انتصر ، مجانا ، على الاعلام الصهيوني في جميع البلدان الاشتراكية ، وفي دول العالم الثالث . اما في العالم الرأسمالي ، فان الاعلام العربي لا يستطيع ان يشتري هذا النصر ، بأموال الدنيا بأسرها ، الا اذا نجحت الادارة العربية في تحريره من لغة الاقطاع ، وتقدمت ببديل دستوري صحيح ، عن نظام تعدد الاحزاب ، يكفل جميع الحقوق التي كسبها الانسان المعاصر ، في اسرائيل على الأقل . ومن دون هذا الشرط ، فان معركة العرب الاعلامية ضد اسرائيل ، لا تضر اسرائيل ، بل تمجدها ، كما قال سارتر مثلا ، بمثابة «واحة للديمقراطية» ، في صحراء عربية خالية من الواحات .

ان ما يدعى باسم الاعلام الصهيوني ليس صهيونيا ، بل رأسمالي ، وما يدعى باسم الاعلام العربي ليس عربيا ، بل اقطاعي ، والمبارزة بين هذين الخصمين في البلدان الرأسمالية بالذات ، ليست مبارزة حقا ، بل مجرد نوع من مصارعة الثيران ، تؤدي فيها اسرائيل دور المصارع الرشيق ، صاحب السيف القاتل ، ويؤدي فيها العرب دور الثور الاخرق ، الذي يبدأ بالهجوم دائما ، لكي يموت بعد ذلك امام جمهور يصفق بحرارة . وهي صورة تعالجها وسائل الاعلام الرأسمالي ، بقليل من النزاهة ، رغم المامها بتفاصيل الصورة الحقيقية ، في استعراض علني ، لمدى الدجل الذي يستطيع الاعلام الرأسمالي ان يذهب اليه ، قبل ان يعرف انه الدجال .



١٥
صوت الناس


Twitter: @alqareah

تستطيع الدولة أن تطلق المدافع ، احتفالا بالعيد ، لكن فرحة الناس بالعيد نفسه ، تتوقف دائما على ما يفعله الناس .

في **العيـد الديني** ، يرتدي المواطن المسلم ثيابا جديدة ، ويصافح جيرانه ، ويزور أقاربه ، ويأكل كعكا ، ويبدو مواطنا سعيدا ، له حصة ظاهرة في الفرحة بالعيد .

في **العيد الوطني** ، لا يأكل المواطن كعكا ، ولا يصافح جيرانه ، ولا يزور ، ولا يزار ، ولا يصدق أصلا أنه في عيد .

سبب هذه الظاهرة ، أن **العيد الاسلامي** في حد ذاته ، عيد لدولة خفية أخرى ، لا تعلن عن هويتها برفع علم فوق سارية ، بل بتحديد مناسبات جماعية في أيام الناس . وهي دولة شرعية ، لا تعترف بشرعية باقي الدول ، ولا تعترف بأعيادها الوطنية ، وتتعمد علنا ، ان تتجاهل ذكرى الاستقلال ، وذكرى اعتلاء العرش ، وذكرى الجلاء ، وتمحوها من لغـة النـاس ، بأعيـاد حقيقية في واقعهم . فكل عيد في الاسلام ، احتفال بذكرى دولة مختلفة أخرى :

ـ **عيد الفطر** ، احتفال بالتحرر من الحرمان والجوع . انه مناسبة يلتقي فيها كل مواطن ، مع كل مواطن ، بعد أن قضى كلاهما شهرا في الصيام ، وتعلم أنه يستطيع أن يجوع بعض الوقت ، لكنه لا يستطيع ان يجـوع الوقت كله ، وان الانسان الحر ، يخسر حريته امام معاناة الحرمان ، وان المجتمع الذي يريد أن يحرر يديه من الاقطاع ، يحتاج الى ان يحرر مواطنه من الحاجة .

ـ **عيـد الاضحى** ، احتفـال بشرعيـة التضحيـة ، فالمواطن المسلم المسؤول عن اقرار الشرع الجماعي ، مسؤول ايضا عن حمايته ، في أي وقت ، مما يجعله جنديا مستديما ، معرضا للموت في كل يوم من أيام

السنة . ان ذبح الاضحية ، ليس احتفالا بنجاة اسماعيل بن ابراهيم وحده ، بل بنجاة كل مواطن مسلم على حدة ، لانهم جميعا عرضة للموت في سبيل الله .

هذه الاضحية ، يذبحها المواطن المسلم في **موسم الحج** . وهو **مؤتمر عالمي** على مستوى الدول يختلف عن مؤتمرات الأمم المتحدة في نقطتين :

الأولى : ان الدول المشاركة فيه ، لا يمثلها مندوبون عنها ، بل يمثلها كل مواطن يرغب في حضـــور المؤتمر . وهو تشريع ، لو أخذت به الأمم المتحـدة ، لاصبحت خطب المندوبين اكثر صدقا ، ولاصبحت جلسات الجمعية العمومية ، فرصة لكي يعرف السياسيون ، ما يجري في دولهم على الاقل .

النقطة الثانية : ان جنود الأمم المتحدة ، الذين ترسلهم بين حين وآخر لحفظ السلام ، جنود لا يتلقون أوامرهم من الأمم المتحدة ، بل من دولهم التي تسارع الى سحبهم ، في أي وقت تشاء ، أما **المؤتمر العالمي في مكـة** ، فان جنـوده يتلقون أوامرهم منه مباشرة ، وهم ـ بعد ذلك ـ ليسوا حفنة من الجنود ، بل ملايين من الفدائيين المحصنين ضد الموت نفسه ، بشريعة تقول لهم نصا «**ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل احياء عند ربهم يرزقون**» .

ان سيل الحجاج الذي يرتاد مكة سنويا ، ليس سيلا من الحجاج فقط . بل مواطنون ، يجتمعون تحت راية دولة خفية ، تدعوهم الى اللقاء في **مؤتمر عالمي** ـ مرة في السنة ، فيبادرون الى حضور الاجتماع من دون أن تجرأ دولة أخرى على منعهم من حضوره .

فاتحــة هذا الاجتمــاع ـ دعــاء جماعي يقول **لبيك اللهم لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك** .

وهو دعاء ، له صيغة ادارية واحدة فقط ، لا غير ، هي صيغة **الشرع الجماعي** . فالمسلم يلبي نداء الله ، لانه مواطن محرر من سلطة كل اله غيره ، تحت مظلة الجماعة . والمسلم يتوجه بالحمد على النعمة الى الله ، لانــه يعيش في نظام جماعي محرر من سلطة أولياء النعمة الآخرين . والمسلم يعلن أن الملك لله وحده ، لان دولته الجماعية لا تعترف بشرعية الاقطاع . ورغم أن المسلمين خسروا هذه الدولة مبكرا ، فقد اجتمعوا في

مكة ١٣٥٠ مرة منذ ذلك الوقت ، دون أن يغيبوا سنة واحدة عن هذا الاجتماع .

- **عيد الهجرة** : احتفال بتأسيس دولة الشرع الجماعي في الاسلام . وقد اختار الخليفة عمر بن الخطاب ، ان يبدأ تاريخ المسلمين بالهجرة - وليس بمولد الرسول أو وفاته - لان الشرع الجماعي لا يرتبط بشخص بل برسالة ، ولان الرسالة بدأ تطبيقها عمليا بهجرة الرسول عليه السلام .

ان المسلم لا يحتفل **برأس العام** ، في مطلع السنة الهجرية ، بل يحتفل بذكرى **قيام دولته الشرعية** ، التي يعرفها في تراثه ولغته ، ويعرف انها قامت على الشورى بين الجماعة ، وحفظت حق الضعيف والقوي ، وجمعت بين الاديان والاجناس ، وانشأت بيت مال المسلمين ، وضمنت حرية الفكر ، وحق السعي ، وألغت مراكز القوى ، وحطمت جميع الاصنام الحية والميتة .

- **عيد عاشوراء** ، ليس عيدا اسلاميا ، بل ذكرى جماعية **لموقعة كربلاء** . وهي معركة جانبية صغيرة لا شيء يدعو الى حفظها في ذاكرة الاجيال ، سوى انها آخر معركة خاضتها جماعة من المسلمين ، للدفاع عن **شرع الجماعة** في الاسلام . فقد فضل الحسين بن علي ، ان يموت في كربلاء ، على أن يعترف بشرعية الدولة الأموية ، واختار أن يقاتل في معركة ميئوس منها ، تاركا لاجيال المسلمين ، أمرا مستديما بالقتال دفاعا عن حق الجماعة ، مكتوبا بدماء حفيد رسول الله نفسه .

ولهذا السبب ، لا يأكل المسلم كعكا في (عيد) عاشوراء ، ولا يلبس ثيابا جديدة ، بل يعتريه الوجوم ، حزنا على ما فقده ، فيما يتصاعد هذا الحزن بين المسلمين الشيعة ، الى مأتم علني ، يجلد فيه المواطن ظهره بالسياط ندما على ما فاته ، في ذكرى مؤلمة ، تتعمد أن تعيد طعم الالم نفسه ، الى ذاكرة الاجيال سنة بعد سنة .

- **عيد المولد النبوي** أيضا ، ليس عيدا اسلاميا ، ولم يحتفل به الرسول ، ولا الخلفاء الراشدون ، لكنه عيد قبلته الجماعة الاسلامية ، لأن الرسول عليه السلام ، هو نفسه رسول الشرع الجماعي ، ولان الاحتفال بمولده ، يعني الاحتفال بمولد القائد الشرعي الوحيد ، للأمة الاسلامية ، في جميع الدول ، وفي جميع العصور . ورغم ان الاحتفال

بعيد المولد النبوي ، لم يمنع قيام احتفالات أخرى ، بمولد قادة آخرين ، فانه اصبح شهادة جماعية ، تعلن سنويا ، عدم شرعية القادة بالذات .

هذه الاعياد الخمسة ، تعيش الآن جنبا الى جنب ، في كل دولة اسلامية على حدة ، مع عشرات الاعياد الوطنية ، من ذكرى الاستقلال لكل دولة ، الى ذكرى اعتلاء العرش ، وتوقيع اتفاقية الجلاء ، وبقدر ما **تفرق** الاعياد الوطنية بين العرب في وطنهم الواحد ، فان اعيادهم الاسلامية . ما تزال **تجمعهم** ، في مواعيد محددة سلفا ، تحت شرع واحد ، وعقيدة جماعية واحدة ، لكي يعلنوا هويتهم الحقيقية سنويا ، خلال لقاءات جماعية ، لا يغيب عنها أحد من العرب ، ولا يحب أحد أن يغيب .

فالعيد الاسلامي ، ليس احتفالا بتعاقب الفصول ، مثل بقية الاعياد . انه لا يطابق الاشهر الشمسية ، ولا يتزامن مع الحصاد والحرث ، بل يدور مع القمر ، لكي يقع في كل الفصول ، لانه عيد لا علاقه له بالزمن ، بل بالناس الذين يجمعهم دوريا ، لكي يحصوا مكاسبهم في شرع الجماعة . ويتذكروا اعداءهم الحقيقيين ، ويتذكروا الجوع والحاجة ، ويتعلموا درس التضحية النافع ، ويلتقوا في الحج مجردين من فوارق اللون والطبقة ، لبناء مجتمع الانسان الواحد ، تحت سماء ربه الواحدة .

وعندما تطلق المدافع في دولة اسلامية ، وتخفق الاعلام في الشوارع ، وتدق الموسيقى ، وتعلن الاذاعة قدوم العيد ، فان العيد نفسه لا يتوقف على ما تقوله الاذاعة ، بل على ما يفعله المواطن المسلم ، الذي لا يرتدي ثيابه الجديدة ، ولا يذبح خروفه ، ولا يشعل شمعته ، ولا يصافح جيرانه ، ولا يحس بفرحة العيد ، الا اذا كان عيدا اسلاميا ، في دولته الخفية التي يعرفها تحت سلطة الشرع الجماعي . اما اعياد الدولة الوطنية ، من ذكرى الاستقلال ، الى ذكرى قيام الثورة ، فانها مجرد عطلات عن العمل والدراسة ، استوردها العرب حديثا ، في لغة لا تخاطب ضمير المواطن العربي ، ولا تستطيع ان تحركه ، لكي يغير قميصه احتفالا بمثل هذا العيد .

ان المسلم ، مواطن في دولة خفية ، تعيش سرا بين الناس ، منذ الغاء

نظام الادارة الجماعية في عصر معاوية ، لأن معاوية ، لم يقتل نظام الحكم الجماعي ، عندما الغى نظام الجامع ، بل ربط يديه فقط ، ونسي ان الشرع الذي يعيش مربوط اليدين ، يصبح دعوة في صدور الناس ، يتناقلونها بينهم من جيل الى جيل ، ويحتفلون بأعيادها ، ويؤدون شعائرها في انتظار ساعة الخلاص .

بقية الاديان الاخرى ، لها اعياد . لكنها اعياد لا تمثل دولة جماعية ، بل تمثل مؤسسات دينية خاصة . انها ـ في المسيحية ـ مناسبات لتخليد مولد السيد المسيح ، وصلبه ، وصعوده ، وعودته الى الجبل . وهي مناسبات تحتفل ببطل انساني خارق ، وليس بشرع جماعي . وفي اليهودية فقدت الاعياد معناها الاداري تحت سيطرة رجال الدين ، واصبحت سلاحا في أيدي ادارة أخرى ، موجهة الى تسخير اليهود في احتلال ما يدعى بأرض الميعاد . مما جعل الاعياد اليهودية ، مجرد مناسبات سياسية متنكرة في لغة الدين . والواقع أن العيد الاسلامي ، كان فكرة موجهة عمدا ، لتصحيح هذا الانحراف القديم في معنى العيد .

فالعيد الحقيقي ، ليس هو اليوم الذي تحدده مؤسسة ما في شهر ما ، بل هو كل يوم يفتح فيه المواطن عينيه ، في وطن يعمه السلام والعدل والنعمة معا . انه عيد له فرحة ملموسة في أرض الواقع ، وليس مجرد مناسبة تاريخية ، للاحتفال بواقع آخر . ولهذا السبب ، اختار الاسلام ، ان تقع اعياده خلال «اشهر السلام» ، التي تعرف باسم «الاشهر الحرم» .

هذه الأشهر ، عرفها سكان الصحراء ، قبل الاسلام ، لانها فكرة يحتاج اليها سكان الصحراء بالذات ، فالمواطن الذي يعيش وراء أسوار المدن ، تحت حراسة الشرطة ، لا يملك حق التفاوض مع الادارة ، لاقرار سلام دائم أو مؤقت . اما المواطن الطليق في الصحراء ، فقد كان بوسعه ان يتفق مع مواطن طليق مثله ، على تحديد فترة من الوقت ، يسعى كلاهما خلالها ، لكسب قوت عيالهما على الاقل ، وهي الفترة التي سماها العرب بالاشهر الحرم **من شعبان الى ذي الحجة** ، وحرموا فيها القتال وحمل السلاح ، وجعلوها مواسم للتجارة وعقد المعاهدات ، والقاء قصائد الشعر . وقد تبنى الاسلام هذه الفكرة ، كما هي ، واحتفظ القرآن بتسمية الاشهر الحرم ، واحتفظ بمواعيدها ، لانها مواعيد قمرية تقع في

كل الفصول . لكنه جعلها شريعة عالمية ، تخاطب سكان الارض بأسرها ، وتدعوهم الى تعلم درس نافع من تجربة الصحراء ، واقرار السلام بعض الوقت على الاقل ، ما داموا عاجزين عن اقراره كل الوقت . وهي فكرة ما تزال مفيدة للخبراء المشغولين حتى الآن . بمحادثات نزع السلاح .

خلال هذه الاشهر الحرم ، يقع العيدان الاسلاميان اللذان حددهما الرسول بنفسه ، واحتفل بهما شخصيا ، وهما عيد الفطر ، وعيد الاضحى .

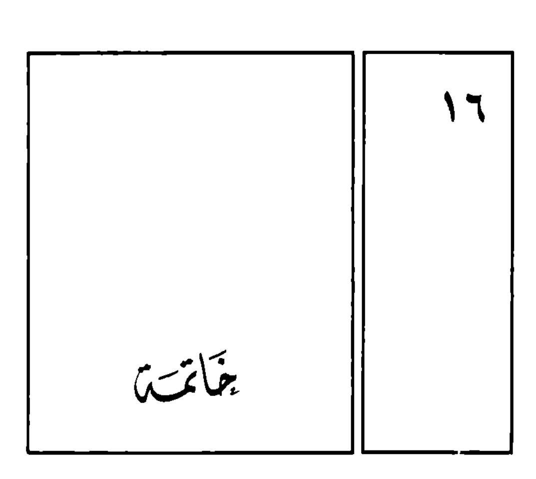
ويميز هذين العيدين ، عن بقية الاعياد التي عرفها التاريخ انهما محددان سلفا ، خلال فترة سلام شامل ، ينزع فيها المواطن الخائف سلاحه ، ويذهب آمنا الى بيت آمن . وهي تجربة من شأنها أن تكون مدرسة ابدية تتلقى فيها أجيال الناس ، درسا عمليا لشرح تجربة السلام العالمي على أرض الواقع ، في عيد يرتدي خلاله كل مواطن أجمل ثيابه ، ويتذوق أطيب طعامه ، ويصافح جيرانه ، ويتذكر ان ما يتحقق لبعض الوقت ، يمكن ان يتحقق كل الوقت ، وان الاحتفال بيوم العيد ، يمكن أن يكون احتفالات بكل يوم ، في عرس اسبوعي شيق ، من الخميس الى الخميس .

ان الخليفة معاوية ، الذي اعتقد انه استولى على دولة الاسلام ، بالغاء شرعه الجماعي ، لا يحتاج الآن ، سوى ان يطل ذات مرة من شرفة قصره في الجنة ، لكنه يرى بنفسه ، ان دولة الاسلام ، ما تزال دولة الشرع الجماعي ، التي ترفع شعاراتها خمس مرات يوميا ، من فوق كل مئذنة ، ويتعمد ملايين الناس سنويا ، أن يحتفلوا بمولدها في هجرة الرسول ، ويحزنوا على ضياعها في موقعة كربلاء ، ويحتفلوا بمولد قائدها ، في عيد المولد النبوي ، ويذبحوا خرافهم ، معلنين قبولهم للتضحية من أجلها ، في شهادة معلنة عند بيت الله الخالد . وهو واقع يقول ببساطة ، ان معاوية قد مات ، لكن قتيله لم يمت .

فالاسلام صوت الناس ، ودولتهم الحقيقية ، انه ليس حكاية تاريخية ، هدفها ان تثبت نظرية عرقية عن شعب الله المختار ، مثل كتاب العهد القديم . وليس سيرة هدفها أن تثبت نظرية أخرى عن رجل مختار ، مثل الاناجيل الاربعة . ان الاسلام دولة ، مجهزة بدقة ، وموجهة بدقة ، لاجتياح كل دولة سواها ، واستبدال اعيادها الوطنية ،

بأعياد جماعية ، واستبدال ادارتها ، بادارة خاضعة لسلطة الناس شخصيا . ورغم أن ظروف الحضارة الانسانية ، شاءت حتى الآن ، أن لا تتحقق هذه الدولة في واقع الادارة ، فان ذلك لم يمنعها من أن تتحقق في صدور الناس ، وتعيش بينهم ، بشعاراتها الرسمية ، واعيادها الرسمية ، ولغتها الرسمية ، لحسم مشكلة ، لا بد من حسمها ، في ساعة آتية ، لا ريب فيها .


Twitter: @alqareah


١٦
خاتمة



وبعد :

فهذه كلمة يصعب أن تقال ، في ظروف الواقع الاداري الذي نعايشه الآن : لكن أمتنا العربية ليست أمة متفرقة .

وأكثر من ذلك : انها امة لم تتفرق أبدا ، في أي يوم من الأيام . ولم تختلف مرة حول كلمة واحدة في دستورها الواحد ، ولم يظهر فيها حزب ، أو تنظيم ، أو حتى شخص بمفرده ، دعوا الى انكار وحدتها في السر أو في العلن . ان الفرقة بيننا ، مصدرها نظامنا الاداري الذي قام أساسا على شل وحدتنا بالذات .

فنقطة الضعف المميتة في بناء أمتنا العربية ، انها أمة لا تجمعها سوى صيغة ادارية واحدة ، فقط ، لا غير . هي صيغة الادارة الجماعية التي تمثلت في دستور الشرع الجماعي ، عن طريق المؤتمرات الدورية في الجوامع .

في **غياب صيغة الجامع**، يغيب مبدأ المسؤولية الشخصية الذي يقوم عليه الشرع الاسلامي بأكمله ، ويبطل بالتالي دستور الادارة الجماعية ، ويتفرق العرب في ارض الواقع ، لكي يجتمعوا في واقع آخر . ويصيروا أمة موحدة شفهيا ، تملك دستورا واحدا ، بلغة واحدة ، من دون جهاز اداري قادر على ترجمة وحدتها اداريا .

في **حضور صيغة الجامع** ، يعاد الامر الى نصابه ، وتظهر أمتنا العربية في ضوء النهار ، بمثابة أمة كاملة التجهيز والعدة ، لا تنادي بتحقيق آمال الانسانية في العدل فحسب ، بل تملك الجهاز الاداري القادر على تحقيق العدل بالفعل . ان كل كلمة في تراثنا ، تفسر نفسها اداريا في نظام الجامع :

* فمبدأ **التوحيد** مثلا ، معناه الاداري أن يجتمع الناس المتفرقون

بين الطوائف ، تحت سقف بيت جامع واحد .

* ومبدأ **المساواة** بين الاديان والاجناس ، يعني الغاء الحواجز الحقيقية القادرة على منع الاجتماع من أساسه .

* ومبدأ **المسؤولية** الشخصية ، يعني أن المواطن لا يمثله مواطن آخر ، ولا ينوب عنه حزب او امام او طائفة .

* ومبدأ **الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر** ، يعني ان الناس مسؤولون جماعيا عن صياغة القوانين .

* ويوم **الجمعة** معناه ، ان الاجتماع دوري وله موعد رسمي محدد .

* والدعوة الى **المجادلة بالحسنى** ، تعني أن يجمعنا النقاش ، بدل أن يفرقنا .

* وتحية **السلام عليكم** ، تعني أننا جماعة لا ترفع غير شعار الجماعة .

* والأمر **بخفض الصوت** ، واستنكار صوت الحمير ، يعني أننا أمة ، تعرف شروط النقاش .

* ونداء المؤذن «**الله أكبر** . **الله أكبر**» يعني ان مجتمعنا ليس فيه مواطن صغير .

كل كلمة في لغة العرب ، تنطق حية في نظام الجامع ، كل تعاليم الاسلام العالمية تفسر نفسها اداريا ، في نظام دقيق ، موجه ضد سيطرة المؤسسات ، يلتقي فيه المواطن شخصيا مع المواطن شخصيا ، لتبادل وجهات النظر في كل قضية على حدة ، وعرضها للنقاش العلني ، في مجتمع مسؤول ، محرر شرعا من أهواء كل سلطة أخرى غير سلطة الجماعة .

في هذه الصيغة ، تلتقي شريعة العرب مع دستورهم ، وتصبح وحدتهم واقعا اداريا . واكثر من كل شيء آخر ، تختفي الخلافات القائمة الان بين الشيعة والسنة ، والاكراد ، والدروز ، والامازيغ ، والنصارى ، واليهود . فالخلاف بين هذه الطوائف ، سببه الغاء صيغة الجامع ، وتعطيل الجهاز الاداري الذي جمعها في الاساس ، تحت سقف بيت اداري واحد . وهو اجراء طارىء ، وغير شرعي أصلا ، لانه خروج صارخ على النسخة الاصل .

فالامة الاسلامية ، اكتمل نموها شرعا ، في حياة الرسول ، وليس بعد وفـاته . هذه حقيقة غيبها الزمن الآن وراء ستار كثيف من الخلافات الفقهية ، لكنها حقيقة في جوهر الشرع نفسه ، اختار الرسول ان يؤكدها شخصيا في خطبة الوداع ، واعتمدها القرآن ، باختتام الوحي في قوله تعالى : «**اليوم أكملت لكم دينكم**» .

كل خلاف وقع بين طوائف أمتنا بعد هذه النقطة ، هو خلاف حول الادارة ، وليس حول العقيـدة ، فالشيعة والخوارج ، لم ينفصلوا عن السنة ، بل عن الادارة الاموية . والامازيغ لم يقاتلوا ضد العرب ، بل قاتلوا الى جانبهم ، ضد أسرة عربيـة واحـدة ، اغتصبت لنفسها حق العـرب والامـازيـغ معـا . واليهود والنصارى ، لم يفرزوا أنفسهم في طوائف ، بل فرزهم محاسب الخليفة الاموي ، لكي يجمع منهم اتاوة أهل الذمة . ان كل انقسام وقع بيننا ، وقع بعد غياب صيغة الجامع ، لان أمتنا العربية قابلة للقسمة ـ فقط ـ في غياب هذه الصيغة بالذات .

فمن دون نظام الجـامع ، تنفصل لغة العرب عن شريعتهم ، ويتورط العرب أنفسهم ، في مواجهة ثلاث مشاكل ادارية ، موجعة جدا ، وغير قابلة للحل :

* **المشكلة الاولى** :

أن الطوائف غير الاسـلامية ، وغير العربية ، التي احتواها دستور الحكم الجماعي ، لا يمكن احتواؤها سلميا في أي صيغة بديلة أخرى . ومن المحتم ان تنفصل ، أو تصبح مصدرا للعنف .

* **المشكلة الثانية** :

ان العرب أنفسهم ، الذين جمعهم نظام الجامع ، لا يملكون شيئا آخر يجتمعون عليه . فلا هم من أصحاب رأس المال ، لكي يلتقوا على حرية الربح ، ولا هم ماركسيون ، لكي يلتقوا في حزب لينيني ، وليس لديهم ثمة مكان شرعي واحد ، يستطيع ان يجمعهم على جبهة مشتركة .

* **المشكلة الثالثة** :

ان نظام الادارة الجماعية في الاسلام ، نظام قام على الغاء صيغة الجيش المحتـرف ، والاخـذ بصيغـة الجهـاد الجمـاعي . وهو اجراء دستوري ، مستمد من مبدأ المسؤولية الشخصية ، لكن نقطة الضعف

فيه ، ان الجماعة المسلحة ، اذا خسرت سلاحها مرة ، لا تسترده مرة أخرى حتى تقاتل بالحجارة .

في مواجهة هذه المشاكل الثلاث ، وقفت أمتنا العربية مكتوفة الايدي ، منذ أربعة عشر قرنا حتى الآن ، وقد تظل واقفة هكذا الى الابد . فلا شيء في ثقافة العرب ، أو في واقعهم ، من شأنه أن يمنع صراع الاقليات ، او يجمع الاغلبية على طريق واحد ، او يتصدى لمنطق القوة الغاشمة ، بقوة شرعية أكبر ، سوى صيغة **نظام الجامع** ، فقط ، لا غير . وهي صيغة لم يخسرها العرب في واقعهم الاداري فحسب ، بل خسروها في تفسيرهم للاسلام نفسه ، وتورطوا في قبول ، تفسيرات منحرفة ، تكلمهم عن كل صيغة ممكنة ، ما عدا الصيغة الصحيحة في نظام الجامع .

فالذين يطالبون بتطبيق الشريعة الاسلامية ، يخلطون مقدما ، بين **وظيفة المسجد** ، وبين وظيفة الجامع ، ويتخلون بذلك عن الجهاز الاداري الوحيد القادر فعلا على **تطبيق الشريعة** .

والذين يدعون الى نظام الاحزاب ، يبدأون في الاساس بتجاهل صيغة الجامع ، واخراجها نهائيا من قائمة الحلول المطروحة . وهو موقف نجم عنه ، ظهور احزاب بين العرب المسلمين ، تدعو نفسها بكل الاسماء ، وتمثل كل الطبقات ، من دون ان يظهر بينها حزب واحد ، يتوجه الى صيغة الجامع ، او يتبنى نظام الادارة الجماعية . رغم ان مثل هذا الحزب ، قد يكون هو التنظيم السياسي الوحيد الذي تسنده قوة شرعية فعلية في واقعنا وتراثنا معا .

كل الاطراف متفقة على تجاهل صيغة الجامع . فالرأسماليون والماركسيون والاخوان المسلمون ، يلتقون جميعا على هذا الهدف . وهو لقاء مميت حقا ، لامتنا العربية بالذات ، لانها أمة قابلة للانقسام الى ما لا نهاية ، من دون نظامها الاداري ، الذي جمعها أول مرة تحت سقف بيت واحد .

في ضوء هذا الواقع ، ازدادت **صيغة الجامع** غيابا عن ثقافتنا السياسية المعاصرة ، حتى أصبح مجرد طرحها للنقاش ، فكرة «لا تليق» بروح العصر. فليس ثمة فرصة حقيقية الان في ثقافة العرب أو في واقعهم ، لاستعادة هذه الصيغة ، او طرحها بين الحلول المقترحة ، او الدفاع عنها

ضد اصحاب المصلحة في تدميرها . الا بجهد اداري مركز ، قادر على اختراق جدار الصمت ، والصمود في معركة طويلة معقدة ، لايصال صوت الناس الى الناس ، ومواجهة فكرنا السياسي المعاصر ، بابعاد الكارثة الدستورية والادارية التي حلت بأمتنا في غياب نظام الجامع . وهي معركة قاسية حقا ، لكنها مضمونة النتائج ، بموجب أربعة بنود أساسية ، في منطق المعركة نفسها :

البند الأول :

ان امتنا لا تملك بديلا شرعيا عن **صيغة الجامع** . فلا نظام الاحزاب ، ولا نظرية الحزب اللينيني ، قادران على احتواء مبدأ المسؤولية الشخصية الذي يقوم عليه الشرع الاسلامي .

البند الثاني :

ان الدعوة الى تطبيق الشريعة ، لا تتم شرعا ، الا بتطبيق نظام **الادارة الجماعية** القادرة على احتواء كل الجماعة . ورغم ان المؤسسة الاسلامية ، قد تكفلت حتى الآن ، بتجاهل هذه الفريضة بالذات ، وراء ستار من ادعاء الغيرة على أداء بقية الفرائض ، فان أمتنا ما تزال تملك النسخة الاولى من دستورها الشرعي الذي بايعت عليه الرسول شخصيا ، وما يزال بوسعها ان تقرأ هذه النسخة في لغتها الاصلية ، وتكتشف موضع التزوير ، بمجرد أن تشير اليه أصبع .

البند الثالث :

ان اللغة العربية نفسها ، لا تصلح للتعبير عن شرع آخر سوى **شرع الاسلام** ، فهي لغة مرتبطة بحرفية النص القرآني ، والقرآن هو دستور الادارة الجماعية . وكل محاولة للفصل بين الادارة وبين شرع الاسلام ، تتورط فورا في فصل اللغة نفسها عن واقع الناس .

البند الرابع :

ان صيغة الادارة الجماعية في الاسلام ، صيغة موجهة شرعا ، لانهاء نظام **الجيش المحترف** ، واحياء نظام **الجهاد الجماعي** ، وهو تشريع لم يلفت انتباه «الاخوان المسلمين» ، بسبب منهجهم القائم على تجاهل

دستــور الادارة الجمــاعيــة ، لكنــه سلاح شرعي حقيقي في يد أمتنا العربية ، لا بد أن تدعوها الحاجة الى اكتشافه ، للخلاص من ورطتها في نظام الجيش المحترف الذي لا تملك سبيلا آخر للخلاص منه على أي حال .

الصادق النيهوم

كاتب ومفكر عربي من ليبيا ، يقيم حالياً في جنيف . عمل استاذاً محاضراً في جامعة هلسنكي وناشراً . اثرى المكتبة العربية بأول عمل موسوعي من نوعه باصدار « بهجة المعرفة » و « أطلس الرحلات » و « موسوعة الشباب » وغيرها .

كتب في الصحافة العربية على مدى سنوات ، وصدر له عدة كتب منها :

فرسان بلا معركة
نقاش
تحية طيبة وبعد
من هنا الى مكة
القرود
الحيوانات ... الحيوانات

£12,00 net
in U.K. only

لماذا ؟

وطننا العربي ، يقع في خانة تضم أكثر الشعوب عجزا عن ملاحقة مسيرة الحضارة ، وهو موقع لا مبرر للشكوى منه ، سوى أن الحضارة بأسرها ، ولدت أصلا في وطننا ، وان السفن والأسلحة ، التي ارتاد بها الأوروبيون قارات العالم الجديد كانت في أيدينا ، قبل أن يعرفها الاوروبيون بثلاثة قرون على الأقل .

فلماذا يحدث الذي لا يحدث ؟

وكيف يمشي وطن وناسه ـ الى الوراء ؟

ثمة إجابة . وهي إجابة محددة ، وصحيحة ، وجادة ، وسهلة ، وخالية من أهواء الفلسفة ، لكن مشكلتها أنها مكتوبة بلغة عربية أخرى ، لم ينسها العرب فقط ، بل تعلموا ، بدلا عنها ، لغة عربية جديدة ، مما يجعل مهمة الترجمة ، صعبة بعض الشيء ، وأحيانا ـ أيضا ـ صعبة ومفاجئة .

ان هذا الحديث ، هو الخطوة التي لا بد منها ، لارتياد اجابة غائبة على الاسئلة المطروحة الآن في واقعنا . وهي إجابة طمرتها الادارة السياسية في ثقافتنا العربية ، منذ أربعة عشر قرنا ، وراء اجابة مزورة عمدا ، في ثقافة عربية أخرى .

«من مقدمة الكتاب»

ISBN 1 869844- 51 3